الحرية
alhurriyah.sy
وطـــن الكلمـة
24 صفحة
صحيفـة إلكترونيـة تخصصية تصدر عـن مؤسسة الوحـدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع
الأحـــد 1 رجـــب 1447 هـ | 21 كانـــون الأول 2025 م | العـــدد 18

برعاية رئيس الجمهورية

وزير الطاقة يضع حجر الأساس لمحطة كهرباء محردة باستطاعة 800 ميغا واط

رؤية طموحة لتحويل السوق المالي لسوق رأسمالي فعال .. | 12

هيئـة الأوراق الماليـة تطلق تشـريع الصناديـق الاستثمارية

بعد التحرر من العقوبات.. | 13

هل يعود «الذهب الأبيض» إلى صدارة الإنتاج الزراعي؟

هـل يصـل الانفتـاح الاقتصـادي إلـى جيوب السوريين؟ | 4

▪ اقتصـاد | 11

الصناعات الغذائية فرص استثمارية واعدة وسط تحديات تفرض أسلوباً جديداً للتعاطي والتنفيذ

▪ محليـات | 15

صيادو الأسـماك يواجهـون الشتاء بين تقلبات البحر وغياب الدعم والتنظيم

بصراحة

وداعـاً قيصـر..!

باسم المحمد

نجحت القيادة السورية بتحقيق وعدها منذ اليوم الأول للتحرير بإزالة العقوبات الأمريكية، التي شكلت العثرة الأكبر في طريق النمو الاقتصادي وتحقيق أمنيات السوريين بتحسين الواقع المعيشي.

زوال قيصر ليس نهاية، بل هو بداية الطريق لسوريا الجديدة اقتصادياً، وأمامنا الكثير من العمل لحصاد النتائج المتوقعة والمرجوة، ويمكن القول إنّ الباب مفتوح أمام الجميع للمساهمة في نهوض البلد، واستثمار الإمكانات البشرية والطبيعية والإستراتيجية التي يتمتع بها.

المساهمة يجب أن تبدأ بالمواطن السوري، من خلال الالتزام بالقوانين والتشريعات، وتقوية شعور المواطنة، ونشر روح التسامح والتكافل والتعاون بين الجميع، والإيمان بمستقبل مشرق، لأن أغلب الدول الفاعلة عربياً وإسلامياً وعالمياً أعلنت أنها تدعم استقرار سوريا ووحدة أراضيها، ورغبتها في دعم جهود التنمية بعد سنوات الحرب المريرة التي كابدها السوريون.

وفي الجانب الحكومي، فإن المتتبع لقرارات الوزارات المعنية بالجانبين الاقتصادي والمعيشي، يدرك بأنها كانت تشكل أرضية حديثة لانطلاق الاقتصاد السوري فور إزالة العقوبات، مع ضرورة استكمال تحديث المنظومة التشريعية والقانونية، واجتثاث الثغرات التي كانت تعوق التنمية، وتشجع ممارسات الاحتكار والفساد المدمرة.

وبالتأكيد فإن الطرف الثالث والأهم في معادلة بناء سوريا، هو قطاع الأعمال المحلي والدولي، والذي كان يتجنب الدخول أو التوسع في السوق السورية، خوفاً من التأثر ببرنامج العقوبات، وتجنباً للصعوبات والمخاطر الكبيرة التي كانت تشوب التعاملات الاقتصادية.

المستثمرون العرب والأجانب لم يترددوا منذ اللحظة الأولى في افتتاح مكاتب لهم في سوريا، لسبر الفرص المتاحة ووضع الخطط للدخول في الميدان السوري، فور الإعلان عن إزالة العقوبات.

ويبقى المستثمر السوري الذي آثر النجاة بنفسه من ممارسات النظام السابق، ونقل استثماراته وأمواله إلى الخارج، ومن المؤكد أنه يعرف جدوى الاستثمار في بلده اقتصادياً واجتماعياً ووطنياً، فهو الأدرى بـ"الشعاب" السورية، ويمتلك الخبرة والدراية بأسرار السوق، ويعي سلوكيات المواطن، والاحتياجات المحلية.

إذاً.. مكونات معادلة النهوض متوافرة ويبقى الاستقرار الأمني هو العنصر المثبت لهذه المكونات، وهو ما يتحقق يوماً بعد يوم، بالتعاون بين الجميع مواطنين وحكومة.

ما هي آفاق تعافي الاقتصاد السوري واستعادة التوازن بعد رفع القيود؟

الحرية – لوريس عمران:

بعد سنوات طويلة من القيود والعزلة الاقتصادية، أغلق ملف «قانون قيصر» نهائياً قبل أيام، فاتحاً الباب أمام مرحلة جديدة يترقبها السوريون بحذر وأمل في آن واحد. فهل يكون هذا التحول بداية انفراج اقتصادي حقيقي ينعكس على حياة المواطنين، أم مجرد فرصة تحتاج قرارات جريئة كي تتحول إلى واقع ملموس؟

الخبير الاقتصادي الدكتور حسام خليلو أكد لـ «الحرية» أن زوال العقوبات يشكل نقطة تحول مفصلية للاقتصاد السوري، موضحاً أن المرحلة المقبلة تحمل إمكانات كبيرة لإعادة تنشيط القطاعات الإنتاجية التي عانت طويلاً من صعوبات الاستيراد والتحويلات المالية.

عودة القنوات التجارية

وأشار خليلو إلى أن الاقتصاد السوري أظهر قدرة لافتة على الصمود خلال سنوات الحصار، إلا أن القيود الخارجية فرضت حالة انكماش قسري حدت من نموه. ومع انتهاء العمل بقانون قيصر، يتوقع أن تعود القنوات التجارية والمصرفية تدريجياً، ما يسهم في تدفق الرساميل نحو قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة.

مبيناً أن الاستراتيجية الاقتصادية في المرحلة القادمة يجب أن تركز على دعم الإنتاج المحلي وتوسيع قدرته التنافسية، بما يتيح تحويل العجز في الميزان التجاري إلى فائض، خصوصاً مع تحسن فرص النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

الأسعار وفرص العمل في الواجهة

وحول الأثر المباشر على حياة المواطنين، أوضح خليلو أن تسهيل استيراد المواد الأولية والسلع الأساسية سينعكس انخفاضاً في تكاليف الإنتاج، الأمر الذي قد يسهم في ضبط الأسعار بالأسواق المحلية خلال الفترة المقبلة.

وأضاف أن عودة المشاريع الاستثمارية، ولاسيما الكبرى منها، ستفتح الباب أمام آلاف فرص العمل الجديدة، ما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويمنح الشباب السوري فرصاً أوسع للمشاركة في عملية إعادة البناء الاقتصادي.

ركيزة المرحلة المقبلة

وأكد الخبير الاقتصادي أن النجاح في هذه المرحلة يتطلب تخطيطاً استراتيجياً دقيقاً، يقوم على توجيه الاستثمارات نحو القطاعين الزراعي والصناعي باعتبارهما الأساس لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، مشدداً على أهمية تطوير السياسات المالية والنقدية، وبناء مناخ استثماري أكثر شفافية، إلى جانب تحديث المنظومة المصرفية بما يضمن جذب الاستثمارات الوطنية والمغتربة على حد سواء.

فرصة تاريخية

وفي ختام حديثه بيّن خليلو أن سوريا تقف اليوم أمام فرصة اقتصادية نادرة، مشيراً إلى أن استثمار هذه اللحظة المفصلية يتطلب قرارات مدروسة وسريعة، تضع مصلحة المواطن في صلب الأولويات، وتمهد لمرحلة من النمو التدريجي والاستقرار المعيشي، وصولاً إلى اقتصاد أكثر توازناً وقدرة على الصمود.

ماذا عن الآثار الاجتماعية بعد زوال قيصر؟

الحرية – ربا أحمد

بعد أن أصبح رفع العقوبات المفروضة عن سوريا بموجب قانون قيصر حقيقة أمس يتساءل المواطن العادي عن مدى انعكاس ذلك على كل أسرة سورية.

وعن أثر رفع العقوبات عن سوريا وانعكاسه على الحياة الاقتصادية للأسرة أكد الخبير الاقتصادي الدكتور محمد مصطفى أن الأثر الإيجابي سيكون كبيراً على الأسر السورية أولاً، ليتسع ويشمل كافة مناحي الحياة الاستثمارية والاقتصادية في سوريا.

تدفق الاستثمارات

ويشير مصطفى في تصريحه لـ"الحرية" إلى أن رفع العقوبات يعني انخفاضاً في سعر الصرف مقابل الليرة السورية، وبالتالي ستخرج الرواتب من دائرة التضخم نحو قيمة حقيقية تعود بالمردود الحقيقي لراتب الموظف أمام متطلبات المعيشة لديه، سواء بأسعار السلع الأساسية أو الدواء والمشتقات النفطية وغيرها، والتي كانت تشكل الحلقة الأضعف لذوي الدخل المحدود ومن لا دخول لديهم. إضافة إلى أن رفع العقوبات سيؤدي على تدفق الاستثمار والمستثمرين وبالتالي فرص عمل كثيرة للشباب والشابات المقبلين على سوق العمل، على اعتبار أن رب الأسرة اليوم يعيل العديد من الأفراد بسبب انحسار الفرص، ولاسيما في الاختصاصات الهندسية والفنية، فالشركات ستتجه نحو فرص إعادة الإعمار في البنى التحتية والسكن، وهذا سينعكس على العمال والفنيين وعلى أسرهم وعلى أسعار المنازل التي أصبحت حلماً بعيد المنال.

جو من التنافس

و أضاف مصطفى: هذا كله سيترافق مع حركة استيراد قوية للبضائع التي ستلقى جواً من التنافس مع البضائع المحلية، ولكن بطريقة متوازنة يجب أن ترعاها الحكومة، وبالتالي انخفاض في أسعار السلع المحلية وتوقف أي شكل من أشكال الاحتكار أو عراقيل الحصول على المواد الأولية للكثير من السلع، كحال النجار الذي يعاني الأمرّين من صعوبة استيراد الخشب وارتفاع ثمنه والذي ينعكس على أسعار بضائعه.

ومن ناحية أخرى يؤكد مصطفى أن القطاع المالي سيشهد نقلة كبيرة وربما سيكون له الحصة الأكبر من رفع العقوبات، وأن شريحة كبيرة من الناس ستكون لها واردات مالية ممتازة من التحويلات بعد توقف المضاربات والتحويلات غير النظامية.

إلغاء «قيصر».. فرصة ذهبية لإعادة إحياء الاقتصاد

الحرية – مركزان الخليل

يرى الخبير الاقتصادي شادي أحمد أنه حتى نستفيد من رفع العقوبات وإلغاء قانون قيصر لابد من إجراء مراجعة شاملة للمراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، وخطوات تطوره، بقصد تكوين رؤية واضحة يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً، بحيث تخدم عملية التطوير والتحديث التي ننشدها، وتطوير الأنظمة والقوانين الاقتصادية، بما يحقق ويتناسب مع إمكانات ومقدرات وتوجهات الدولة الجديدة.

فرص استثمارية واعدة

الخبير أحمد يؤكد "للحرية" أن الانفتاح الحاصل اليوم على العالم الخارجي يُعتبر تطورًا مهمًا في المشهد الاقتصادي السوري، من حيث مبدأ الانفتاح يوفر فرصًا لتعزيز التجارة، وجذب الاستثمارات، ونقل المعرفة. لكن من الناحية العملية، قدرتنا على الاستفادة مرهونة بتحسن الوضع وإيجاد الحلول لتراكمية المشكلات الداخلية التي تعود لسياسات سابقة اتسمت بالانكفاء والتردد في الإصلاح، بعضها بسبب غياب الرؤى الواضحة والاستراتيجية السليمة للاقتصاد السوري، والمطلوب اليوم إصلاح تدريجي وعقلاني، وتحديث البنية المؤسسية لتستوعب الفرص الجديدة بعد إلغاء قيصر وغيره من العقوبات.

تطوير البنية المصرفية ...

وبالتالي لابد للاستفادة من الواقع الجديد المتمثل في رفع العقوبات وحالة الانفتاح من تطوير آلية العمل المصرفي، باعتباره من أهم القطاعات التي تترجم نجاح خطوات الانفتاح، وخاصة أن القطاع المصرفي، يشكل أحد المفاتيح الأساسية لأي انفتاح اقتصادي ناجح اليوم، الأمر الذي يؤدي إلى معالجة مشكلاته لاسيما لجهة الترهل الإداري وبعض القيود التنظيمية، إضافة إلى التأخر في استخدام الأدوات الحديثة، وخاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة.

وبحسب أحمد لتحقيق الاستفادة من الانفتاح ورفع العقوبات الاقتصادية وإلغاء قيصر، لا بد من إعادة النظر في طريقة عمل المصارف، حيث نحتاج إلى تحديث القوانين الناظمة، تدريب الكوادر، إدخال أنظمة الدفع الإلكتروني بشكل واسع، والعمل على تحسين ثقة المواطنين بالقطاع المصرفي. كذلك، يمكن الاستفادة من التعاون مع مؤسسات مالية دولية لنقل الخبرة والمعايير الحديثة، خاصة في إدارة المخاطر والحوكمة وغيرها.

أولى خطوات الفائدة..

من هنا يرى الباحث الاقتصادي أحمد أن الواقع الجديد يفرض على المؤسسات المالية التعاطي بجدية رغم الضغوطات الموروثة عن المراحل السابقة، ومعالجتها بصورة تسمح بمواكبة مراحل التوجه نحو اقتصاد السوق الحر، وسط ما يحصل من ظروف قاسية تحتاج فيها لمزيد من التعافي قبل الدخول بترجمة حالة الانفتاح.

لكن اليوم المؤسسات المالية في سورية ما تزال تسير بخطى بطيئة نحو اقتصاد السوق، وهناك تفاوت كبير بين ما يتطلبه هذا الانفتاح من مرونة وشفافية وكفاءة، وبين الواقع الفعلي للمصارف والمؤسسات المالية المحلية، لكن المهمة ليست مستحيلة، إذا تم وضع خطة تدريجية للإصلاح، تبدأ بإعادة هيكلة العمل المصرفي، وتعزيز الاستقلالية، وتحسين البيئة القانونية، فإن هذه المؤسسات قادرة على التأقلم، المهم هو أن لا يكون الانفتاح هدفًا بحد ذاته، بل وسيلة لتطوير البنية الداخلية بشكل واقعي وعملي.

دور فاعل للمؤسسات الدولية ...

فالانفتاح على المؤسسات الدولية يمكن أن يكون له تأثير كبير على الواقع الداخلي، حيث يمكن أن يجلب الاستثمارات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، لكن هذا يتطلب من المؤسسات المحلية أن تكون مستعدة لمواكبة هذه التحديات، من خلال تحسين جودة المنتجات، وزيادة الإنتاجية، وتطوير المهارات.

سوريا الجديدة والمستقبل..

إلغاء «قيصر» تحول بنيوي اقتصادي وسياسي

الحرية – رشا عيسى

يشكل إلغاء "قانون قيصر" تحولًا جوهرياً في المسار الاقتصادي السوري، خاصة إذا وُضع ضمن سياق أوسع يتناول طبيعة الاقتصاد السياسي القائم، وآليات اتخاذ القرار، وشروط إعادة الإعمار الفعلية. فالإلغاء، بحد ذاته، لا يشكّل سوى خطوة إجرائية أولية، لا تضمن تلقائياً تدفق رؤوس الأموال أو تحسن المؤشرات الاقتصادية بشكل مباشر، بل ممر يسمح لما سبق بالتحقيق وبالتوضح مستقبلاً في المؤشرات الاقتصادية الوطنية.

إعادة الإعمار: أولوية اقتصادية أم رهان سياسي؟

يرى الباحث نبيل الملاح في حديث لـ"الحرية" أن إعادة الإعمار تمثل أولوية اقتصادية قصوى، لكنها في جوهرها قضية سياسية بامتياز، ترتبط بمدى قدرة الدولة على بلورة رؤية اقتصادية شاملة، تحدد بوضوح أولويات الإنفاق والاستثمار، وتعيد ترتيب العلاقة بين القطاعين العام والخاص، بعيداً عن القرارات الارتجالية التي ساهمت في تعميق التشوهات البنيوية في الاقتصاد السوري خلال السنوات الماضية.

مخاطر سوء التخصيص

ويؤكد الملاح أن أي مسار جدي لإعادة الإعمار يستوجب إعداد دراسات معمّقة وخطط تنفيذية واضحة، تُقدّر الكلفة الفعلية للإصلاح وإعادة البناء، وتحدد مصادر التمويل الممكنة، سواء كانت داخلية أو خارجية، كما يشدد على ضرورة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية القادرة على توليد قيمة مضافة وفرص عمل مستدامة، وعدم الاكتفاء بالتوسع في مشاريع البنية التحتية الأساسية التي قد تستنزف الموارد دون تحقيق أثر تنموي طويل الأمد.

الإلغاء لا يعني الانفتاح المالي

وبحسب الباحث الملاح، فإن الافتراض بأن الإلغاء أو التخفيف من القيود سيؤدي تلقائياً إلى تدفق الأموال هو افتراض غير واقعي، في ظل استمرار التعقيدات السياسية والإقليمية، فالانفتاح المالي مشروط بإجراءات لاحقة تتعلق بالحوكمة، والشفافية، والبيئة القانونية، وضمانات الاستثمار، وهي عناصر لا تقل أهمية عن القرارات الاقتصادية المعلنة.

إعادة الإعمار بين القدرة المحلية والمسؤولية الدولية

ويشير الملاح إلى أن تقديرات إعادة إعمار سوريا تتجاوز 600 مليار دولار، وهو رقم يفوق قدرة الموارد المحلية والمانحين الداخليين، ما يجعل الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة الإعمار ضرورة ملحّة، تهدف إلى حشد التمويل الدولي، ومعالجة عجز الموازنات، وربط الدعم بخطط تنموية واضحة، بعيداً عن المعالجات الظرفية قصيرة الأمد.

تحسين المعيشة كاختبار حقيقي للسياسات..

ويخلص الباحث الملا ح إلى أن نجاح أي مسار اقتصادي سيبقى مرهوناً بمدى انعكاسه على تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، واستعادة الثقة بالاقتصاد الوطني. فدون ذلك، ستظل قرارات الإلغاء مجرد خطوات شكلية، لا ترقى إلى مستوى التحول الاقتصادي المطلوب، ولا تستجيب لحجم التحديات القائمة.

هل يصل الانفتاح الاقتصادي إلى جيوب السوريين؟

الحرية – نهلة ابوتك

يختبر الاقتصاد السوري اليوم مرحلة مفصلية عنوانها الانفتاح، بعد سنوات طويلة من الحرب والانكماش والعزلة. غير أن السؤال لم يعد اقتصادياً صرفاً، بل اجتماعياً بامتياز: هل يستطيع هذا الانفتاح أن ينعكس تحسناً حقيقياً في مستوى المعيشة، وفرص العمل، والأمان الاقتصادي، أم أنه سيبقى مجرد حركة أسواق لا تصل إلى حياة الناس؟

حركة الأسواق والواقع المعيشي

تتحرك الأسـواق تدريجياً، وتـزداد وفرة السلع وتنوّعها، وتـعـود بعض الأنشطة التجارية إلى الواجهة، إلا أن هذه المؤشرات الـظاهـرة لا تكفي وحـدهـا للحكم على المسار الاقتصادي، ما لم تُترجم إلى استقرار فعلي في الدخل، وقـدرة شرائية متوازنة، وفرص إنتاج حقيقية. فالمجتمعات المُنهكة لا تقيس التحولات الاقتصادية بحركة العرض والطلب فقط، بل بمدى شعورها بالأمان المعيشي والاجتماعي.

الشفافية... الغائب الحاضر

يرى الخبير الاقتصادي الدكتور عامر شهدا أن الانفتاح الاقتصادي لا يمكن أن يتحول إلى مسار مستقر دون شفافية كـامـلـة، لا تقتصر عـلـى المستثمرين فحسب، بل تشمل المجتمع بأكمله. فغياب قواعد بيانات واضحة حول المالية العامة، والنقل، وميزان التجارة، والتكوين الرأسمالي، ومـؤشـرات البطالة والفقر، يجعل أي حديث عن جذب استثمار فعلي أقرب إلى التمنّي منه إلى التخطيط.

ويحذّر شهدا من أن الخطاب الاقتصادي الـعـام، حين لا يستند إلـى أرقـام دقيقة ومعلنة، لا يضعف ثقة المستثمرين فقط، بل يعمّق شعور المواطنين بعدم اليقين، ويغذّي القلق الاجتماعي في مرحلة شديدة الحساسية.

انتقال بلا خريطة طريق

يشدد الخبير على أن الاقتصاد السوري خـرج عملياً من نظام اقتصادي موجّه ومتهالك، لكنه لم يدخل بعد في نموذج اقتصادي حر واضـح المعالم. فالمرحلة الانتقالية، برأيه، تتطلب إعلان رؤية صريحة تجيب عن أسئلة جوهرية: كيف سيُدار الاقتصاد؟ ما هي القطاعات ذات الأولوية؟ ما حجم الناتج المحلي الحقيقي؟ وما نسب النمو الفعلية؟

غياب هذه الإجابات لا يربك المستثمرين وحدهم، بل يحرم المجتمع من القدرة على تقييم التجربة الاقتصادية، ويجعل الـتـحـولات الاقـتـصـاديـة تـبـدو كـقـرارات متفرقة، لا كمسار وطني متكامل يمكن الوثوق به أو البناء عليه.

إعادة تشغيل لا تعافٍ

يوضح شهدا أن ما يجري اليوم هو إعادة تشغيل للاقتصاد، لا تعافياً اقتصادياً كاملاً. فاستعادة الوظيفة الأساسية للاقتصاد تعني عـودة الحد الأدنـى من النشاط، لكنها لا تعني بعدُ نمواً مستداماً أو تحسناً ملموساً في مستوى معيشة الأسر. هذا الفارق، وإن بدا تقنياً، ينعكس مـبـاشـرة على المجتمع، لأن التعافي الحقيقي يُقاس بفرص العمل، والاستقرار السعري، وتراجع معدلات الفقر، لا بمجرد حركة الأسواق.

شراكة مشروطة

وينبّه شهدا إلى أن القطاع العام ما يزال يشكّل رصيداً مهماً للدولة، شرط إعـادة إدارتـه بعقلية حديثة ونزيهة، تحافظ على ملكية الدولة دون تحويله إلـى عـبء أو التفريط بـه لصالح قوى احتكارية.

فـي المقابل، يبقى القطاع الخاص ضرورياً لتحريك عجلة الاقتصاد، لكن ضمن ضوابط واضحة تضمن الإنتاج والاستمرارية، لا المضاربة السريعة، فاقتصاد ما بعد الحرب لا يحتمل تجارب مرتجلة أو مكلفة اجتماعياً.

وصفة لتفاقم الفقر

يـحـذر شـهـدا مـن أن الـتـوسـع في الاستيراد دون استراتيجية واضحة لدعم الإنتاج المحلي لا يعني انتعاشاً اقتصادياً، بل يفاقم العجز التجاري، ويضغط على الليرة السورية، ويؤدي إلى ارتفاع البطالة والفقر، بما يهدد الاستقرار الاجتماعي بشكل مباشر.

كما أن الفجوة المتزايدة بين الاستيراد والـتـصـديـر تستنزف احـتـيـاطـي القطع الأجنبي، وتضعف قدرة البلاد على إعادة الاندماج في النظام المالي العالمي.

فرصة ضائعة للنمو

يؤكد شهدا أن الشركات المساهمة العامة المقفلة، وصـنـاديـق الاستثمار، والأسـواق المالية، تمثّل أدوات فعّالة لتحريك المدخرات المجمدة داخل المنازل، وتحويلها إلى استثمارات منتجة.

لكن غياب استراتيجية واضحة لتفعيل هذه الأدوات حتى اليوم يعني أن جزءاً كبيراً مـن رأس الـمـال الوطني مـا يـزال خارج الدورة الاقتصادية، في وقت يحتاج فيه المجتمع إلى كل فرصة عمل وكل مشروع إنتاجي.

انفتاح تحت الاختبار الاجتماعي

فـي المحصلة، لا يُـقـاس الانفتاح الاقـتـصـادي بفتح الأسـواق وحـده، بل بـقـدرتـه عـلـى حـمـايـة المجتمع من الهشاشة، وتخفيف الضغوط المعيشية، وبناء اقتصاد قادر على المنافسة دون أن يدفع المواطن كلفته وحده.

فالانفتاح، فـي هـذه المرحلة، ليس وعـداً مفتوحاً، بل اختباراً حقيقياً: إما أن يتحول إلى مسار يعيد الثقة والوظيفة والاستقرار،أو أن يبقى حركة اقتصادية بلا أثر اجتماعي ملموس.

صناعي: رفع العقوبات مرحلة جديدة ومسؤولية مشتركة

الحرية – هناء غانم

مع رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا، تدخل البلاد اليوم مرحلة جديدة ومفصلية في مسارها الاقتصادي، مرحلة لم تعد تحتمل التأجيل أو تبرير التقصير، وتتطلب من جميع الأطراف، حكومة وقطاعاً خاصاً ومجتمعاً اقتصادياً، تحمّل المسؤولية والانتقال من مرحلة الانتظار إلى مرحلة المبادرة والعمل.

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق لؤي الأشقر قال في حديثه للحرية لقد شكّلت العقوبات خلال السنوات الماضية عائقاً حقيقياً أمام النمو الاقتصادي، لكنها في الوقت ذاته كانت شماعة علّقت عليها الكثير من أوجه التقصير، فاليوم وبعد رفع هذه العقوبات، لم يعد هناك مبرر للتأخير أو تعطيل المبادرات.

الكرة اليوم في ملعب السوريين والفرصة متاحة لإعادة تموضع سوريا اقتصادياً على المستويين الإقليمي والدولي، والانطلاق نحو بناء اقتصاد حقيقي ومنتج ومستدام . وأشار الأشقر إلى أن خطوات التحرير الاقتصادي الحقيقي يجب أن تبدأ بإصلاح جذري للبيئة الاستثمارية، و عبر تبسيط الإجراءات الإدارية.

كما أشار عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق إلى ضرورة توفير مناخ آمن وجاذب لرأس المال المحلي والأجنبي، فالحكومة مطالبة اليـوم بـأن تكون شريكاً داعماً ومحفزاً، لا عائقاً أمام المبادرات والاستثمارات.

وعن دور القطاع الخاص والمجتمع الاقتصادي أضاف الأشقر أنه في المقابل، يقع على عاتق القطاع الخاص دور أساسي في هذه المرحلة، من خلال المبادرة بالاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وتطوير الصناعة الوطنية ورفع تنافسيتها.

ويـرى الأشقر أن تطوير قطاع الأعـمـال هو ضـرورة كونه يسهم في خلق فـرص عمل حقيقية ومستدامة..والأهم الدخول في شراكات فعالة مع القطاع العام مؤكداً أن تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص يشكل حجر الأساس في تحريك عجلة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

وجـزم الأشقر أننا أمـام لحظة تاريخية بكل ما تحمله الكلمة من معنى. فمرحلة ما بعد رفع العقوبات ستكون الفيصل الحقيقي بين التعافي والجمود، وبين استعادة سوريا لدورها الاقتصادي الطبيعي أو استمرار الـدوران في حلقة مفرغة.

سقطت آخر الذرائع.. إجراءات حكومية وشعبية ضرورية للعبور بسوريا إلى بر الأمان

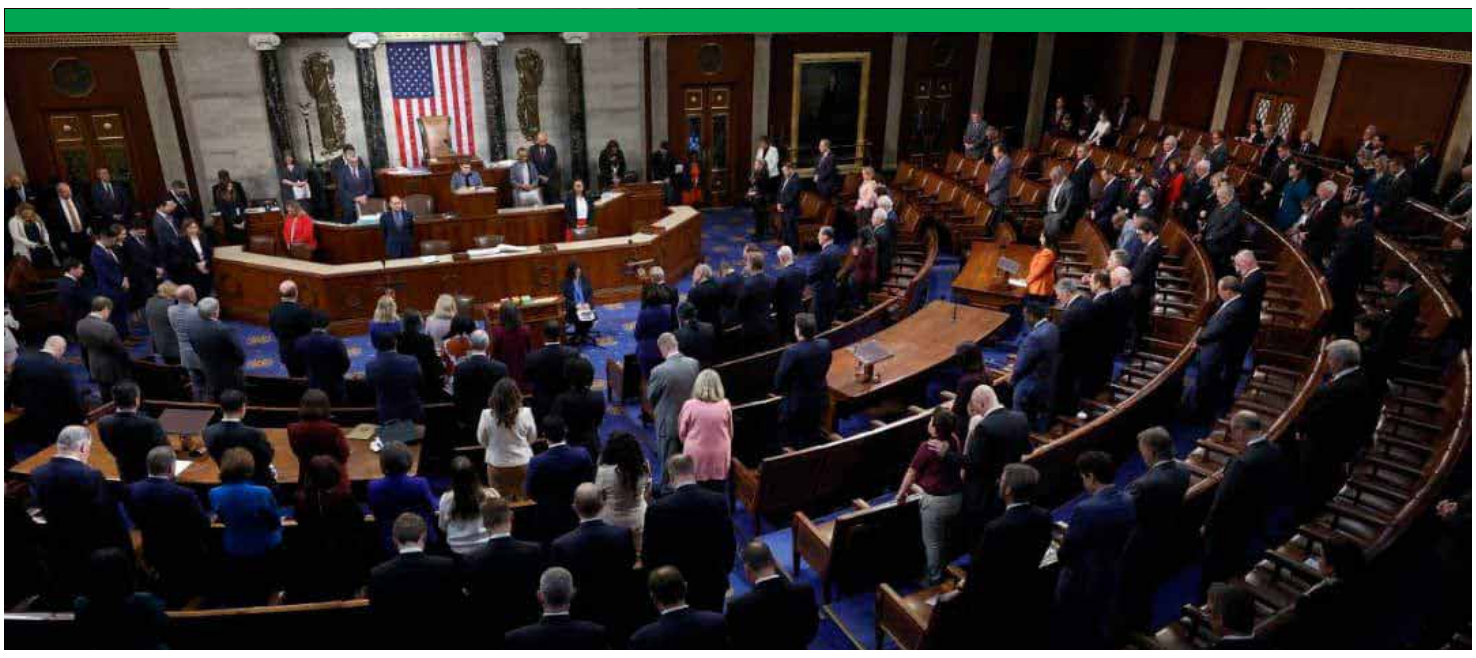

الحرية– مايا حرفوش

يعد رفع عقوبات "قيصر" عن سوريا محطة مفصلية هامة، بعد سنوات طويلة من العقوبات الاقتصادي التي فرضت على البلاد نتيجة لسياسات النظام البائد، الآن وبعد إلغاء العقوبات علينا أن نضع بحسباننا أن هذا الإلغاء ليس العصا السحرية التي ستخرجنا من العزلة الخانقة التي عانينا منها لسنوات ما لم يترافق هذا الإلغاء بإجراءات حكومية وشعبية ضرورية.

إجراءات حكومية ضرورية

ويلخص الخبير الاقتصادي أنس فيومي بحديثه لـ"الحرية" الإجراءات التي ينبغي اتخاذها من الحكومة وبمقدمتها ضرورة تسريع الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد كأولوية قصوى، وتبسيط الإجراءات وتحديث القوانين الناظمة للاستثمار والتجارة، مع تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة، ما يعيد الثقة بالبيئة الاستثمارية وتعتبر بمثابة رسائل طمأنة للمستثمرين المحليين والمغتربين والأجانب بتوفر حماية للملكية الخاصة، مع ضمان سلاسة الإجراءات القضائية الاقتصادية، وضرورة إعطاء الأولوية للبنية التحتية خاصة الطاقة، والنقل.

الانفتاح الاقتصادي الخارجي

ويتجلى الانفتاح الاقتصادي الخارجي المطلوب من الحكومة وفق الخبير فيومي بإعادة دمج سوريا في النظام المالي والتجاري الإقليمي والدولي، وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والاستفادة من الخبرات الدولية من دون التفريط بالقرار الوطني.

المطلوب من السوريين

وأضاف الخبير الفيومي: المطلوب منا كسوريين ضرورة الانتقال من ثقافة الشكوى إلى ثقافة المبادرة وتشجيع العمل والإنتاج وريادة الأعمال، والابتعاد عن اقتصاد المضاربة والربح السريع، واستعادة الثقة بالدولة ومؤسساتها، والمشاركة الإيجابية في الرقابة المجتمعية، ورفض الفساد والمحسوبية، ودعم أي مسار إصلاحي حقيقي، ليس عبر الهتافات والمسيرات بل البدء بالذات.

ونوه فيومي بأن هناك دوراً مهماً جداً للمغتربين السوريين عبر نقل الخبرات والمعرفة إلى الداخل والاستثمار في القطاعات الحيوية أي لعب دور الجسر بين سوريا والعالم.

مفهوم الشراكة

وختم الخبير الاقتصادي بالقول: اليوم نحن أمام مسؤولية أن تكون الحكومة والشعب بمفهوم الشراكة ولا خيار غيره، المرحلة المقبلة تتطلب عقداً وطنياً غير مكتوب بأن تكون الحكومة جادة في الإصلاح، وألا تكتفي بالشعارات، وأن يكون المجتمع واعياً يدرك أن البناء مسؤولية جماعية، وتقديم المصلحة العامة على المصالح الضيقة، مضيفاً: إن رفع العقوبات أسقط آخر الذرائع، وفتح نافذة تاريخية نادرة، النجاح في استثمار هذه اللحظة سيحدد ما إذا كانت سوريا ستعود فعلاً إلى السكة الصحيحة، أم ستضيع الفرصة كما ضاعت فرص سابقة، أي إننا تحولنا اليوم من كلمة لا يوجد لدينا إمكانية أو لا نستطيع إلى مرحلة نحن نملك الإرادة لنفعل الكثير.

إلغاء قانون قيصر يفتح نافذة تعافٍ للاقتصاد السوري

الحرية –سناء عبد الرحمن

شكّل إلغاء قانون قيصر تحولاً اقتصادياً وسياسياً بارزاً بعد سنوات من العقوبات الصارمة التي أثّرت بعمق على بنية الاقتصاد السوري ومعيشة المواطنين. ويُنظر إلى القرار بوصفه خطوة أولى نحو كسر العزلة الاقتصادية، وإعادة دمج سورية تدريجياً في محيطها الإقليمي والدولي، بما يفتح المجال أمام مرحلة جديدة من التحول الاقتصادي واستعادة الاستقرار.

ويؤكد الدكتور وجد رفيق الصائغ المدرس في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في اللاذقية لـ"الحرية"، أن سورية «لا يمكن أن تكون دولة معزولة عن العالم الخارجي بحكم موقعها الجغرافي ودورها التاريخي»، وأن موقعها على شرق البحر المتوسط يجعلها عقدة استراتيجية تربط بين ثلاث قارات، إضافة إلى جوارها لدول فاعلة اقتصادياً مثل تركيا، العراق، الأردن، ولبنان.

وأوضح الصائغ أن عزل سورية «يتناقض مع منطق الجغرافيا والتاريخ والسياسة»، مشيراً إلى أن البلاد لعبت تاريخياً دور مفترق طرق للحضارات ومركز توازن في الشرق الأوسط، معتبراً أن استمرار العقوبات خلال السنوات الماضية أدى إلى تفاقم الفقر وتراجع فرص العيش، وترك السوريين في الداخل والخارج بحالة من فقدان الأمل.

وبيّن أن أثر إلغاء قانون قيصر سيكون ملموساً على مستويات متعددة، تشمل الدخل، وسعر الصرف، والتجارة، والنشاط الاقتصادي عموماً، لافتاً إلى أن «العامل النفسي واستعادة الثقة يشكلان حجر الزاوية لأي تعافٍ اقتصادي حقيقي».

الأثر الاقتصادي المباشر

وحول سعر الصرف، أشار الصائغ إلى أن الليرة السورية شهدت تحسناً فور الإعلان عن توجه الإدارة الأمريكية لإلغاء القانون، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 6% بعد تصويت مجلس النواب الأمريكي في 10 كانون الأول، قبل أن تتراجع بشكل محدود مع افتتاح الأسواق في 13 كانون الأول.

واعتبر أن هذا التفاعل يُصنف اقتصادياً ضمن «صدمة الأخبار الجيدة»، مؤكداً أن التعافي الحقيقي سيظهر تدريجياً خلال عام إلى عامين مع تحسن الدخل، واستقرار سعر الصرف، وتراجع معدلات التضخم.

القطاع المالي والمصرفي

وفيما يخص القطاع المصرفي، توقع الصائغ نمواً ملحوظاً مع فتح السوق أمام البنوك العربية والأجنبية، وإعادة ربط المصارف السورية بالأسواق العالمية، مشيراً إلى احتمالات العودة إلى استخدام نظام «سويفت».

وأكد أن هذه الخطوة ستعزز شفافية التحويلات المالية، وتعيد للمصارف دورها في تمويل التجارة والمشاريع الاستثمارية، لاسيما في ظل اعتماد الاقتصاد السوري بشكل كبير على تحويلات المغتربين.

إعادة الإعمار والاستثمار

واعتبر الصائغ أن إلغاء القانون يحمل دلالة سياسية مهمة للمستثمرين الدوليين، مفادها زوال أكبر عائق قانوني خارجي أمام الاستثمار، مرجحاً دخول استثمارات خليجية وأمريكية، خاصة في قطاعات الطاقة، والنفط، والغاز، إلى جانب مشاريع إعادة الإعمار.

الأمن الغذائي والتجارة الإقليمية

وأشار إلى أن رفع العقوبات قد يسهم في خفض أسعار السلع الأساسية، وتحسين توفرها، بالتوازي مع تحسن سعر الصرف، لافتاً إلى أن المواطن السوري ينفق حالياً نحو 80% من دخله على الغذاء. كما توقع أن يؤدي تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا الزراعية إلى إعادة تنشيط الإنتاج المحلي، خاصة في محاصيل القمح، القطن، الزيتون، والحمضيات.

وعلى صعيد التجارة الإقليمية، قال الصائغ: إن سورية مرشحة لاستعادة دورها كمركز تجاري، مع تحسن حركة الشحن والنقل البري مع الأردن والعراق ولبنان وتركيا، وعودة الصادرات السورية التقليدية، ولاسيما المنتجات النسيجية والغذائية والزراعية، إلى أسواق دول الجوار.

وختم د. الصائغ بتأكيد أن إلغاء قانون قيصر يمثل «فرصة اقتصادية نادرة» لسورية، لكنه ليس حلاً سحرياً، مشدداً على أن نجاح المرحلة المقبلة مرهون بالإصلاح المؤسسي، وتحسين الحوكمة، وتعزيز الشفافية، وتطوير بيئة الأعمال، وضمان سيادة القانون لحماية حقوق المستثمرين، وتسريع إصدار التشريعات اللازمة لتهيئة ظروف إعادة الإعمار.

شراكة سعودية– سورية مرتقبة:

مـدن صناعيـة تعيـد الأمـل للاقتصـاد الوطني

الحرية – منال الشرع

يبرز الحديث عن إنشاء مـدن صناعية فـي سـوريا بدعم مـن المملكة العربية السعودية كبارقة أمـل حقيقية لإنعاش القطاع الصناعي السوري، هذه المبادرة لا تهدف فقط إلى إعادة عجلة الإنتاج للدوران، بل تمثل ركيزة أساسية لتوفير فرص العمل ودعم جهود التعافي الاقتصادي الشامل.

رؤية اقتصادية لتعاون إستراتيجي

حـول هـذا المـوضـوع ، تـحـدث الخبير الاقتصادي فاخر القربي لصحيفة "الحرية " قائلاً: "يأتي إنشاء مدن صناعية في سوريا في إطـار الدعم المقدم من السعودية لـسـورية بما يسهم فـي إعـادة تنشيط القطاع الصناعي وتوفير فـرص العمل ودعم جهود التعافي الاقتصادي، ويرسم الصورة الأجمل لعمق العلاقات التاريخية التي تربط البلدين وحرصهما على تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز التعاون في المجالات الصناعية والاستثمارية، ويأتي إنشاء هذه المدن بفرصة مهمة للاستفادة من التجربة السعودية واستكشاف إمكانية تطبيق نماذج مشابهة في سوريا لدعم القطاع الصناعي وتنشيط الإنتاج الوطني بالإضافة لتبادل الخبرات وتعزيز أطر التعاون المشترك بين الدولتين، ما يحقق المزيد من التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة.

مسؤولية وطنية وبيئة استثمارية جاذبة

وبحسب القربي فإن هذا الانفتاح العربي عامة والسعودي خاصة يضع سوريا أمام مسؤولية وطنية تتطلب تهيئة الأرضية المناسبة لجذب الاستثمارات، موضحاً أن هـذه المسؤولية تتجلى في عـدة محاور أساسية:

1 - توفير بيئة إدارية وتشريعية جاذبة: يجب العمل على تطوير قوانين وتشريعات تشجع المستثمرين، ومنهم أبناء المملكة العربية السعودية، على إقامة مشروعات تخلق آلاف فرص العمل.

2 - سـيـاسـات ضريبية تحفيزية: من الـضـروري رسـم سـيـاسـات ضريبية تتميز بتخفيضات فـي المفاصل الإنـتـاجـيـة، ما ينعكس إيجاباً على الأسعار ويكون دافعاً لإقامة المشاريع.

3 - تنشيط التجارة البينية: فتح قنوات جديدة للاستيراد والتصدير بين البلدين بهدف تنشيط المنتج الوطني، كسر احتكار السلع، وإيجاد نوافذ لتصريف المنتجات السورية.

4 -دعم لوجستي للمشاريع: تقديم الـدعـم الـلازم عـبـر إعـفـاءات جمركية لمستوردات الـمـواد الأولـيـة وآلات الإنتاج المستخدمة في هذه المشاريع الصناعية.

5 -استقرار نقدي ومالي: تعزيز الرقابة المصرفية وضبط سياسات الصرف، ما يجعل البيئة المالية والنقدية أكثر استقراراً وجاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب.

6- دور المغتربين في التنمية: العمل على خلق قنوات تواصل فعالة مع المغتربين السوريين وتشجيعهم على الاستثمار في وطنهم، والاستفادة من خبراتهم المتراكمة للمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني.

ويختتم القربي: إن هـذه الـشـراكـة المرتقبة لا تمثل مجرد مشروع اقتصادي، بل هي جسر نحو مستقبل أكثر ازدهـاراً يعيد لسوريا دورها الإنتاجي المحوري في المنطقة، ويعزز التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة التحديات المشتركة.

قطاع الأعمال متفائل بتدفق الاستثمارات وانتعاش اقتصادي

الحرية – سامي عيسى

بارقة أمل جديدة لتحقيق انتعاش اقتصادي انتظرناه طويلاً، مع توقعات بزيادة الاستثمارات، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، كما يراها المهندس محمد أيمن مولوي رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها، مع توقعات أن يؤدي إلغاء قانون قيصر إلى تحولات إيجابية كبيرة في الاقتصاد السوري في مقدمتها:

فرص استثمارية واعدة

يـتـوقـع مـولـوي زيـادة كـبـيـرة فـي حـجـم وعـدد المستثمرين العرب والأجانب الذين سيتوجهون إلى سوريا للاستفادة من الفرص المتاحة. من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعًا ملحوظًا، مدفوعًا بتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة الإنتاج ، مع توقعات بارتفاع ملحوظ في حجم الصادرات السورية في كافة القطاعات، ما يعزز من قدرة المنتج السوري على المنافسة في الأسواق .

فرص عمالة جديدة

من المتوقع أن يزيد عدد القوى العاملة، خاصة في القطاع الصناعي وقطاع الإعمار، ما يسهم في خفض معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة وزيادة كبيرة في الدفع الإلكتروني مع طرح العملة الجديدة قريباً.

تفاؤل غير مشروط

سقف التفاؤل ارتفع مع إلغاء قانون قيصر وعقوباته حيث أكد مولوي أن هذه التوقعات تعكس التفاؤل الكبير الذي يسود الأوساط الاقتصادية حيال مستقبل الاقتصاد السوري بعد رفع العقوبات، مشيراً إلى أن هذه الخطوة ستشكل دفعة قوية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير بيئة الاستثمار التي تسمح بتطورات اقتصادية تعكس إيجابيتها على معيشة المواطن والخزينة على السواء.

بداية الانتعاش

بـدوره رئيس غرفة تجارة ريـف دمشق الدكتور عبد الرحيم زيـادة يرى أن العقوبات المفروضة على سوريا وعلى رأسها ما يسمى بقانون قيصر تركت آثاراً مدمرة على الاقـتـصـاد الـسـوري والـتـجـارة والصناعة والحياة المعيشية للمواطنين. مشيراً إلى أن استيراد المواد الأولية ومدخلات الإنتاج الأساسية بات شبه مستحيل وتوقفت التعاملات المصرفية مع العالم ما أدى إلى شلل في قطاعات حيوية بسبب عدم القدرة على استيراد قطع الغيار وصيانة المعدات.

والـيـوم مع إلغاء قيصر يعود الأمـل نحو تغييرات جوهرية على صعيد الاقتصاد ومعيشة الناس، وقبلها حالة انتعاش تؤدي لاستقرار نوعي في كافة المجالات.

توقعات النمو الاقتصادي

توقع زيادة أن تحقق سوريا نمواً اقتصادياً ملحوظاً، وارتفاعاً في الدخل القومي والفردي مع انخفاض معدلات الفقر خاصة بعد استعادة منطقة الجزيرة الغنية بالموارد النفطية والزراعية، مؤكداً على الإرادة الصلبة للشعب السوري في العمل والإنتاج من أجل تحقيق الازدهـار والتقدم للبلاد، ليبدأ العام الحالي بعام قطف الثمار لحالة الانفتاح الاقتصادي والتجاري والاستثماري الذي بدأ مع تشكيل الحكومة الجديدة مطلع العام الحالي. وأكد زيادة أنّ الثقة بالاقتصاد السوري تتزايد يوماً بعد آخر، بفضل مناخ الأعمال الأكثر تشجيعاً، والأنظمة والتشريعات الواضحة، وتوافر كوادر بشرية مؤهلة ومدربة.

السوريون متحمسون .. ثقة بالأسواق المالية وانخفاض سعر الدولار وتنفيذ استثمارات بـ 28 مليار دولار

الحرية – سراب علي

في قرار يعد منعطفاً تاريخياً في السياسة الأمريكية تجاه سوريا، صوّت مجلس النواب الأمريكي يوم 10 ديسمبر 2025، على إلغاء عقوبات "قانون قيصر" التي كانت مفروضة منذ عام 2019، وبعد التصويت على رفع العقوبات يترقب المواطن السوري -كما الخبراء الاقتصاديون- المدة المتوقعة لظهور آثار هذا الرفع على الاقتصاد السوري، وهنا يظهر السؤال الأبرز ما الأولويات الاقتصادية التي يجب التركيز عليها لتحقيق انتعاش اقتصادي؟

وكيف يمكن لرفع العقوبات أن يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا؟

هنا يؤكد مدير معهد إدارة الأعمال في جامعة اللاذقية الدكتور عبد الله أوبان أن الإلغاء جاء كخطوة يُنظر إليها على أنها أساسية لإنعاش الاقتصاد السوري المدمر بعد سنوات من الحرب والعزلة، ويُعتبر هذا دليلاً على نجاح الحكومة السورية الجديدة بقيادة الرئيس أحمد الشرع، كما يفتح الباب أمام عودة الاستثمارات والمساعدات الأجنبية، ويدفع نحو إعادة دمج سوريا في النظام المالي والتجاري العالمي .

متى تظهر الآثار؟

ومن المتوقع حسب أوبان أن تظهر آثار رفع العقوبات عبر ثلاث موجات زمنية، وليس كتحول فوري ومفاجئ.

الموجة الفورية (أشهر): ستشهد تحسناً في الثقة النفسية والأسواق المالية، كما بدأ يظهر عبر انخفاض سعر الدولار نحو 700 ليرة في السوق الموازية خلال 24 ساعة من التصويت.

الموجة المتوسطة (سنة- سنتان): من المتوقع أن تتحول الاستثمارات الأجنبية المعلنة (28 مليار دولار) إلى مشاريع فعلية، مع عودة سوريا إلى نظام "سويفت" لتسهيل المعاملات الدولية.

الموجة البنيوية (3-5 سنوات): الفترة اللازمة لتحقيق تعافٍ حقيقي، شرط توافر إصلاحات داخلية وتذليل تحديات أخرى مثل تطوير البنية التحتية وبناء بيئة استثمارية سليمة.

الإصلاحات شرط النجاح الوحيد

كما أوضح أوبان أنه لتحويل فرصة رفع العقوبات إلى انتعاش فعلي، يجب التركيز على حزمة مترابطة من الإصلاحات:

أولاً: إصلاحات سياسات سعر الصرف:

إذ يعد استقرار سعر الصرف أولوية ملحة، إن الفارق الكبير الحالي بين السعر الرسمي (حوالي 11,000 ليرة) والسعر الموازي (حوالي 11,800-12,000 ليرة) يعكس أزمة ثقة بالليرة موجودة منذ زمن النظام البائد يمكن التغلب عليها من خلال العديد من الإجراءات نذكر منها:

تحسين إدارة السيولة وتطبيق أدوات نقدية أكثر فاعلية لدعم استقرار الليرة.

توسيع استخدام القنوات الرسمية للتحويلات المالية.

الدكتور عبد الله أوبان :

مدير معهد إدارة الأعمال في جامعة اللاذقية

فرصة تاريخية نجاحها مرهون بترتيب «البيت الداخلي» عبر إصلاحات جذرية مالية ونقدية

تهيئة المصارف المحلية لعودة العلاقات مع البنوك العالمية المراسلة، خاصة مع عودة سوريا إلى نظام "سويفت"، لضمان امتصاص التدفقات المالية المحتملة بشكل منظم.

ثانياً: إصلاحات السياسات المالية والتجارية:

إذ يجب إصلاح النظام الضريبي بهدف تبسيط الإجراءات وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما يجب أن تهدف السياسات إلى تشجيع الإنتاج والاستثمار بدلاً من الاستهلاك، وذلك من خلال خلق الحوافز وتوفير التمويل اللازم، كما أنه يجب العمل على تحفيز الصادرات، حيث يجب التركيز على تشجيع الصادرات المصنعة ونصف المصنعة بدلاً من المواد الخام، لتعظيم القيمة المضافة وتحسين عجز الميزان التجاري المستمر الناتج عن ضعف القدرة الإنتاجية، بالإضافة إلى تأمين الطاقة للإنتاج وهو عامل حاسم لتمكين المصانع من العمل المتواصل، وأضاف: ظهر لنا كيف أن تحسيناً بسيطاً شهده قطاع الكهرباء (من 4 إلى 10 ساعات يومياً للمواطنين، و24 ساعة للمدن الصناعية) حقق فرقاً ملموساً على صعيد الإنتاج المحلي.

ثالثاً: معالجة التضخم

ويشير أوبان إلى أن ثالث الإصلاحات تتمثل بإجراءات اقتصادية كلية عاجلة منها محاربة التضخم ويكون عبر سياسات نقدية ومالية مدروسة، منوهاً إلى قضية التوقيت المناسب في طرح العملة الجديدة، حيث يجب أن تتم أولاً معالجة موضوع التضخم الموجود بالعملة القديمة وذلك تجنباً لترحيله إلى العملة الجديدة عبر سعر التكافؤ، والعديد من تجارب الدول تدل على أولوية هذا الأمر.

بالإضافة إلى تأمين فرص عمل جديدة من خلال جذب الاستثمارات المباشرة التي تُحدث فرص عمل، ودعم القطاع الخاص المحلي. وكذلك تحسين القدرة الشرائية: حيث اتخذت الحكومة خطوات أولى كرفع الرواتب بنسبة 200% وخفض أسعار المشتقات النفطية 25%، لكن استمرار هذه الإجراءات ضروري للتخفيف عن المواطن، وكذلك التأكيد على تنفيذ برامج إصلاحات هيكيلية في القطاع العام تشمل الإدارة والموارد البشرية، ولهذا الأمر أولوية إذا عرفنا أن سوريا هي من الدول التي تتجاوز فيها حصة القطاع العام في الاقتصاد النسب المماثلة في دول الاتحاد السوفييتي السابق ودول شرق أوربا.

الاستثمار الأجنبي حجر الزاوية

تصل تكلفة إعادة إعمار سوريا إلى أكثر من 216 مليار دولار، ما يجعل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أولوية قصوى، ويتوقع أوبان أن يسهم رفع العقوبات في: رفع معدلات النمو الاقتصادي، التي تُقدر رسمياً بأعلى من تقديرات البنك الدولي البالغة 1% لعام 2025.

تجاوز النقص في الصناعة وهذا سيساعد الاستثمار في استيراد التكنولوجيا والمعدات الصناعية الحديثة، وإعادة تأهيل القطاعات الإنتاجية، وبالتالي معالجة الاعتماد الكبير على الواردات. مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية عبر العمليات والمعاملات الأجنبية. الاستفادة من الشراكات ومذكرات التفاهم الدولية والتكاملات الاقتصادية لجني فوائد للبلاد تجارية واقتصادية وغيرها.

حوافز استثمارية

ولبلوغ النتائج السابقة فإنه وفقاً لأوبان يجب إزالة عوائق الدخول وهذا يتطلب ذلك استقراراً أمنياً واجتماعياً، وبيئة تشريعية وقانونية واضحة ومنفتحة، وحماية للملكية. ويلعب كل من استقرار المشهد السياسي وتحسن ظروف البيئة التشغيلية (كالنقل والموانئ) دوراً رئيسياً في هذا السياق، وكذلك تقديم حوافز استثمارية عبر حزم تسهيلات ضريبية وجمركية، وضمانات للتسويات المالية الدولية.

بالإضافة إلى بناء الثقة عبر مكافحة الفساد وضمان الشفافية، فمن المعروف -كما يقول د. أوبان- أن رأس المال "جبان" يختار المواقع الآمنة، لذا فإن بناء الثقة متعدد الجوانب (تشريعي، قانوني، أمني، سياسي) هو الأساس..

فرصة تاريخية على محك الإصلاح

يؤكد أوبان في ختام حديثه أن رفع العقوبات يمثل "فرصة تاريخية" لسوريا، لكن نجاحها مرهون بقدرة الدولة على "ترتيب البيت الداخلي" عبر إصلاحات جذرية في النظامين المالي والنقدي، ومكافحة الفساد، وبناء بيئة استثمارية مستقرة، مع الحفاظ على الاستقرار الأمني والسلم الأهلي. فقط بهذه الشروط المتكاملة كما يقول أوبان يمكن تحويل هذا المنعطف السياسي إلى نهضة اقتصادية حقيقية تليق بتضحيات الشعب السوري.

الحرية
العـدد 18 | الســنة الأولى | الأحـــد 21 كانـون الأول 2025 م

الاســـتثمار الزراعـــي

يفتح المجال لحلول كانت مستعصية على الحل

الحرية – مركزان الخليل

في إطـار التحولات الاقتصادية التي تشهدها سوريا، يسلط الخبير الاقتصادي أكرم عفيف الضوء على حالة الزراعة السورية وتحدياتها، إلى جانب نظرة على التحديات والفرص التي تفتحها هذه الخطوة التاريخية لتحقيق نقلة نوعية في عالم الزراعة السورية، وزيـادة إنتاجيتها للتماشي مع حالة التطور والطلب المتزايد على تأمين حاجة السوق المحلية، وبناء شبكة أمان غذائية يستفيد منها المواطن السوري في كل الظروف والأوقات .

مراحل أكثر من متنوعة

يرى الخبير "عفيف" أن الإنتاج الزراعي في سوريا بشقيه "النباتي والحيواني" مر بمراحل متنوعة ومختلفة، بدءًا من الندرة والحاجة، مرورًا بمرحلة الكفاية، وعبورها لمرحلة كانت ذهبية بامتياز هي الوفرة والتصدير، ومن ثم الوصول إلى مرحلة شكلت حالة من القلق والخوف لدى كل مواطن على الأمن الغذائي الذي بدأ بمرحلة انحدار شديدة، ومتسارعة في كل خطواتها، والوصول إلى مستويات كارثية، والتي بدأت تباشيرها مطلع العام ٢٠٠٦ والتي لم تستطع فيها الحكومات المتعاقبة وقف هذا الانحدار الشديد في الواقع الزراعي بكل مكوناته، نتيجة المعالجات الخاطئة، وعدم القدرة على إيجاد الحلول والبدائل لمشكلات أصبحت مستعصية، منها على سبيل المثال "الجفاف" الذي ضرب المنطقة بكاملها لسنوات متتالية، واتخاذ الحكومات إجـراءات علاجية لم تتوافق مع حجم الخطر، بل زادت منه، كرفع أسعار المستلزمات والمواد الأولية كالطاقة الكهربائية، والمحروقات والأسمدة وغيرها كثير، الأمر الذي أرهق المزارعين، وهجرت الآلاف منهم لهذا القطاع، والوصول إلى واقع ينذر بكارثة وطنية لن تستطيع الحكومة الجديدة وإجراءاتها وقفها بالشكل المطلوب، وإيجاد البدائل بالسرعة الكافية، مع إضافة عامل جديد يسهم اليوم في تسريع حالة الانحدار، وهذا يكمن في انفتاح الأسـواق ودخـول منتجات منافسة غزت أسواقنا المحلية، وخـروج معظم الإنـتـاج المحلي من الـسـوق، وهـذا الواقع مؤشر خطير لواقع إنتاجنا الوطني ويفرض سؤالًا عريضًا على مساحة الوطن، الحالة الزراعية السورية إلى أين..؟!

مرحلة بالغة الخطورة

عنوان عريض يجيب عليه الخبير الاقتصادي أكرم عفيف أن النظام السابق أوصل القطاع الزراعي إلى مرحلة الاحتضار، حيث أكدنا هذا الأمر مرات عدة، وقلنا قبل التحرير، أن مرحلة الاحتضار انتهت ونواجه حالة خطيرة في هذا المجال، لأسباب كثيرة، نذكر على سبيل المثال "منطقة الغاب" أصبحت مليئة بالأعشاب المعمرة، والمزارعين يصعب عليهم فلاحة الأرض بمستويات عميقة بسبب التكاليف الكبيرة للإنتاج الزراعي، إلى جانب عدم وجود جهات تمويل لاستمرار عملية الإنتاج، والجانب الأخطر سياسة الحكومات المتعاقبة والمتعلقة بتسعير المحاصيل الزراعية التي أوصلتها للخسارة المطلقة، سواء الذي يباع للدولة، أم غيره، وهذا كله قبل سقوط النظام البائد، واليوم نحن في ظل حكومة جديدة، وهي لم تتمكن بعد بمساعدة القطاع الزراعي، الذي يعاني من موت سريري بحاجة إلى عمليات كثيرة من الانعاش للعودة تدريجيًا إلى ميدان الإنتاج، التي تقوم بها الحكومة لعودته إلى ميدان الإنتاج، إلى جانب صعوبة المنافسة الشديدة من قبل البضائع التركية للمنتج المحلي والبضائع المستوردة

وبالتالي تكلفة إنتاج المحاصيل الزراعية كبيرة جدًا، وما يتواجد بالأسـواق المحلية سـواء مهربًا، أم يدخل بصورة نظامية أرخص بكثير، الأمر الذي يفقد المزارع الجدوى من زراعته والوقوع بخسائر كبيرة بسبب دخول المنتجات معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية، ناهيك عن عدم وجود مصادر تمويل وغيرها..

محدودية الفلاح على الزراعة

وبالتالي الفلاح لم يعد قـادرًا على الزراعة، لعدم القدرة على تحمل تكاليف الإنتاج إلى جانب ضعف التمويل، وما ينطبق على المزارعين ينطبق على مربي الثروة الحيوانية حيث انخفضت أسعار الأعلاف ولكن انخفض التصريف أيضًا، ما دفع بالكثير من الفلاحين، لبيع ما يملكونه من ثروتهم على تنوعها واختلافها.

نحتاج إلى إنقاذ سريع

وللخروج من ذلك لابد من إجراءات انقاذية وسريعة، وهنا يـرى "عفيف" اتخاذ بعض الخطوات الإجرائية التي يمكن ترجمتها على أرض الواقع، تبدأ أولى خطواتها بتوسيع دائرة الاستثمار الزراعي الذي يوفر رؤوس الأموال المطلوبة وغيرها من مكونات الدعم والتي تبدأ باعتماد أسلوب الزراعة التعاقدية، مع جهات حكومية وغيرها وبالتالي هنا المزارع يعرف سعر منتجه وقيمته مسبقًا، مع وجود تمويل من الجهة المتعاقدة، الأمـر الـذي يسهم في وجـود استقرار للمزارع والمنتج على الـسـواء، إلـى جانب إجـراءات أخـرى تتعلق بتخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي، لذا من الضروري دعم الحكومة للإنتاج الزراعي للنهوض، باعتباره حافزًا وموازيًا لقيم الإنتاج السوري، لابد من عملية انقاذية للمنتج الزراعي لأنه دخل في مرحلة الاحتضار.

مديرية تنظيم نقل البضائع.. عام من التطوير وتعزيز الأداء

الحرية – ميليا اسبر

شهد قطاع نقل البضائع في سوريا خلال هذا العام نقلة نوعية نتيجةالجهود الكبيرة التي بذلتها مديرية تنظيم نقل البضائع لتطوير هـذا القطاع الحيوي، وتعزيز أدائه داخليًا وخارجيًا، وتقديم خدمات نوعية للسائقين ومالكي الشاحنات، وهذه الإنجازات تعكس التزام المديرية بتطوير القطاع ورفع كفاءته حسب ماصرح به مدير دائرة الإعلام في وزارة النقل عبد الهادي الشحاده لصحيفة "الحرية"

إعادة تفعيل مكاتب الدور ...

وأضاف الشحاده إن مديرية نقل البضائع أعادت تفعيل مكاتب الدور تحت مظلتها الرسمية واسمها الحقيقي، بعد أن كانت دائرة تابعة للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية، حيث تم توحيد آلية العمل والإجـراءات في كل المكاتب وذلك لضمان عدالة توزيع النقل وضبط الدور المتسلسل، منوهاً بأن إلزام نقل بضائع القطاع العام عبر مكاتب الدور يعزز الرقابة والتنظيم ويضمن التوزيع العادل للشاحنات.

50 نقطة مراقبة ..

وكشف الشحاده أن المديرية أنشأت 50 نقطة مراقبة و40 قبانًا على الطرق والمحاور الرئيسية، وتقوم هذه النقاط بعمليات التوزين وفرز المركبات المخالفة وفرض الغرامات، ما أسهم في تحقيق مستوى متقدم من ضبط المخالفات بعد التحرير، مؤكداً أن هذه الخطوات أساسية لضمان السلامة الطرقية وتحقيق الانضباط في القطاع، لافتاً إلى أن العمل جارٍعلى مشروع قانون تنظيم نقل البضائع مع تعديل النظام الداخلي ليتوافق مع متطلبات المرحلة الجديدة، كذلك تم رفع مشروع قانون لاستبدال الشاحنات القديمة والمتهالكة، بما يمكّنها من دخول الدول التي تربطها بسوريا اتفاقيات نقل، ويعزز قدرة القطاع على الإلتزام بالمعايير الدولية، مشيراً إلى أن التشريعات الجديدة ستسهم في تعزيز كفاءة النقل والتزامه بالمعايير الدولية.

تنشيط حركة النقل

واشار الشحاده إلى تنشيط حركة النقل داخلياً وخارجياً..

داخليًا: تحقيق العدالة في الـدور، ضبط الحمولات، وتنظيم عمليات النقل على الشاحنات المسجلة.

خارجيًا: إعادة تفعيل وتحديث الاتفاقيات الدولية مع دول الجوار، والعمل على إبـرام اتفاقيات جديدة لتعزيز حركة الترانزيت عبر سوريا.

| تفاصيل أكثر على الموقع

ما هي الآثار المتوقعة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العمل المصرفي وفي البنوك السورية؟

الحرية – لمى سليمان

يُحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في الخدمات المصرفية عالمياً من خلال أتمتة المهام، تحسين تجربة العملاء، وتعزيز الكشف عن الاحتيال في سوريا، لذلك يُعدّ تبنيه فرصة لتحديث البنوك العامة والخاصة، مع تأثير محتمل على المنافسة في قطاع يعاني من هيمنة احتكارية.

الأثر العام على الكفاءة والاقتصاد

وبـرأي الخبير المالي والمصرفي د.عبدالله قزاز فإن الذكاء الاصطناعي يعمل على تحسين الكفاءة المصرفية بنسبة تصل إلى 20% في تقييم الائتمان وزيـادة دقة الكشف عن الاحتيال بنسبة 45%، مع تقليل معدلات التخلف عن سداد القروض بنسبة 4%، كما يوفر خدمات شخصية فورية عبر الروبوتات الذكية، ما يقلل التكاليف ويحسن رضا العملاء على مدار 24 ساعة، هذه التطورات تحول القطاع نحو الاقتصاد الرقمي، مع توفير تأثير اقتصادي يصل إلى تريليون دولار.

الواقع والإمكانات

بالنسبة للبنوك السورية فيتحدث د.قزاز في تصريح لـ"الحرية" عن إمكانيات الاستفادة في سوريا، موضحاً أن البنوك السورية تشمل ست بنوك عامة رئيسية، و11 بنكاً خاصاً تقليدياً، بالإضافة إلى 4 بنوك إسلامية، ويُظهر بحث جامعي دور الذكاء الاصطناعي (مثل خدمات IBM) في تطوير الخدمات السورية، من خلال دراسة سلوك 500 عميل، حيث يقلل الازدحام ويحسن الولاء، كما يبيّن البحث أنّ البنوك الخاصة أكثر مرونة للتبني بفضل رؤوس أموالها الأعلى، بينما تحتاج العامة إلى دعم حكومي للتحول الرقمي، خاصة مع اتفاق فيزا مع مصرف سوريا المركزي.

تعزيز المنافسة في سوق متحول

وبحسب قزاز فقد كان القطاع المصرفي السوري يعاني من هيمنة احتكارية مع سلوك تواطؤي يحدّ من الدخول والخروج، ولكن بعد سقوط النظام البائد، أكـدت تصريحات حاكم مصرف سوريا المركزي على الرغبة الجديّة في منح تراخيص لبنوك جديدة في السوق المصرفية السورية وإمكانية وصول العدد إلى 35 بنكاً مع حلول العام 2030، ويُعزّز الذكاء الاصطناعي المنافسة بتسريع الخدمات الشخصية والكشف عن المخاطر، مما يضغط على البنوك العامة للتحديث أمام الخاصة والأجنبية المتوقعة، كما يساعد في مواجهة التحديات مثل رفع عقوبات قيصر، عبر تحسين الامتثال والشفافية.

أبرز التطبيقات المصرفية للذكاء الاصطناعي

ويوضح الخبير المصرفي أن كشف الاحتيال وتقييم المخاطر الائتمانية يُعتبر أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البنوك اليوم، مع انتشار الخدمات الشخصية والأتمتة في KYC "اعرف عميلك"، وتشير إلى مجموعة إجراءات يقوم بها البنك للتحقق من هوية العميل وتقييم مدى ملاءمته ومخاطر تعامله لمنع غسل الأمـوال وتمويل الإرهاب والاحتيال). وإنّ هذه التطبيقات تحقق توفيراً في التكاليف ودقة أعلى بنسبة تصل إلى 45% في الكشف عن الاحتيال.

كشف الاحتيال وإدارة المخاطر

ويحلّل الذكاء الاصطناعي ملايين المعاملات في ثوانٍ للكشف عن الأنماط المشبوهة، ما يقلّل الخسائر بنسبة 6-90% ، ويتعلّم النظام باستمرار لمواجهة التهديدات الجديدة، مع دعم الامتثال التنظيمي عبر التقارير التلقائية.

تقييم الائتمان والائتمانية

ويستخدم نماذج مثل Upstartو Zest AI بيانات السلوك المالي لتحسين التقييم، مما يزيد معدلات الموافقة على القروض بنسبة 27% مع تقليل التخلف عن السداد، ويدمج تاريخ الائتمان وعوامل أخرى لقرارات أدق، خاصة في التمويل السريع.

الخدمات الشخصية والدعم الآلي

وتُقدّم الروبوتات الذكية والمساعدون الافتراضيون دعـماً تقنياً، مـع توصيات مخصصة بنـاءً على عـادات الإنفاق مثل اقتراح قروض أو خطط ادخار، وهي تفيد في تقليل الازدحام وتُحسّن رضا العملاء، مع أتمتة التواصل والملخصات المالية عبر الذكاء التوليدي.

أتمتة إجراءات "اعرف عميلك" والامتثال

ويسرّع الذكاء الاصطناعي التحقق من الهوية باستخدام الرؤية الحاسوبية والـNLP، ما يقلّل وقت الإجراءات من أيام إلى دقائق، ويراقب الامتثال تلقائياً ويكتشف التناقضات، مما يعزّز الشفافية ويقلل الأخطاء البشرية.

اختيار وتطبيق نماذج الذكاء الاصطناعي

وفيما يخص اختيار نماذج الذكاء الاصطناعي وتطبيقها، يبيّن د.قزاز أن اختيار نموذج الذكاء الاصطناعي لتقييم الائتمان يتم بناءً على معايير مثل الدقة، القدرة على الشرح، والامتثال التنظيمي، مع التركيز على خوارزميات مثل Gradient Boosting أو Random Forests ، وتشمل العمليات جمع بيانات عالية الجودة، وتدريب النموذج، وتقييمه بمؤشرات مثل AUC-ROC و Score F1 .

آلية عمل جديدة للنهوض بالقطاع الصناعي.. وهذا ما أقرّته غرف الصناعة الأربع..!!

الحرية– رحاب الإبراهيم

عقد أمس اجتماع نوعيٌّ بين مجالس إدارة غـرف الصناعة فـي دمشق وريفها وحلب وحمص بمشاركة غرفة صناعة حماة، في مقر غرفة صناعة حمص، حضره رؤساء الغرف الأربع وعدد من أعضائها وممثل عن وزارة الاقتصاد، في خطوة نوعية لتعزيز العمل المشترك والتعاون الإستراتيجي بغية وضع الأسس المطلوبة لمستقبل صناعي أفضل يليق بالصناعة المحلية، التي تعاني حالياً من جملة تحديات وصعوبات تحتاج إلى المعالجة الفورية لإنقاذها والنهوض بها.

وبعد النقاشات المعمقة خرج المجتمعون بتوافق إستراتيجي حول رؤيـة وآليات عمل جديدة لتعزيز أداء القطاع الصناعي الوطني أهمها، تشكيل لجان قطاعية مشتركة تضم كل الغرف لتوحيد الجهود وتبادل الخبرات، وإنشاء "لجنة المعارض المشتركة" لتنظيم حملات تسويقية داخلية وخارجية لدعم المنتج السوري.

وقـرر المجتمعون أيضاً تسمية ممثل رسـمـي عـن غـرف الـصـنـاعـة ضـمـن لجنة الاسـتـيـراد والتصدير فـي وزارة الاقتصاد ليكون صوتاً فعالاً للصناعيين في قلب عملية صنع القرار، مع متابعة مستمرة مع وزارة الاقتصاد لإنشاء مكتب خاص لمتابعة معاملات الغرف وتبسيط الإجراءات، وتطوير العلاقة مع غرفة صناعة عمان والاستفادة من التجارب الإقليمية الناجحة لتطوير البيئة التشريعية وتقليل التعقيدات.

وشدد الصناعيون من الغرف الأربع في ختام اجتماعهم على ضرورة البدء الفوري فـي تنفيذ هـذه الـقـرارات بغية تحقيق النتائج المرجوة من هذا التعاون المهم، الـذي سينعكس بالإيجاب على القطاع الصناعي.

الحرية
العـدد 18 | السـنة الأولى | الأحـــد 21 كانـون الأول 2025 م

تحديـات وحلـول عاجلة..

إنقـاذ الزراعــة يبــدأ مــن إدارة المـوارد الداخلية

الحرية – منال الشرع

يواجه قطاع الزراعة في سوريا، الذي كان يوماً عصب الاقتصاد الوطني، تحديات تهدد الأمن الغذائي.

الخبير التنموي والـزراعـي أكـرم عفيف أكد بحديثه لصحيفة "الحرية" أن القطاع الزراعي وصل إلى مرحلة حرجة تستدعي تدخلاً إنقاذياً فورياً، مشدداً على أن الحلول تبدأ مـن إدارة الـمـوارد الداخلية. واصفاً الوضع الراهن للزراعة السورية بأنها بحاجة ماسة للدخول إلى غرفة الإنعاش التنموية والاقتصادية لوقف تدهورها. وأوضـح أن التراجع لم يقتصر على جانب واحـد، بل شمل الإنتاج النباتي والحيواني معاً.

وضرب عفيف أمثلة على هذا التراجع، مشيراً إلى قطيع أغنام العواس الذي كانت سوريا من كبار مصدريه لدول الخليج، خاصة في موسم الحج، والـذي تراجعت أعداده بشكل كبير، كما أشار إلى أن زراعة القطن، الذي كانت سوريا تصدّر خيوطه، تقترب اليوم من الصفر، وأضاف أن محاصيل استراتيجية كانت تحقق شبه اكتفاء ذاتي، مثل الشمندر السكري، تلاشت زراعتها وتوقفت معامل السكر عن العمل، ما حول سوريا إلى بلد يعتمد على الاستيراد.

ويـرى عفيف أن جوهر الأزمـة لا يكمن فقط فـي التغير المناخي، بـل فـي سوء إدارة الموارد المتاحة، وشدد على أن قلة المحروقات، ندرة السماد.

لم يكن قطاع الدواجن بمنأى عن الأزمة، حيث حـذر عفيف مـن أن ارتـفـاع تكاليف التربية وصل إلى مستويات غير مسبوقة، مما يجعل المنتج المحلي غير قـادر على المنافسة، وأوضح أن استيراد الفروج المجمد لا يساهم في خفض الأسعار بشكل فعال للمستهلك حيث وصلـت أسـعـار المنتج المحلي إلى مابين 10 -12 ألف ليرة بينما يفوق تكاليف الانتاج الفعلية هذا المبلغ .

ولإنقاذ هذا القطاع، طرح عفيف حزمة من الحلول العاجلة:

1 - إيجاد بدائل محلية لمدخلات الإنتاج: لخفض تكاليف الأعلاف .

2 - تأسيس نظام تأمين زراعي لحماية المنتجين من الخسائر غير المتوقعة.

3 - تحسين جودة المنتج المحلي لتمكينه من المنافسة في السوق الداخلية والتصدير.

وأكد عفيف أن دعم قطاع الدواجن لم يعد خياراً، بل ضرورة ملحة لضمان استقراره وحماية العاملين فيه.

وفي ختام حديثه، شدد الخبير على أن معالجة تحديات القطاع الزراعي لم تعد تحتمل التأجيل، داعياً إلى رؤية اقتصادية جديدة ترتكز على إدارة المـوارد بكفاءة، وتنمية الصناعات التحويلية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، مثل تجفيف الفطر الـمـحـاري وتحويله إلـى شـوربـات للتصدير، كسبيل لخلق فرص جديدة تتجاوز حدود السوق المحلية المحدودة.

إعـادة الإعمـار تنطلق.. ما هي ملامـح الاسـتراتيجية الاقتصادية الشاملة الواجب اتباعها؟

الحرية -مها يوسف

يشكّل الإلغاء الكامل للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا منعطفاً تاريخياً في مسار التعافي الوطني، وفرصة حقيقية لإعادة بناء الاقتصاد واستعادة الاستقرار.

وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، تبرز الحاجة إلى رؤية اقتصادية متكاملة تترجم هذا التحول إلى نتائج ملموسة على حياة المواطنين.

الأكاديمي والمستشار في جامعة دمشق الدكتور زياد أيوب عربش أكد أن إلغاء قانون قيصر يشكّل نقطة تحوّل مفصلية في المسار الاقتصادي والسياسي لسوريا، ويفتح الباب أمام مرحلة جديدة عنوانها إعادة الإعمار واستعادة التعافي الاقتصادي، وخطوة أساسية لفتح آفاق الاستثمار وتحريك عجلة الإنتاج.

وأوضـح عربش في تصريح لـ"الحرية" أن تهنئة الرئيس أحمد الشرع للشعب السوري برفع العقوبات تؤكد بوضوح الدخول في مرحلة البناء، مشيراً إلى أن المسؤولية اليوم تقع على عاتق السوريين ومؤسساتهم، إذ لم تعد هناك مبررات للتأخير، واعتبر أن هذه المرحلة تمثل فرصة حاسمة لوضع البلاد على الطريق الصحيح من خلال الإدارة الرشيدة، وتهيئة مناخ جاذب للاستثمار، والتحول الرقمي للحد من الهدر، وخلق فرص عمل حقيقية.

بيّن عربش أن الأثر الفوري لإلغاء قانون قيصر تمثّل بانخفاض سعر الصرف بنحو 8% ليصل إلى حدود 11.300 ليرة للدولار، نتيجة زيادة تدفق الدولار عبر تحرير الحسابات والمعاملات المالية، أما على المدى المتوسط، فمن المتوقع تسجيل تدفقات تجارية واستثمارية، ولاسيما في قطاعات الطاقة والمعادن.

وأكـد الخبير الاقـتـصـادي أن تحقيق نتائج إيجابية مستدامة يتطلب اعتماد استراتيجية اقتصادية شاملة تشمل السياسات المالية والنقدية والمصرفية والتجارية، إلى جانب تسريع إقـرار التشريعات اللازمة عبر مجلس الـنـواب، وإطـلاق إصـلاح مؤسسي في قطاعات البنوك والتأمين والرقابة. كما شدد على أهمية العمل لإطلاق عملة وطنية جـديـدة خـلال ستة أشـهـر، مـع إشـراك القطاعين العام والخاص والنقابات المهنية.

وأشـار عربش إلى ضـرورة تفعيل الاتفاقيات التجارية القائمة، واعتماد آليات تقييم دوري كل شهرين أو 6 أشهر.

فرص الاستثمار

ومع فتح أبـواب الاستثمار والإنتاج، أوضح عربش أن سوريا تمتلك فرصة جزئية لتدفق استثمارات تتراوح بين 3 و5 مليارات دولار في قطاعات الطاقة والزراعة والصناعة، بالتوازي مع استعادة التعاملات المصرفية الطبيعية. وأكد الدكتور عربش أن نجاح هذه الفرصة مشروط بتوافر استراتيجية متكاملة، وإصلاح مؤسسي يعيد بناء الثقة، وتفعيل الاتفاقيات الدولية، وسن قوانين واضحة لحماية الاستثمارات، مع الالتزام بالتقييم الدوري لضمان تحقيق نمو مستدام لا يقوم على استنزاف الأصول.

تحديات قائمة

وحذّر عربش من استمرار جملة من التحديات، أبرزها تدمير جزء كبير من البنية الإنتاجية، ونقص التمويل ورأس المال، وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، إضافة إلى مخاطر الفساد المحتملة. وشدد على أن المرحلة الحالية تتطلب استراتيجية فورية تترافق مع إعادة هيكلة الموازنة العامة، واعتماد إدارة رشيدة، وإشـراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين لتصحيح المسارات وضمان تحقيق نتائج فعلية.

الاستقرار النقدي

وفيما يتعلق بالاستقرار النقدي، أوضح عربش أن ملامحه ستتحدد بشكل أساسي في موازنة عام 2026، المقدّرة بنحو 15 مليار دولار، مع تخصيص 30% منها للدعم النقدي.

ودعا إلى عقد جلسة لمجلس النواب خلال أسبوعين لإقرار حزمة قوانين تتعلق بالاستثمار والضرائب ومكافحة غسل الأمـوال، بما يسهم في جذب التحويلات المالية وبناء شراكات إقليمية وأوروبية فاعلة.

الحوكمة والثقة

وبيّن عربش أن الحوكمة الرشيدة تشكّل الأساس في بناء الثقة، من خلال إصلاح القطاع المصرفي تحت إشراف مصرف سوريا المركزي ومجلس النقد، والالتزام بمعايير بازل الدولية، وتعزيز آليات مكافحة الفساد.

كما شدد على أهمية تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية خلال السنوات الست المقبلة مع أوروبا ودول الخليج وتـركـيـا، عبر اتفاقيات تـجـارة حـرة، وقـوانـيـن حماية الاستثمارات، ومراقبة تدفقات الأمـوال والتضخم، مع التركيز على تحسين الـقـدرة الشرائية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

شراكة المرحلة

وختم عربش بتأكيد أن نجاح المرحلة المقبلة يتطلب شراكة حقيقية بين الحكومة والمواطنين، عبر خطة فورية واضحة، ومشاركة شاملة، وتقييم مستمر للأداء، بما يعيد سوريا إلـى موقعها الطبيعي في الصدارة الاقتصادية إقليمياً.

الصناعات الغذائية فرص استثمارية واعدة وسط تحديات تفرض أسلوباً جديداً للتعاطي والتنفيذ

الحرية – سامي عيسى

الحديث عن الصناعة الوطنية وتحديداً " الغذائية " والاستراتيجيات التي وضعت "وما أكثرها" بقصد إيجاد الحلول لمشكلات وصعوبات تراكمت لعقود تجاوزت سنواتها العشرات، إلا أن هـذه الحلول لم تجد طريقًا للتنفيذ، بل مصيرها الموت السريري، إلى جانب تفاقم هذه المشكلات إلى وقتنا هذا.

و اليوم الجميع يبحث عن حلول، تتماشى مع التوجه الجديد للاقتصاد الوطني، وحالة التطور التي ترسمها خطوات الجهات الحكومية المسؤولة، والتي يقع على عاتقها مهمة التنفيذ، والرعاية لكافة مدخلات العمل الصناعي من ألفه إلى يائه.

خصوصية في الطرح

الخبير الاقتصادي الدكتور "فادي عياش" وضع استراتيجية خاصة، تناولت تحليلًا مفصلًا عن الواقع، وشرح الكثير من مفرداته، ووضع حلولًا تتماشى مع التوجه الجديد للحالة الاقتصادية العامة، والتركيز هنا على القطاع الصناعي، وخاصة الغذائي منه، باعتباره العمود الفقري لقوة الاقتصاد ، "الخبير" يقدم وصفة معالجة تستحق الاهتمام والتنفيذ، ارتبطت جميعها بمفردات التصنيع الأساسية، وما يتبعها من حلقات متممة.

جملة من التحديات وفرص النجاة

ومجمل ذلك فرض على الباحث رؤية خاصة للواقع الصناعي، بين فيها أن القطاع الصناعي واجه بعد سنوات من النزاع "ومازال" مجموعة من التحديات، ولكنه أيضًا يفتح أبوابًا جديدة للفرص التي يمكن استغلالها لتحقيق النمو والتطور. ويعتبر الابتكار من العناصر الأساسية التي يمكن أن تعزز من قدرة هذا القطاع على النهوض، فالمؤسسات التي تعتمد على الأبحاث والتطوير، قادرة على إنتاج سلع تنافسية، تلبي احتياجات الأسواق المحلية والدولية.

آفاق تسويقية جديدة

إضافة لذلك من الضروري النظر إلى إمكانية التوسع في أسـواق جـديـدة، مـع تـجـارة ناضجة تلبي الطلب، يمكن للصناعات السورية، مثل صناعة الغذاء والـدواء والمنسوجات، أن تجد فـرصًا أكبر لتصدير منتجاتها للأسواق المجاورة والدول الأخرى، حيث تعمل الشراكات مع الشركات العالمية أيضًا على تحسين جودة المنتجات وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

التكنولوجيا ودورها التنموي

و هنا يرى الخبير " عياش "انه للتكنولوجيا والابتكار دور هام جداً في تطوير الصناعة الوطنية، وتحقيق التنمية المستدامة، والمساهمة إلى حد بعيد بإعادة الإعمار. ويؤكد أن القطاع الصناعي في سورية" وعلى وجه الخصوص التصنيع الغذائي" يُعتبر من أكثر القطاعات تأثرًا بالتحديات والصعوبات الناتجة عن الأزمات المستمرة، ومع ذلك فإن اعتماد التكنولوجيا والابتكار، يُعتبر خطوة حاسمة نحو تعزيز هذا القطاع وإعادةالبناء، وتتيح الحلول التكنولوجية الحديثة الفرصة لتحسين عمليات التصنيع، وزيادة الإنتاجية والكفاءة بشكل ملحوظ، كما تعتبر شرط لازم للتعاون الدولي مع الشركات العالمية، التي تعتمد أساليب الامتياز، والترخيص وحتى المشروعات المشتركة، للولوج إلى الأسواق الخارجية المستهدفة.

نتائج متوقعة

بناءً على ما سبق يتوقع "عياش" أن يشهد القطاع الصناعي " الغذائي" والعام أيضاً تحسنًا ملحوظًا في السنوات القادمة، وبالتالي فإن إعادة بناء المنشآت الصناعية التي تضررت خلال النزاع ستكون خطوة حيوية نحو دفع عجلة الاقتصاد المحلي، من خلال التجديد التكنولوجي، واعتماد أساليب تصنيع حديثة، يمكن للقطاع زيادة إنتاجيته، وتحسين جودة المنتجات.

مساحة واسعة للاستثمار

خبراء الاقتصاد يرون أن هناك إمكانيات كبيرة للاستثمار فـي الصناعات وخـاصـة الصناعات الغذائية، النسيجية، والكيميائية، ومواد البناء ، و توسع هذه الصناعات يمكن أن يساهم في توفير فرص عمل جديدة، مما يزيد من دخل الأسر المحلية أفقيًا وتخفيض معدل الإعالة، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون هناك اهتمام متزايد من الشركات الدولية التي تسعى للانخراط في السوق السورية، مما يدعم تدفق رأس المال اللازم لتحديث المعدات والبنية التحتية.

بيئة الاعمال غاية وهدف

وبالتالي من الضروري أن تركز الحكومة السورية على تعزيز بيئة الأعمال من خلال سن قوانين جديدة، وتوفير الحوافز لجذب المستثمرين، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري، وتعزيز النمو في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. من المهم أيضًا النظر في تطوير برامج تدريبية، لتعزيز مهارات القوى العاملة، مما يساعد على تلبية احتياجات الصناعة المتنامية.

«التجارة الداخلية» تشدد الرقابة على الأسواق قبيل الأعياد

الحرية – ميليا اسبر

أيام قليلة تفصلنا عن أعياد الميلاد ورأس السنة، تنشط خلال هذه الفترة حركة الأسواق بشكل واضح, ما يؤدي أحياناً إلى حدوث فوضى من حيث ارتفاع في الأسعار بشكل غير مبرر، وكذلك احتكار بعض التجار للمواد والسلع، والسؤال ماهي استعدادات وزارة التجارة الداخلية لضبط الأسـواق والحفاظ على استقرارها؟

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق غياث بكور أكد في تصريح لصحيفة " الحرية" أنه يتم تكثيف الدوريات في الأسواق التي تقوم ببيع الهدايا، ومستلزمات أعياد الميلاد وكذلك الحلويات وغيرها، إضافة إلى سحب عينات مـن هـذه الـمـواد للتأكد مـن سلامتها وطابقتها للمواصفات القياسية السورية.

وكشف بكور عن تنظيم أكثر من 2000 ضبط تمويني خلال شهر 11 وحتى منتصف الشهر 12 بمخالفات متنوعة (عدم الإعـلان عن الأسعار، عدم التقيد بالاشتراطات الصحية، أفـران) كذلك تم سحب أكثر من 300 عينة من المواد الغذائية وغير الغذائية المطروحة في الأسـواق للتأكد من مطابقتها وأنها سليمة وصحية، مضيفاً إن تلك الإجراءات تقوم بها مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك من أجل ضبط الإعلان عن الأسعار، وتداول الفواتير، وضبط المخالفات بشكل عام في الأسواق.

وأشـار إلـى أن الـوزارة قامت بعدة إجـراءات مـن خلال إقامة دورات للمراقبين من أجـل رفـع مستوى المراقبين في العمل الرقابي، وكذلك رفد المديريات بعناصر مراقبين جدد أخصائيين في سلامة الغذاء ورفد المديريات بسيارات وأجهزه حديثة، لافتاً أن كل هذه الإجراءات هي من أجل ضبط المنتجات المطروحة بالأسواق.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق تحدث عن خطة الوزارة الاستراتيجية للعام القادم بما يتعلق بالحفاظ على الأسواق وتأمين استقرارها أهمها: إصدار القرارات والقوانين التي تساعد على أن يكون اقتصاد السوق حراً، وتكون سوق تنافسية وحماية المستهلك بأن واحد. والقيام بدورات تدريبية لكافة عناصر حماية المستهلك. إضافة لرفد المديريات بسيارات وأجهزة حديثة، منوهاً أن هذه الخطوات تقوم بها الـوزارة من أجل أن يكون هناك سوق تنافسية شريفة حرة بين التجار وحماية المستهلكين.

وختم بكور بالقول إن لدى مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك خط شكاوى رقم (119) هاتف أرضي وهو على مدار الـ 24 ساعة حيث تتم الاستجابة للشكوى مباشرة ومتابعتها ومعالجتها.

العـدد 18 | السـنة الأولى | الأحـــد 21 كانـون الأول 2025 م

الحرية

رؤية طموحة لتحويل السوق المالي لسوق رأسمالي فعال ..

هيئة الأوراق المالية تطلق تشريع الصناديق الاستثمارية

متابعة- يسرى المصري

تتوالى الخطوات والقرارات الجريئة التي تحقق استجابة للتعافي الاقتصادي السوري وتنسجم مع التحديات الاقتصادية الوطنية والعالمية، وفي هذا المسار أعلنت هيئة الأوراق والأسـواق المالية السورية إطلاق خطة تحول جوهري تعتمد على إدخال أدوات مالية جديدة، أبرزها صناديق الاستثمار. يأتي هذا التوجه في مرحلة حرجة، ويرتبط بشكل غير مباشر باستحضار المخاطر العالمية التي يشكلها تسارع تقنيات الذكاء الاصطناعي وهيمنة الأدوات المالية الحديثة، ما يدفع نحو تحديث السوق المالي ليكون جزءاً من الاقتصاد الحديث.

الإطار التشريعي الجديد

بنية تحتية لسوق رأسمالي مرن ..تهدف الهيئة من خلال الخطة الشاملة إلى إعادة هيكلة البيئة القانونية للسوق المالي ليكون أكثر قدرة على استيعاب التمويل والاستثمار عبر تحديث شامل للتشريعات إذ يعمل المشروع على مراجعة قانون إحداث الهيئة (القانون 22 لعام 2005) وجميع الأنظمة الضابطة لعملها، لتتماشى مع المعايير الدولية الحديثة.

ويشمل المشروع أدوات مالية مبتكرة وإعـداد تشريع خاص لصناديق الاستثمار وقـانـون لتنظيم الـصـكـوك الإسـلامـيـة، كمكونات أساسية لتنويع مصادر التمويل.

كما يتم إعـداد نظام جديد لحوكمة الشركات المساهمة العامة ينسجم مع المعايير العالمية لتعزيز الحوكمة والشفافية ، إلى جانب تعديل أنظمة الإفصاح لضمان وصول المعلومات للمستثمرين بشفافية وعدالة.

وعـن تـقـيـيـم الأثـر يـوفـر الـتـعـديـل للمستثمرين والأفراد أداة مالية آمنة ومهنية لصغار المستثمرين، وتنمية الادخار، وتعزيز الشمول المالي. ويوجه الشركات والسوق ورؤوس الأمـوال نحو القطاعات الإنتاجية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر التمويل الجماعي، وزيـادة سيولة السوق وعمقه. وثمة فرصة لتطوير البنية التحتية التقنية الرقمية للسوق والتي يعود تأسيسها التقني إلى عامي 2008-2009 وتحتاج إلى تطوير عاجل.

وفـي تحليل السياق الوطني والدولي تأتي هذه المبادرة في سياق يتسم بتداخل العوامل المحلية والدولية ويعدّ بمثابة استجابة للمرحلة الاقتصادية حيث يهدف

المشروع إلى تنويع مصادر التمويل وجذب رؤوس الأموال لدعم خطط التعافي والنمو الاقتصادي في سوريا.

وبما يتعلق بتأثير التطورات العالمية ، فإن التوجه العالمي نحو أسواق مالية متقدمة ومـعـقـدة، والـزيـادة فـي وتـيـرة المخاطر النظامية قـد تزيد الضغط على السوق السورية للحاق بالركب العالمي.

مع الإشـارة لثغرة التطبيق التشغيلي التي تمثل التحدي الأكبر لقدرة المؤسسات التنفيذية والإشرافية على إدارة هذه الأدوات الجديدة واستيعاب مخاطرها فـي ظل ظروف اقتصادية واستثمارية معقدة.

تنويع التمويل وجذب رؤوس الأموال

رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية الدكتور عبد الرزاق قاسم، كشف عن البدء بالعمل على إعداد تشريع خاص بصناديق الاستثمار، بعد سنوات طويلة من غياب هذا النوع من الأدوات المالية ومنع تداوله داخل السوق السورية، في خطوة تُعد تحولاً مهماً في مسار تطوير السوق المالية.

وأوضـح قاسم في تصريح اعلامي، أن هـذه الخطوة تفتح المجال أمـام تنويع مصادر التمويل للمشاريع، وجـذب رؤوس الأمـوال، ورفـع كـفـاءة الـسـوق وتحديث أدواتـه، بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الاقتصادية المقبلة.

وأصـبـح مـشـروع قـانـون الـصـنـاديـق الاستثمارية، وفقاً لقاسم، أولوية قصوى بهدف دعم تمويل المشاريع المستقبلية، إلـى جانب السعي لـزيـادة عـدد الشركات المساهمة العامة بوصفها ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي في سوريا.

وينسجم وضع نظام حوكمة جديد لسوق دمشق لـلأوراق المالية مع الأنظمة العالمية، حسب قاسم، كما يعزز حقوق المساهمين ويضمن المعاملة المتساوية بينهم، وتعديل أنظمة الإفصاح بما يضمن وصول المعلومات للمستثمرين بوضوح وشفافية.

أدوات مالية جديدة وآفاق توسع السوق

وبيّن رئيس مجلس مفوضي الهيئة أنه مع استكمال البنية التشريعية الجديدة، ستتجه الهيئة إلـى إطـلاق أدوات مالية جـديـدة تـدعـم تـوسـع الـسـوق وتـزيـد من جاذبيته للمستثمرين، إلى جانب تهيئة الإطار القانوني لعمل منصات التمويل الجماعي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتواصل الهيئة، وفقاً لقاسم، دراسة توفير محفزات تشريعية وضريبية، وربما إلزام بعض المشاريع الكبرى باتخاذ شكل شركة مساهمة عـامـة، بما يسهم في تعزيز حجم السوق المالية السورية، وزيادة التداولات اليومية للأسهم.

مرحلة جديدة في مسار السوق المالية

ولـفـت قـاسـم إلـى أن الإجـــراءات التي تتخذها هيئة الأوراق والأسواق المالية تمثل خطوة متقدمة نحو مرحلة اقتصادية تعتمد على أدوات مالية حديثة، لم تكن متاحة أو موجودة سابقاً، وتشكل صناديق الاستثمار أحد أبـرز مرتكزاتها، بما يسهم في تطوير السوق المالية، وتعزيز دورها في دعم النشاط الاقتصادي والاستثماري في سوريا.

وصناديق الاستثمار هـي أوعـيـة مالية تجمع أمـوال عـدد كبير من المستثمرين، وتستخدم هـذه الأمـوال بشكل جماعي لشراء مجموعة من الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والأصول الأخرى، وهناك أنـواع للصناديق مثل: صناديق الأسهم، وصناديق السندات، والصناديق المتداولة في "البورصة"، والصناديق المشتركة، وصناديق التحوط، وتختلف هذه الأنواع في مستوى المخاطر، الرسوم، وإستراتيجيات الاستثمار.

يذكر أنّ هيئة الأوراق والأسـواق المالية السورية أحدثت بالقانون 22 لعام 2005، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري، ويـكـون مقرها دمشق، وتعدّ حجر الأساس في بناء قطاع الأوراق المالية، وتمارس دورهـا بالإشراف والرقابة على هذا القطاع والفعاليات المتعلقة به، فتقوم بتنظيم وتطوير نشاطات السوق الأولي ومكوناته، ويتضمن عملها الشركات المساهمة وشركات الخدمات والوساطة المالية، ومفتشي الحسابات مـن خلال مديرياتها باختصاصاتها المختلفة.

التوقعات المستقبلية

يمثل إطـلاق تشريع صناديق الاستثمار علامة فـارقـة فـي مسار الـسـوق المالية لسوريا، وتحمل رؤية طموحة لتحويل السوق من سوق تقليدي ضيق إلى سوق رأسمالي فعّال. يعتمد نجاح هذا التحول على قدرة الهيئة على إدارة المفاضلة بين تكيف السوق مع متطلبات الاقتصاد المحلي وأيضاً مع متطلبات النظام المالي العالمي. في النهاية، يظل الاستثمار في البيئة التشريعية والمؤسسية الشفافة والمستقرة هو العامل الأساسي لجذب الاستثمارات وبناء سوق مالي مرن وقادر على المنافسة.

بعد التحرر من العقوبات..

هل يعود «الذهب الأبيض» إلى صدارة الإنتاج الزراعي؟

الحرية – بشرى سمير

اشتهرت سوريا تاريخياً بقطنها فائق الجودة الذي أطلق عليه "الذهب الأبيض" لدوره المحوري في الاقتصاد الوطني.

لكن بعد أكثر من عقد ونصف من الحرب والعقوبات الدولية المتعددة تراجعت زراعة القطن بشكل حاد والزراعة التي كانت تاريخياً من المحاصيل الإستراتيجية والمصدر الرئيسي للدخل القومي والعملات الصعبة، تواجه في الوقت الراهن تحديات جسيمة ومعقدة، أدت إلى تراجع كبير في مساحاته وإنتاجه.

المهندس الزراعي الخبير الاقتصادي راشد الجاسم بين أن سبب التسمية "الذهب الأبيض" لأنه كان المحصول الزراعي الأكثر ربحية ودخلاً للعملات الأجنبية لعقود وشكل عماد الاقتصاد السوري لفترات طويلة (خاصة في الستينيات والسبعينيات)، وقد كان المصدر الرئيسي للدخل القومي وصادرات البلاد وساهم بشكل كبير في التنمية الصناعية عبر صناعة النسيج.

وبين الجاسم أن زراعة القطن السوري تتركز في محافظة حلب: أكبر منطقة منتجة للقطن، خاصة مناطق منبج والباب وإعـزاز، وفـي محافظة الرقة ثاني أكبر منطقة إنتاج وفي محافظة دير الزور قبل الحرب وفي الحسكة .

وعـزا الجاسم انهيار زراعـة القطن في سوريا إلـى تقلص المساحات المزروعة من أكثر من 200 ألف هكتار قبل الحرب، إلى بضعة آلاف فقط في بعض السنوات، وذلك بسبب العقوبات المالية والاقتصادية التي فرضت على سوريا بسبب ممارسات النظام البائد عزلت سوريا عن النظام المالي العالمي، ما أعاق استيراد المدخلات الزراعية والمواد الأساسية مثل البذور المحسنة، الأسمدة، المبيدات، وقطع غيار الآلات الزراعية، ما رفع تكاليف الإنتاج وأثر على الجودة والإنتاجي. من جانب آخر هناك صعوبة تصدير المنتج النهائي (القطن وخيوط الغزل) إلى الأسواق الدولية التقليدية، وفقدان العملاء والسمعة التجارية.

كما عانت سوريا من عقوبات قطاعية لامست بشكل مباشر النفط والطاقة، ما أثر على قدرة المزارعين على تشغيل مضخات الري إضافة إلى انهيار البنية التحتية وتضرر السدود وشبكات الري وهجرة الأيدي العاملة والخبرات الزراعية.

وتوقع الجاسم أن يؤثر رفع العقوبات عن سوريا بشكل كبير على زراعة القطن المحصول الاستراتيجي الأول في سوريا من خلال عودة الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي والسماح وتسهيل استيراد المدخلات الزراعية الحديثة والتقنيات المتطورة وإعادة بناء البنية التحتية المتضررة عبر شراكات دولية، ما يساهم تالياً في فتح أسواق تصديرية جديدة واستعادة الأسواق التقليدية وتحسين القدرة المالية للدولة لدعم المزارعين عبر القروض الميسرة.

ولم يخف الجاسم وجود تحديات طبيعية منها تغير المناخ والجفاف المتفاقم الذي يهدد الموارد المائية وازديـاد وتيرة الظواهر المناخية المتطرفة مثل الجفاف وموجات الحر، ما يزيد من استهلاك المياه ويؤثر على نمو المحصول. حيث يعاني حوض الفرات، وهو المنطقة الرئيسية لزراعة القطن، من جفاف حاد ونقص متزايد في حصص المياه بسبب سدود المنبع (في تركيا)، وسوء إدارة الموارد، وتراجع معدلات الهطل المطري وتدهور التربة بعد سنوات من الزراعة العشوائية نتيجة للإفراط في الاستخدام والتلوث، ما قلل من خصوبة الأراضي.

الصعوبات الاقتصادية والمالية

وحول وجود صعوبات اقتصادية أوجزها الجاسم بانهيار الليرة السورية وارتفاع التضخم ما أدى إلى ارتفاع هائل في تكاليف الإنتاج (الوقود، الأسمدة، العمالة، النقل) بينما أصبحت الأسعار المدعومة من الحكومة غير مجدية اقتصادياً للفلاح.

ونقص الوقود والكهربا حيث يؤثر بشدة على تشغيل آلات الزراعة والري والمضخات، ما يعطل المواعيد الزراعية ويخفض الإنتاجية وتطرق الجاسم إلى وجود مشكلات تتعلق بـالإدارة والسياسات الزراعية إذ تعاني زراعة القطن من فساد واستغلال بعض الوسطاء الذين يشترون المحصول من الفلاحين بأسعار متدنية إضافة إلى توجه الفلاحين لمحاصيل بديلة مثل القمح أو الذرة، التي تكون أقل استهلاكاً للمياه وأكثر ضماناً من حيث التسويق المحلي والأمن الغذائي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

بالأرقام

ولفت الجاسم إلى أن إنتاج القطن في سوريا تراجع كثيراً منذ العام 2011، مشيراً إلى أنه بلغ 717 ألف طن من إجمالي مساحة مزروعة بلغت 175 ألف هكتار، بينما سجل القطن العام الماضي 2024 ما يقارب 18 ألف طن فقط، وكان 150 معمل غزل ونسيج في سوريا إضافة إلى توفير فرص عمل لمئات الآلاف وصناعات تحويلية مرتبطة (الزيوت، الأعلاف).

وأشار إلى أن رفع العقوبات عن سوريا يمكن أن يشكل نقطة انطلاق لإحياء زراعة القطن، لكنه ليس ضمانة للعودة إلى "عصر الذهب الأبيض".

مشيراً إلى أن النجاح مرهون بمعالجة مجموعة معقدة من التحديات الداخلية والخارجية، واستعادة هذا القطاع يتطلب جهداً وطنياً متكاملاً وشراكات إقليمية ودولية فاعلة.

وأضاف: قد يكون القطن السـوري قـادراً على استعادة بعض من بريقه، لكن في صيغة جديدة تتكيف مع الجغرافيا السياسية والاقتصادية المتغيرة للمنطقة والعالم، وتالياً لابد من إعادة تأهيل الأراضي والبنى التحتية للري واعتماد سياسات داعمة تشجع المزارعين على العودة لزراعة القطن واستعادة الثقة الدولية بجودة المنتج السوري واستخدام ودمج التكنولوجيا الحديثة في عمليات الزراعة والحصاد والمعالجة وأخيراً تنويع منتجات القطن لزيادة القيمة المضافة.

وختم بأن القطن السوري هو إرث اقتصادي واجتماعي، وإحياؤه سيكون مؤشراً مهماً على التعافي الاقتصادي الأوسع، إذا ما اقترن بحوكمة رشيدة ورؤية تنموية مستدامة.

بلا مجاملات

آفاق جديدة

الحرية – سامي عيسى

إلـغـاء قـانـون "قيصر" لـم يكن فقط فرصة ذهبية، بـل نقطة تحول مصيرية انتظرها الاقتصاد السوري لسنوات عدة، حملت الكثير من المعاناة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وغيره..

لذا نتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني زيادة كبيرة في حجم وعدد المستثمرين العرب والأجـانـب، الذين سيتوجهون إلى سوريا للاستفادة من الفرص المتاحة اليوم..

هذا الارتفاع في الاستثمارات سيؤدي إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة الإنتاج، ما يعزز قدرة المنتج السوري على المنافسة في الأسواق الخارجية.

دون تجاهل ما يحققه على مستوى قطاع التصدير، الأمـر الـذي يعزز من قدرة المنتج السوري على المنافسة في الأسواق الخارجية، وهـذا بـدوره سيؤدي إلـى زيـادة الإيرادات الوطنية وتحسين الميزان التجاري، وانعكاس ذلك بصورة مباشرة على استيعاب قـوى العمالة الـوافـدة الـى سـوق العمل، وخـاصـة فـي الـقـطـاع الصناعي وقطاع الإعـمـار، مـا يساهم فـي خفض معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة، هذا الارتفاع في فرص العمل سيؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الدخل القومي والفردي.

ثمة مساحة واسعة من التفاؤل يتركها قرار إلغاء قيصر في الأوسـاط الاقتصادية تـجـاه مستقبل الاقـتـصـاد الـسـوري بعد رفع العقوبات، وخاصة أن هذه الخطوة ستشكل دفعة قوية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

وهذا التفاؤل يشكل مساحة واسعة تسمح بـعـودة جـزء كبير مـن الـكـفـاءات الـسـوريـة، مـا يمهد الطريق أمـام تدفق الاسـتـثـمـارات العربية والأجنبية، وإقامة مشاريع تنموية مستدامة، وخـاصـة أن البيئة الاقتصادية والتجارية والصناعية والاستثمارية بـاتـت أكـثـر جاذبية بفضل الاستقرار وتوفر حرية المعاملات المالية الخارجية، وحركة الاستيراد والتصدير فضلا عن التشريعات الحكومية المحفزة.

أمـام كـل ذلـك نستطيع التوقع أن سورية ستشهد نمواً اقتصادياً ملحوظاً، وارتـفـاعـاً فـي الـدخـل القومي والـفـردي، مع انخفاض معدلات الفقر، خاصة بعد استعادة منطقة الجزيرة الغنية بالموارد النفطية والزراعية، إلى جانب الإرادة الصلبة للشعب السوري في العمل والإنتاج من أجل تحقيق الازدهار والتقدم للبلاد.

والذي يدلل على ذلك أن العام القادم سنشهد حالات قطف ثمار ما أنجز خلال الـعـام الأول مـن التحرير، ومـن الانفتاح الاقتصادي السوري الذي يتزايد يوماً بعد آخـر، بفضل مناخ الأعمال الأكثر تشجيعاً، والأنظمة والتشريعات الواضحة، وتوفر كوادر بشرية مؤهلة ومدربة.

وبالنهاية معظمنا يرى أن الغاء قانون قيصر ورفـع العقوبات يشكل خطوة أساسية في إعادة إحياء الاقتصاد السوري، لكن نجاحه يتطلب تنفيذ مجموعة من المراسيم الإضافية التي تركز على العدالة الضريبية، حماية الإنـتـاج المحلي، دعم الصادرات، وتسهيل الاستثمار، وإن تبني هذه الإجراءات سيعزز من سيولة الاقتصاد، ويعيد حيوية القطاع الإنتاجي، ويضع سوريا على مسار النمو المستدام.

الحرية
العدد 18 | السنة الأولى | الأحد 21 كانون الأول 2025 م

الوجه الآخر لخسارة المزارع السوري

كارثة المناخ والمبيدات المغشوشة

الحرية – إلهام عثمان

في خضم الأزمات المتراكمة التي يعيشها القطاع الزراعي تتكشف فصول أزمة اقتصادية وزراعية مركبة ليست بالجديدة، فبينما يصارع المزارع لتأمين متطلبات الإنتاج الباهظة، يواجه ضربتين قاسيتين تتجاوزان التكاليف ما بين تقلبات المناخ العنيفة ووباء المبيدات الحشرية المغشوشة.

هذه العوامل، وفقاً لشهادات المزارعين، ومنهم الفلاح (ي، ز) من بيت جن، والذي بيّن أن العوامل المناخية وعدم جدوى المبيدات الحشرية لقتل الآفات الزراعية يعد السبب الأول والحقيقي وراء خسارة المحصول الزراعي في سوريا لتجعل من الاستثمارات الضخمة في الطاقة والري مجرد محاولات يائسة للبقاء.

الضربة القاضية

المهندس الزراعي محمد عبودي كشف من خلال حوار مع "الحرية"، أن التحدي الأكبر الذي يواجه المزارع اليوم ليس فقط ارتفاع تكاليف التشغيل، بل فقدان المحصول بالكامل بسبب عوامل خارجة عن السيطرة ما يحول الاستثمار إلى خسارة صافية.

أولها غش المبيدات الحشرية والأسمدة، حيث أفاد (ي.ز) أنه بالرغم من رشه للأرض لأكثر من 7 مرات ومن ماركات مختلفة للمبيدات، إلا أن الآفات (الدودة) لم تمت، مرجعاً ذلك على الأغلب إلى أن المبيدات الحشرية مغشوشة ومقلدة بالرغم من غلاء أسعارها ، وهي بمثابة "الرصاصة القاتلة" التي تنهي الموسم الزراعي قبل أوانه.

تكاليف

وهنا يبين عبودي أن المزارع الذي يدفع مبالغ طائلة لشراء مواد حماية المحصول يكتشف متأخراً أن هذه المواد إما غير فعالة أو ذات تركيز منخفض، ما يؤدي إلى انتشار الآفات والأمراض بشكل كارثي، هذا الغش لا يقتصر تأثيره على خسارة المحصول فحسب، بل يضاعف التكاليف التشغيلية، حيث يضطر المزارع إلى تكرار الرش مرات أخرى، غالباً ما تكون باهظة الثمن، في محاولة أخيرة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

أما فيما يتعلق بالعوامل الجوية، فيوضح عبودي أن التقلبات تبتلع الملايين التي يهدرها الفلاح لإنقاذ المحصول الزراعي، وتأتي التغيرات المناخية لتزيد الطين بلة، حيث أصبحت الظواهر الجوية المتطرفة، من موجات صقيع مفاجئة إلى فترات جفاف طويلة أو أمطار غزيرة غير موسمية، هي المهدد الأول للمحاصيل.

مشدداً على أن هذه العوامل لا ترحم، وتستطيع في ليلة واحدة أن تقضي على جهد أشهر واستثمارات بمئات الملايين من الليرات، لتجعل من أي حسابات اقتصادية سابقة مجرد حبر على ورق.

تكاليف التشغيل

كما أشار عبودي إلى أن الأساس الذي يجعل الخسارة كارثة بالنسبة للفلاح هي الناتجة عن المناخ والغش، لتكون أبعاداً كارثية بسبب الأساس المالي الهش الذي يعمل عليه المزارع، والمتمثل في التكاليف التشغيلية المرتفعة التي تسبق حتى بدء الإنتاج.

طوق النجاة الشمسي

وهنا كشف عبودي أن ألواح الطاقة الشمسية تعد استثماراً للبقاء لا للربح في محاولة يائسة لتقليل الاعتماد على المحروقات المكلفة، حيث يلجأ المزارعون إلى الاستثمار في الطاقة الشمسية، وهو استثمار إجباري يهدف إلى ضمان استمرارية الري وليس بالضرورة تحقيق الربح.

تكاليف موجعة

كما بيّن عبودي أن التكلفة الأولية لإنشاء بئر ارتوازية وتجهيزها بنظام طاقة شمسية قد تجاوزت حاجز الـ 250 مليون ليرة سورية، هذا المبلغ الضخم، الذي يتوزع بين حفر البئر وتجهيزه (100 إلى 150 مليون ليرة) ونظام الطاقة الشمسية وخراطيم ومعدات ضرورية أخرى(حوالي 100 مليون ليرة)، يمثل استثماراً حيوياً.

الوفورات

وهنا أضاف عبودي أنه بالرغم من التكلفة الكبيرة للطاقة البديلة إلا أنه يوفر بين 50 إلى 70 مليون ليرة سورية سنوياً كانت تُنفق على المازوت، وبالرغم من أن هذه الوفورات تسمح للمزارع باسترداد التكلفة الأولية خلال عامين تقريباً، إلا أنها لا تستطيع تعويض الخسارة الكلية للمحصول الناتجة عن غش المبيدات أو العوامل الجوية.

ضريبة الوصول

وذكر عبودي أن عمولة السوق تنهي ما تبقى حتى في حال نجا المحصول من المناخ والغش إذ يواجه المزارع العقبة الأخيرة المتمثلة في لوجستيات النقل وعمولات السوق التي تلتهم هامش الربح الضئيل.

وختم عبودي: إن التحول نحو الطاقة الشمسية هو خطوة استراتيجية ممتازة لتقليل التكاليف التشغيلية، لكنها لا تعالج الأسباب الجذرية لخسارة المزارع، فالخسارة الحقيقية تنبع من غياب الرقابة على مدخلات الإنتاج المبيدات المغشوشة وعدم فعاليتها

ومن عدم وجود آليات تعويض أو تأمين فعالة وأن استمرارية القطاع الزراعي يتطلب تدخلاً عاجلاً لضبط سوق المبيدات وتوفير شبكة أمان للمزارع في مواجهة التحديات المناخية، وإلا فإن الاستثمار في الزراعة سيتحول إلى مغامرة محفوفة بالمخاطر لا يقوى عليها إلا القليلون.

مطاعم تتمترس على أسعارها رغم انخفاض سعر الفروج!

الحرية – وليد الزعبي

نشطت حركة المطاعم التي تقدم وجبات الدجاج بشكل ملحوظ مؤخراً، وذلك نتيجة انخفاض أسعار الفروج بنحو النصف عما كانت عليه قبل عام ونيف، على خلفية انخفاض تكاليف الإنتاج بعد التحرير، لكن الذي يبعث على الاستغراب هو بقاء العديد من المطاعم تبيع بأسعار مرتفعة، بلا أي مبرر.

وأشار عدد من المواطنين إلى أن مطاعم في مدينة درعا لا تزال تبيع الفروج البروستد بأكثر من 110 آلاف ليرة، فيما المشوي أقل من ذلك بقليل وبحدود 95 ألف ليرة، حتى إن العروض من السندويشات مثل (الشاورما والكرسبي والفاهتي) تكاد تكون وهمية، إذ إن خفض السعر يرتبط بتخفيض كمية لحم الدجاج داخل السندويشة.

لكن آخرون لفتوا إلى أن مطاعم في الأرياف خفضت أسعارها إلى حدود معقولة ولو أن المرفقات مع الوجبة الجاهزة قد تكون أقل وحجم الدجاج كذلك ليس كبيراً، لكن بشكل عام هذا التخفيض جيد وزاد من إقبال المواطنين على الشراء، حيث يبلغ الفروج المشوي نحو 70 ألف ليرة والبروستد يزيده بقيمة 5 آلاف ليرة.

الطبيب البيطري والخبير في تربية الداجن وإنتاج الأعلاف وهيب المقداد، ذكر لـ"الحرية" أن الفروج مرّ بمرحلة انخفضت خلالها الأسعار إلى أقل من التكلفة وذلك لزيادة العرض في الأسواق ودخول كميات من الفروج المجمد، ما عرض المربين لخسارة ليست بقليلة، لكن في الأيام الأخيرة عاد ليتحسن وأصبح المربي يغطي تكاليفه مع هامش ربح بسيط.

وعبّر عن استغرابه لبقاء أسعار المطاعم التي تقدم وجبات الفروج مرتفعة بشكل لا يتناسب مع انخفاض أسعار الفروج، إذ يفترض أن ينتفع المستهلك بهذا الانخفاض، ولفت إلى أن بعض المطاعم رغم ارتفاع أسعارها لا تجدها تقدم الخدمة بالمستوى المطلوب من جهة طهو الفروج والمتممات المقدمة أو جودة الخدمة في حال تناول الزبون الوجبة داخل المطعم، وأثنى على التخفيضات التي حدثت في الكثير من مطاعم ريف محافظة درعا بالقياس إلى مطاعم مدينة درعا التي لا تزال أسعارها عالية.

وذكر المقداد أن سعر الفروج الحي في أرض المدجنة الآن 15 ألف ليرة للكيلو ويباع للمستهلك في المحال بقيمة 23 ألف ليرة، بينما كان قبل فترة في أرض المدجنة نحو 15 ألف ليرة وفي المحال بين 18 و 19 ألف ليرة.

صيادو الأسـماك يواجهـون الشتاء بين تقلبات البحر وغياب الدعم والتنظيم

الحرية- سناء عبد الرحمن

تنجح بعض المهن التي تعيل الأسر في التكيف مع قسوة فصل الشتاء عبر تقليل ساعات العمل أو تغيير نمطه، تبقى مهنة صيد الأسماك رهينة البحر وتقلباته، حيث لا يملك الصياد رفاهية التوقف الطويل عن العمل، ولا خياراً بديلاً يعوض أيام العواصف والرياح وارتفاع الأمواج. وفي ظل هذه الظروف، يتحول الشتاء إلى موسم محفوف بالمخاطر، يهدد مصدر رزق أسر تعتمد بشكل كامل على ما يجود به البحر، ما يضع الصيادين أمام خيارين أحلاهما مرّ: المخاطرة بأرواحهم أو التوقف القسري عن العمل.

اختلاف أساليب الصيد شتاءً

يوضح الصياد ربيع نزهة، الذي يعمل في مهنة صيد الأسماك منذ أكثر من 10 سنوات إلى جانب والده، أن طبيعة العمل خلال فصل الشتاء تختلف باختلاف أسلوب الصيد، ويقول لصحيفة «الحرية» إن الغواصين يخففون من عملهم بسبب تراجع صفاء مياه البحر، ما يصعّب الرؤية تحت الماء ويحد من القدرة على الصيد، في حين يعتمد أصحاب الشباك على عكارة المياه التي تمنع الأسماك من ملاحظة الشباك بسهولة.

الأوساخ والأعشاب... تحدٍّ إضافي

وأشار نزهة إلى أن العامين الماضيين شهدا تحديات غير معتادة، تمثلت بالازدياد الكبير في كميات الأوساخ والأعشاب داخل البحر، الأمر الذي انعكس سلباً حتى على الصيد بالشباك. وقال: «أصبحت الشباك تمتلئ بالأوساخ بسرعة، وغالباً ما تتعرض للتلف، كما أن تنظيفها بات صعباً جداً»، موضحاً أن معظم هذه الأوساخ عبارة عن أعشاب طبيعية كانت تخرج سابقاً إلى الشواطئ بفعل العواصف الشتوية.

نافذة عمل ضيقة

وحول حالة البحر شتاءً، أوضح نزهة أن اشتداد الأمواج يستمر غالباً ليومين أو 3 أيام متتالية، يعقبها يوم واحد فقط من الهدوء النسبي. وبين أن هذا اليوم يشكل الفرصة الوحيدة للصيادين للنزول إلى البحر وتأمين دخلهم، بينما يضطر بعضهم، في حال عدم تحسن الأحوال الجوية، إلى العمل وسط أمواج عالية وخطرة لتأمين لقمة العيش.

غياب الدعم

وتنعكس هذه الظروف بشكل مباشر على استقرار الأسر التي تعتمد على الصيد كمصدر دخل أساسي، إذ يرتبط دخلها اليومي بعوامل طبيعية متقلبة لا يمكن التنبؤ بها بدقة، في ظل غياب أي دعم مالي أو تعويض عن فترات التوقف القسري، ما يزيد من هشاشة الواقع المعيشي للصيادين خلال فصل الشتاء.

لا تحذيرات بحرية رسمية

وأشار نزهة إلى غياب أي جهة رسمية توفر تحذيرات بحرية أو نشرات جوية مخصصة للصيادين، ما يدفعهم للاعتماد على اجتهاداتهم الفردية ومتابعة نشرات الطقس عبر الإنترنت لاتخاذ قرار النزول إلى البحر من عدمه، رغم ما يحمله ذلك من مخاطر محتملة.

فصل كارثي

من جهته، وصف رئيس جمعية الصيادين في طرطوس وسام شاحوط فصل الشتاء بأنه «فصل كارثي» بالنسبة للصيادين، مؤكداً أن الرزق يكون شبه معدوم خلال هذه الفترة بسبب التيارات البحرية القوية والرياح الشرقية، وقال: من النادر أن يتمكن الصياد شتاءً من تأمين مورد رزقه، لافتاً إلى أن نسبة الدخل لا تتجاوز 5% من الوضع الطبيعي.

المرافئ الصغيرة... خطر إضافي

وأوضح شاحوط أن سوء حالة المراسي، أو ما يُعرف بالموانئ الصغيرة، يشكل عائقاً كبيراً أمام حركة الصيد، نتيجة انخفاض منسوب المياه فيها وعدم تأهيلها لاستقبال المراكب خلال العواصف.

وأشار إلى أن ذلك يؤدي إلى تكسر الموج والتعرض لحوادث عند الدخول إلى هذه المرافئ أو الخروج منها، سواء في مرسى المارينا أو غيره.

وأضاف أن الصيادين يضطرون في كثير من الأحيان إلى السهر ليلاً لإصلاح «اللينكات» التي تتقطع بسبب صغر المرافئ وقربها من البر، مؤكداً أن هذه المشكلة تطال جميع طرق الصيد، رغم أن الصيد بالشباك قد يتحسن نسبياً بعد العواصف، إلا أن كمية الإنتاج تبقى قليلة عموماً حتى في الأيام الهادئة نسبياً.

مطالب ملحة

وأوضح شاحوط أن الصيادين يعتمدون على نشرات أجنبية خاصة بحركة البواخر عبر الإنترنت، في ظل غياب أي جهة رسمية تقدم تحذيرات بحرية، مشيراً إلى أن هذه النشرات غالباً ما تكون دقيقة بنسبة تصل إلى 90%.

وختم شاحوط بالتأكيد على أن العوائق الأكبر التي تواجه الصيادين تتمثل في غياب الدعم المباشر، مطالباً بتأمين مازوت مدعوم للمراكب، وتحسين واقع المرافئ الصغيرة ووصفها بأنها لاترقى لهذا الإسم ، وأضاف أنه من الضروري إيجاد منظومة حماية والحد من تهريب الأسماك التي تأتي من مصادر غير معرفة غالباً ماتكون عن طريق تركيا ولبنان وتتوفر بكميات كبيرة وأسعار زهيدة وغير مراقبة صحياً ، وهذا يوثر سلباً في المنتج المحلي، مشيراً إلى ضرورة تنظيم فوضى سوق السمك في طرطوس لأنها تشهد عدم وجود ضوابط فيها ، وبالتالي ضمان استمرارية هذه المهنة وحماية مصدر رزق آلاف الأسر الساحلية.

لجنة نقل الركاب المشتركة بحماة تبحث ترخيص مركبات جديدة واستحداث خطوط

الحرية- رحاب الإبراهيم

أكد مدير النقل في حماة المهندس علاء الدين بركات أن ترخيص المركبات الجديدة يتم وفق شروط ومواصفات فنية محددة، بينما تبقى المركبات السابقة في الخدمة لضرورة الحاجة إليها.

جاء حديث مدير النقل أثناء اجتماع عقد اليوم في مبنى محافظة حماة بين مديرية النقل في المحافظة ولجنة نقل الركاب المشتركة، بهدف تنظيم واقع النقل وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وفق احتياجات كل منطقة، حيث نوقش خلال الاجتماع طلبات ترخيص مركبات جديدة على الخطوط، واستحداث خطوط إضافية، وتنظيم حركة النقل بين مختلف مناطق المحافظة والمحافظات الأخرى.

من جهته بين عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والمحروقات موفق بيطار متابعة قضايا المواطنين وتلقي شكاويهم والعمل على حلها، وإيجاد أفضل السبل لتطوير عمل المديرية وتعزيز خدمات النقل.

الحرية
العدد 18 | السنة الأولى | الأحد 21 كانون الأول 2025 م

200 ألف دولار
في حملة «الوفاء لأم الشهداء» ببلدة الخريطة بدير الزور

الحرية – عثمان الخلف

جاوزت قيم التبرعات الماليّة المُقدمة من المجتمع المحلي في بلدة الخريطَة بريف دير الزور الغربي 200 ألف دولار ، وذلك ضمن فعاليات حملة " الوفاء لأم الشهداء ، والتي انطلقت عصر أمس الجمعة 19 الشهر الجاري كما تضمنت الحملة تبرعات عينية شملت قطعاً ذهبية ومقتنيات شخصية .

وفي تصريح اعلامي له أشار مسؤول لجنة حملة التبرعات حسين العبد أن الحملة جاءت تكريماً لذكرى أكثر من 500 شهيد قدمتهم بلدة الخريطَة في سبيل التحرر من الطغيان على مدى سنوات الثورة السوريّة.

موضحاً أن حملة " الوفاء لأم الشهداء " تستهدف عبر ما يتم جمعه من تبرعات، إصلاح وتأهيل البنيّة التحتيّة في البلدة ، من طرقات ومحطات مياه والمركز الصحي بالبلدة ، إضافة للمدارس وحلقات تحفيظ القرآن الكريم ، وقد ناهزت التبرعات قيمة 215 ألف دولار أمريكي.

من جانبه أكد رئيس مجلس البلدة محمد السمير أن الحملة شهدت مساهمات من المغتربين من أبناء البلدة وميسوري الحال ، لافتاً إلى أن التوقعات قد تصل المبالغ لـ50 ألف دولار ، لكنها ولله الحمد جاوزت 200 ألف دولار ، ناهيك بالمساهمات العينيّة من مصاغ ذهبي تبرعت به النساء الحرائر في البلدة ، وسيتم وضع تلك التبرعات لهدف تأهيل البنيّة التحتيّة .

ولفت رئيس جمعية الخريطَة الفلاحيّة حسين الفياض إلى أن تبرعات الحملة جاوزت التوقعات ، وهذه بشائر خير ، فشراكة المجتمع المحلي في عملية البناء، هي دلالة عافية ومسؤولية ، حتماً ستكون لها آثارها الإيجابية في تأهيل البنى التحتيّة والخدميّة وعودة الحياة الطبيعية للبلدة.

يُشار إلى أن بلدة الخريطة في دير الزور ، التي تقطنها قبيلة " البوسرايا " كانت من أوائل المناطق الريفية التي شاركت بفعالية في الحراك الاحتجاجي في بدايات الثورة السورية، وتميزت بمظاهراتها الكبيرة وتماسك أهلها، ما جعلها رمزاً للمقاومة السلميّة في المنطقة، خاصة مع اتساع المظاهرات في الريف الديري بعد أحداث حزيران العام 2011.

التعليم الدامج.. التزام حكومي متصاعد لضمان حقوق الأطفال ذوي الإعاقة

الحرية – دينا عبد

اختتمت وزارة التعليم العالي، وبمشاركة الوزارات المعنية، أعمال ورشة التعليم الدامج تحت عنوان «دور الدولة والمجتمع في تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة». وترأس الجلسة الختامية معاون الأمين العام لرئاسة الجمهورية العربية السورية، السيد علي كده، بحضور الوزراء المعنيين.

وخلال الجلسة، أكد وزير التربية والتعليم الدكتور عبد الرحمن تركو اهتمام الوزارة الكبير بالأطفال ذوي الإعاقة، مشيراً إلى الجهود المبذولة لضمان حقهم في التعليم ودمجهم الكامل في المجتمع. وبيّن أن عدد المدارس الدامجة في سوريا بلغ 345 مدرسة، يعمل فيها 435 معلماً، ويستفيد منها 3,243 طالباً.

وأشار الوزير إلى أبرز التحديات التي تواجه الوزارة، ومنها نقص الكوادر المتخصصة، والحاجة إلى تطوير مناهج تعليمية تراعي احتياجات هذه الفئة، إضافة إلى ضرورة الالتزام بالكود الهندسي في جميع المدارس لضمان بيئة تعليمية آمنة ومهيأة.

كما كشف عن خطة للتعاون مع وزارة التعليم العالي لتخصيص مناهج مناسبة في كليات التربية، بما ينسجم مع الواقع ويستجيب لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة.

ولفت الوزير إلى موافقة المجلس الأعلى للتربية والتعليم على تخصيص 10% من فعاليات الأولمبياد الوطنية المدرسية – الثقافية والرياضية – للطلاب ذوي الإعاقة، تعزيزاً لمبدأ الدمج وتكافؤ الفرص في الأنشطة المدرسية.

وأكد الدكتور تركو أن وزارة التربية ماضية في جهودها لتوفير بيئة تعليمية شاملة تدعم حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، وتفتح أمامهم آفاقاً أوسع للتعلم والمشاركة المجتمعية.

بازار ألوان سورية.. الفن اليدوي ذاكرة وهوية ووسيلة للرزق والتمكين

الحرية– حسيبة صالح

انطلق بازار ألوان سورية ليضيء ثلاثة أيام من الفرح والإبداع في قلب دمشق، وتحديداً في فندق البوابات السبع.

منذ خمسة عشر عاماً، تقود رنا طباع هذا المشروع الذي أصبح أكثر من مجرد سوق؛ إنه مساحة وجدانية واجتماعية تحتضن السيدات السوريات وأعمالهن اليدوية، ليكون كل لون حكاية، وكل طاولة نافذة على قصة امرأة تنسج من شغلها حياةً وأملاً. البازار يترافق سنوياً مع الأعياد المجيدة ورأس السنة، ليضيف هذا العام فرحة التحرير إلى أجوائه، ويؤكد أن الفن اليدوي ليس مجرد منتج، بل هو ذاكرة وهوية ووسيلة للرزق والتمكين.

من مناسبة إلى موعد شهري

تقول الطباع في تصريح لـ"الحرية": ما بدأ كبازار موسمي مرتبط بالأعياد، تحول اليوم إلى موعد شهري ثابت بطلب من المشاركات، ليصبح باب رزق مستداماً يتيح لهن التحضير الدائم لأعمالهن وعرضها لجمهور واسع. ومع مرور السنوات، كوّن البازار قاعدة من الزبائن الدائمين والجدد، ليصبح واحداً من أنجح البازارات في دمشق، محققاً نتائج إيجابية على مستوى الدعم الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

قصص من قلب الطاولات

منال السيد، المشاركة منذ عام ٢٠١٨، تصف البازار بأنه عائلة واحدة، تمنحها فرصة عرض منتجاتها في ظل صعوبة استئجار محل بسبب ارتفاع الأسعار.

الدكتورة لمى اختريني، حولت هوايتها في صناعة "الكوكيز" والحلويات إلى مشروع عبر صفحة "بيك لولو"، لتجد في البازار نافذة تعريفية أتاحت للناس تذوق منتجاتها وحبها.

عمر ماردينـي، عبر طاولة "مائدة المالكي"، يقدم منتجات بيتية من تفريز ومربيات وأنجينا، مؤكداً أن الإقبال الكبير يساهم في تطوير الصناعة اليدوية.

مشروع نقشة سكر بقيادة سيدنا سمارة ووالدتها، يمزج بين الشوكولا البلجيكية والنكهات الدمشقية الأصيلة مثل ماء الورد والنارنج، ليضيف طابعاً سورياً جديداً على الحلويات.

كنانة بلال، بفن الرسم على الزجاج والريزين، وجدت في البازار منصة للتسويق والانتشار، مع تقدير خاص لجهد الأعمال اليدوية التي تتطلب وقتاً وصبراً.

رجاء حمدان، بحبال الخيش والكروشيه، ترى في البازار حالة اجتماعية مليئة بالحب، إلى جانب كونه مساحة للتسويق.

كارول من "مارغريت كرافت"، تقدم هدايا ولادات مطرزة وكروشيه، وتؤكد أن البازار عرف الناس بعملها العائلي.

زبيدة الترك، من جمعية جذور التنموية، أطلقت مشروع "فارم جذور" لدعم سيدات منطقة برشين، حيث تُعرض منتجات طبيعية مثل التين والزبيب والخل والسماق، لتصبح معروفة ضمن البازار وتحقق تمكيناً حقيقياً للمرأة.

مساحة للتكافل

بازار ألوان سورية ليس مجرد سوق، بل هو لوحة فسيفسائية من قصص النساء السوريات، حيث تمتزج الألوان بالحكايات، والمنتجات بالذاكرة، والرزق بالأمل. إنه مساحة للتكافل، ولإعادة تعريف العمل اليدوي كقيمة ثقافية واقتصادية واجتماعية. ومع كل دورة جديدة، يكبر هذا البازار كما تكبر العائلة التي صنعته، ليبقى شاهداً على أن المرأة السورية قادرة على تحويل الإبداع إلى حياة، والحكاية إلى مستقبل.

بدء عودة النازحين في مخيم أبو خشب إلى مناطقهم الأصليّة بدير الزور

الحرّية – عثمان الخلف

استقبلت محافظة ديرالزور الدفعة الأولى من العوائل المُهجرة ، والتي كانت تُقيم في مخيم منطقة أبو خشب بالريف الشمالي، الواقع تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطيّة.

مدير مكتب التعاون الدولي في محافظة ديرالزور إسحاق الأيوب ، أكد في تصريح له أن عملية العودة تتم بالتنسيق بين مكتب التعاون الدولي ، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، حيث جرى نقل الدفعة الأولى من تلك العوائل ، وتشمل العودة نحواً من 155 عائلة ، تضم 860 فرداً ، على ثلاث دفعات ، ليعودوا بذلك إلى مناطق سكنهم في مدن ديرالزور والبوكمال والميادين ، وبقية القرى والبلدات، مُبيناً أن عمليات النقل والعودة جرت بسهولة ويُسر ، بانتظار إتمام إيصال بقية الدفعات إلى مناطقها، خلال الأيام القادمة.

من جانبه أشار مسؤول العمل الجماهيري بمديرية الشؤون السياسية في المحافظة هشام السلطان إلى أنه جرى تسهيل أمور عبور تلك العوائل ، وما يتعلق بذلك من أمور تنظيميّة ، كما تم تزويدهم بالمأكولات والمشروبات، مؤكداً أن المحافظة ومديرية الشؤون السياسيّة على تواصلٍ دائم لتهيئة الظروف الموضوعيّة وتسهيل أمور عودة المهجرين ، سواء من داخل سوريا أو خارجها.

إحدى السيدات العائدات عبّرت عن فرحتها بالعودة لمناطق سكناها ، مُثمنةً هذه المبادرة من قبل الجهات الحكوميّة ومفوضية اللاجئين ، مشيرةً للأوضاع الصعبة التي عانتها عائلتها وبقية العوائل ، والتي اضطرتها أوضاع الحرب للجوء لهذا المخيم منذ العام 2019 .

فيما لفتت سيدة أخرى إلى أن جيلاً كاملاً ولد في مخيمات النزوح ، فلا تعليم ولا طبابة ، عشنا ظروفاً مأساوية من خوف وأوضاع معيشة خانقة ، وأضافت : " هاقد عدت إلى مدينتي ديرالزور ، حقيقةً فرحتنا غامرة ، عدنا لنبدأ حياتنا من جديد بأملٍ أن نعيش الأمن والأمان والكرامة ، شكراً لكل من نسق وسعى بهذا الشأن "

وكانت 51 عائلة نازحة غادرت مخيم العريشة جنوب مدينة الحسكة ، في آب الفائت مُتجهة إلى مناطقها الأصليّة في محافظة دير الزور وريفها ، وفي بيان لها حينها أكدت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أنها دعمت حتى الآن عودة حوالي 546 عائلة من عائلات المخيم، تضم نحو 2757 شخصاً، وذلك من خلال 13 رحلة منظمة ، بالتنسيق مع الحكومة السوريّة ، لافتةً أن معظم هذه العائلات عادت إلى دير الزور، فيما توجهت بعض العائلات الأخرى إلى دمشق وحمص وحماة.

بعد سنوات من الدمار

«التربية» تفتتح 15مدرسة في ريف دمشق

الحرية - دينا عبد

افتتحت وزارة التربية والتعليم خمس عشرة مدرسة في محافظة ريف دمشق بعد الانتهاء من أعمال الترميم والتأهيل الشامل، وذلك في إطار جهودها لإعادة سير العملية التعليمية وتعويض الدمار الذي طال البنية التحتية التعليمية نتيجة ما خلّفه النظام البائد. ويأتي هذا الإنجاز تأكيداً على التزام الوزارة بتوفير بيئة تعليمية آمنة ومناسبة للطلاب، ودعم حقهم في التعليم.

مدير الابنية المدرسية في وزارة التربية والتعليم المهندس محمد الحنون وفي تصريح لصحيفة "الحرية" بين أننا نفتتح اليوم مدرسة (عدرا المختلطة) حيث تم تأهيلها من ضمن 15مدرسة تم افتتاحها بتاريخ اليوم في محافظة ريف دمشق وأغلب هذه المدارس كانت خارج الخدمة عمد النظام البائد على تدمير البنى التحتية لها

وأشار إلى أنه في محافظة ريف دمشق لوحدها تم تأهيل 67 مدرسة وإدخالها إلى العملية التعليمية، وحالياً نعمل فيما يقارب 65 مدرسة موزعة على كامل المحافظة. هذه المدارس يتم تأهيلها لتكون الملاذ الآمن للطلاب العائدين من دول الجوار ومن مخيمات النزوح، منوهاً إلى أن وزارة التربية والتعليم على مستوى الجمهورية العربية السورية قامت بتأهيل مايقارب 950 مدرسة، وحالياً نعمل بما يقارب الـ1000مدرسة.

تكاليف الإنتاج تُرهق كاهل مزارعي الأشجار المثمرة بالسويداء

الحرية – طلال الكفيري

يواجه مزارعو الأشجار المثمرة في السويداء العديد من المنغصات، التي ما زالت تُثقل كاهلهم، وتُشكل قلقاً لهم بسبب الأعباء المادية المترتبة عليهم للوصول بإنتاجهم إلى برّ الأمان.

تكاليف مرتفعة

عدد من الفلاحين أكدوا لـ"الحرية" أن ارتفاع تكاليف الإنتاج ما زال يُشكل الهاجس الوحيد لهم، وخاصة بعد أن فاقت تكاليف الشراء أثمان مبيع المنتج، فمثلاً وصلت أجرة ساعة الفلاحة على العزاقة إلى 30 ألف ليرة، ناهيك بالارتفاع المستمر لأسعار المبيدات الحشرية، ولاسيما مع وصول سعر الليتر الواحد لأي مبيد حشري إلى حوالي 100 ألف ليرة، مع وجود أنواع من هذه المبيدات أسعارها أعلى من ذاك.

إضافة لأجور نقل المنتج من الحقول إلى منافذ التسويق التي باتت قياسية، حيث يتقاضى أصحاب السيارات أجرة النقلة الواحدة مليون ليرة، هذا إضافة إلى أجور القطاف والتقليم.

كما لم يُغفل الفلاحون همَّ ارتفاع أسعار الأسمدة وعدم توفرها بالشكل الأمثل لدى المصرف الزراعي، ما أرغمهم على شرائها من السوق المحلية بأسعار تفوق مقدرتهم المادية، ما أدى إلى عجز الكثيرين عن شرائها لعدم توافر السيولة المالية لديهم، ما أبقى أشجارهم دون تسميد، وهنا تكمن الطامة الكبرى، كون عدم تسميدها ستكون نتيجته الحتمية تراجع الإنتاج حتماً، وهذا لبكل تأكيد سيشكل خسائر مادية للفلاحين.

طبعاً ما ذكر لم يكن نهاية مطاف المعاناة التي تواجه المزارعين، فالكثير من الأشجار المثمرة مثل "التفاح- الكرمة- اللوزيات" تتأثر بشكل مباشر بالتساقطات الثلجية، وخاصة التي يعقبها الصقيع الشتوي، والمترافق فيما بعد بالصقيع الربيعي، الذي يتزامن حدوثه في كثير من الأحيان مع فترة الإزهار،ما يؤدي إلى تساقط الزهر، و تراجع إنتاجية هذه الأشجار.

وأضاف الفلاحون: من المشكلات الأخرى التي ما زالت تؤرقهم هي خلو المحافظة من جمعيات تسويقية متخصصة بتسويق منتج الفلاحين من الأشجار المثمرة، الأمر الذي أبقى التسويق منوطاً بالتجار والسماسرة، فانعكس سلباً على الفلاح من حيث المردود المالي.

الخبير بالشؤون الزراعية في السويداء الدكتور بيان مزهر أوضح لـ"الحرية" أن تكاليف إنتاج الأشجار المثمرة، وفي ظل ارتفاع مستلزماتها باتت تفوق أثمان المبيع، مضيفاً أن المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة في المحافظة "تفاح- كرمة- لوز- زيتون الخ" تصل إلى حوالي 50 ألف هكتار، حيث يتم تسويق المنتج ضمن الأسواق المحلية، بسبب انعدام المنافذ التسويقية الخارجية.

ولفت مزهر إلى أن زراعة الكرمة والتفاح تكثر في مناطق ظهر الجبل وسالة وعرمان والكفر وميامس وسهوة الخضر الخ، وهذه الزراعات بعلية تعتمد على مياه الأمطار.

الحرية
العدد 18 | السنة الأولى | الأحد 21 كانون الأول 2025 م

جبال القلمون تكتسي باللون الأبيض والثلوج تبشّر بشتاء بارد

الحرية – علام العبد

غطّت الثلوج التي تساقطت اليوم الخميس مرتفعات القلمون في محافظة ريف دمشق، التي يزيد ارتفاعها على 1000 متر فوق سطح البحر، وذلك للمرة الأولى هذا العام.

وتداول روّاد مواقع التواصل الاجتماعي صوراً تُظهر مرتفعات طلعة موسى في فليطة، ورأس المعرة، والجراجير، وجرود بلدة رنكوس، حيث اكتست باللون الأبيض بعد تساقط الثلوج عليها. ووثّقت الصور مشاهد الثلوج التي منحت تلك المرتفعات مظهراً جمالياً، لتتلون بالوشاح الأبيض وتبرز طبيعتها الخلابة.

وقال الناشط الاجتماعي من أهالي قرية الجراجير رشاد بكر لصحيفة الحرية: "الليلة الماضية تساقطت الثلوج على البلدات القلمونية، كما تساقطت الأمطار فوق العديد من المناطق"، مضيفاً: "يبدو أن الفرصة تبقى الليلة قائمة لهطولات عشوائية فوق بعض مناطق القلمون، وتكون الهطولات ثلجية فوق ارتفاع 1000 متر".

وأشار إلى أن الهطولات تأخذ طابعاً عشوائياً وعلى شكل جولات متقطعة.

ووفق بكر، فإن الأجواء باردة فوق أغلب المناطق، مع التحذير من تشكّل الجليد في المناطق الجبلية، ويتوقّع أن تستقر الأجواء بدءاً من بعد عصر الغد فوق معظم المناطق.

ويُشار إلى أن سماكة الثلوج في طلعة موسى الواقعة في قرية فليطة تصل إلى نحو 50 سم، وقد تجاوزت في السنوات الماضية حاجز المتر.

كما تُنظَّم رحلات لزيارتها، ومن المتوقع أن تبدأ الرحلات إلى قمة طلعة موسى خلال الأيام القادمة، وسيتم الإعلان عنها لاحقاً.

وكانت الوحدات الإدارية العاملة في قرى القلمون قد وجّهت نصائح للسائقين بعدم سلوك الطرقات التي غطّتها الثلوج ليلاً في عدد من القرى، بسبب تشكّل الجليد الناتج عن تدنّي درجات الحرارة إلى ما دون الصفر في تلك المناطق.

وتجدر الإشارة إلى أن الأرصاد الجوية السورية كانت قد توقّعت في تقريرها عن حالة الطقس يوم الخميس أن مرتفعاً جوياً يبسط سيطرته على البلاد، ليفرض أجواءً خريفية مستقرة على كافة المناطق حتى السبت، حيث يُتوقّع أن تتأثر أجزاء من البلاد بحالة ضعيفة من عدم الاستقرار، على شكل أجواء غائمة وفرص لزخات مطرية خفيفة وعشوائية ومتفرقة.

وقالت الأرصاد في تقريرها، بناءً على تحليل النماذج العددية الصادرة عن المديرية العامة للأرصاد الجوية التابعة لوزارة الطوارئ وإدارة الكوارث، إن طقس الليلة سيكون خريفياً مستقراً وبارداً على عموم المناطق، وخاصة في المناطق الجبلية، مع تشكّل الصقيع خلال ساعات الليل والصباح الباكر، على أن تكون فرص الضباب معدومة في كافة المناطق السورية.

إحداث ورشة طوارئ إضافية بمدينة درعا بعد ازدياد أعطال الكهرباء

الحرية- وليد الزعبي

أوضح مدير عام شركة كهرباء درعا المهندس غازي إشريفة، أنه جرى إحداث ورشة طوارئ (منخفض) ثانية في مدينة درعا للتمكن من تغطية أعمال إصلاح الأعطال التي تزايدت كثيراً مع حلول فصل الشتاء للارتفاع الكبير باستجرار التيار الكهربائي وخاصة منه غير المشروع، حيث ينجم عنه ضغط كبير على مراكز التحويل والشبكات ويؤدي لحدوث أعطال على (المخارج والبونيات والكفلوطات) وانهيار وسقوط بعض خطوط الشبكات.

وبيّن المهندس إشريفة في تصريح لـ"الحرية" أن الورشة المحدثة قوامها 4 عمال يعملون بنظام المناوبات لتغطية متطلبات العمل على مدار 24 ساعة، وبإحداثها أصبح في مدينة درعا اثنتين من ورشات طوارئ التوتر المنخفض إضافة لورشة طوارئ التوتر المتوسط، لافتاً بشكل عام إلى أن باقي ورشات الطوارئ (للتوتر المنخفض والمتوسط) على مستوى المحافظة، تلاقي أيضاً ضغطاً كبيراً في حجم أعمال الإصلاح الطارئة منذ حلول الشتاء بسبب ازدياد الأحمال الناجمة عن اعتماد الكثيرين في التدفئة على الكهرباء، فيما لا يُمّكن النقص غير القليل الحاصل بعدد العمال والآليات الفنية من تعزيز إمكانات الورش الحالية أو إحداث ورش جديدة، على أمل تدارك ذلك مستقبلاً.

وركّز المدير العام على ضرر حالات الاستجرار غير المشروع، حيث إن من يستجر بهذا الشكل لا يعنيه الترشيد في الاستهلاك ويتسبب إضافة للفاقد في الطاقة بزيادة الضغط على مختلف مكونات المنظومة الكهربائية وإحداث أعطال متنوعة ومتكررة وانقطاع التيار عن المشتركين وتضررهم من جراء ذلك، ويتطلب جهوداً مضنية من الورشات لمعالجتها، مبيناً أنه يجري تسيير دوريات للضابطة العدلية وفق الإمكانات المتاحة والمحدودة بسبب نقص الكادر والآليات، وتنظم الضبوط اللازمة بالمخالفات الحاصلة والتي بلغ عددها منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه 312 ضبطاً بحالات الاستجرار غير المشروع للأغراض الزراعية والصناعية والتجارية والمنزلية، علماً أن حوالي 80% منها مخالفات مراكز تحويل زراعية.

إنجاز 70 بالمئة من محطة معالجة المعيصرات بريف صافيتا

الحرية – فادية مجد

تعد محطة معالجة المعيصرات خطوة استراتيجية في تقليص مصادر التلوث التي تهدد بحيرة سد الأبرش، إذ يُعوَّل عليها في تحسين جودة المياه والحفاظ على النظام البيئي في ريف صافيتا.

المدير العام للشركة العامة للصرف الصحي بطرطوس المهندس علاء شاهين بيّن ل "الحرية" أنه تمت المباشرة بتنفيذ محطة معالجة المعيصرات في منتصف عام ٢٠١٨ ، وهي تعهد فرع البناء والتعمير في طرطوس، مبيناً أنه تم تنفيذ الأعمال المدنية، وتنظيم ملحق عقد لاستكمال الأعمال والتي نفذ معظمها مع البدء بتركيب التجهيزات، ولكن العمل قد توقف بسبب إشكالات بين المتعهد الأساسي فرع البناء والتعمير ، والمتعهد الثانوي في المشروع.

وأكد شاهين أنه تم التنسيق مع فرع البناء والتعمير لحل المشكلات التي تعيق استكمال التنفيذ وتركيب التجهيزات، ومن أجل ذلك تم سحب الأعمال من المتعهد الثانوي من قبل فرع البناء والتعمير ، موضحاً أنه يجري التنسيق حالياً لاستكمال الأعمال، والانتهاء منها بأسرع ما يمكن، وبالتالي حل جميع المعوقات، بلغت نسبة التنفيذ 70 بالمئة حتى اليوم.

وأوضح شاهين أنه سيتم ضمن خطة عام 2026 ، تنفيذ مشروع صرف صحي، محور صرف صحي المعيصرات، والذي ينتهي إلى محطة المعيصرات، منوهاً بأن هذا المشروع سيخدم الحارة الغربية من قرية الطليعي ودوير الطليعي والهرمل وجزءاً من ضهر بشير والمعيصرات .

وعند الانتهاء من تنفيذ محطة معالجة المعيصرات، ووضعها بالاستثمار ستسهم بشكل كبير برفع التلوث عن بحيرة سد الأبرش في ريف صافيتا.

استقرار نسبي في أسعار الخضر ولحم الفروج وتراجع الطلب على اللحوم الحمراء بطرطوس

الحرية ـ رنا الحمدان

تشهد أسواق محافظة طرطوس استقراراً نسبياً في أسعار المواد التموينية الأساسية والخضر والفواكه واللحوم ، وسط تفاوت محدود بين الأحياء والأسواق الشعبية ،

وخلال جولة ل "الحرية" على عدد من الأسواق، سجلت أسعار السكر بين 7 _8 آلاف ليرة والأرز ما بين 10 _11 ألف ليرة ، في حين حافظت الزيوت النباتية على مستوياتها السعرية دون تغيّرات ملحوظة خلال الفترة الأخيرة وتبيانت ما بين 22 _25 ألف ليرة لليتر . كما سجلت أسعار البرغل والعدس والفاصولياء اليابسة استقراراً عاماً، مع فروقات بسيطة مرتبطة بالجودة والمنشأ.

وكذلك شهد سوق هال طرطوس استقراراً في أسعار الخضار والفواكه مع إقبال جيد، حيث تراوح سعر كيلو البندورة بين 4000 و4500 ليرة، والباذنجان الأسود بين 1000 و1500 ليرة، والحشي بين 6000 و7000 ليرة، والكوسا بين 9000 و9500 ليرة، والحامض بين 9000 و11000 ليرة، والخيار نحو 8000 ليرة، والعيشة بين 10000 و12000 ليرة، والموز بين 5000 و6500 ليرة.

كما بلغ سعر الفليفلة الحمراء والصفراء نحو 10000 ليرة، والخضراء نحو 8000 ليرة للكيلو الواحد.

تراجع الطلب على اللحوم الحمراء

وسجلت اسعار اللحوم البيضاء انخفاضاً ملحوظاً حيث وصل سعر كيلو فخاد الدجاج إلى 23000 ليرة، والجوانح إلى 21000 ليرة، والسفن إلى 38000 ليرة. أما اللحوم الحمراء ما زالت مرتفعة فكيلو لحم العجل ب 130 ألف ليرة، وكيلو الضأن 160 الف ليرة والذي يشهد تراجعا في الطلب عليه بسبب ارتفاع سعره.

أما أسعار الأسماك، فسجل كيلو السردين نحو 25 ألف ليرة، والغبص 30 ألفاً، والبوري (حبة وسط) نحو 40 ألفاً، والبلميدا (حبة عريضة) 35 ألفاً، في حين بلغ سعر كيلو الأجاج نحو 115 ألف ليرة.

وبالرغم من تراجع الطلب، شهدت أسعار اللحوم الحمراء ارتفاعاً ملحوظاً، حيث تراوح سعر كيلو لحم الخاروف بين 140 ألف ليرة، ولحم العجل بين 120 ألف ليرة.

حركة متوسطة

وأكد عدد من أصحاب المحال التجارية أن حركة الشراء متوسطة وتتركز على المواد الضرورية، في ظل توجه المستهلكين إلى ترشيد الإنفاق، مشيرين إلى أن أي تغير في أسعار الصرف أو تكاليف النقل ينعكس بشكل مباشر على الأسواق.

وعزا التجار تباين الأسعار كما أكدوا ل "الحرية" إلى اختلاف مصادر البضائع وتكاليف النقل وآليات العرض والطلب.

من جهتهم، طالب مواطنون بتكثيف الرقابة التموينية، وضبط الأسعار، والإعلان الواضح عنها، بما يسهم في حماية المستهلك والحفاظ على استقرار السوق.

دور الرقابة التموينية

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في طرطوس واللاذقية، عبد الوهاب السفر، أكد استمرار الجولات التموينية لضبط المخالفات ومنع الاحتكار، والعمل على تأمين المواد الأساسية بأسعار مناسبة قدر الإمكان.

وأوضح أن عدد الضبوط العدلية بلغ 566 ضبطاً منذ بداية الشهر الحالي، إضافة إلى تنظيم 90 ضبط عينات، شملت عينات غذائية وغير غذائية، توزعت نتائجها بين مطابقة ومخالفة وقيد التحليل.

وبيّن أن الضبوط شملت مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار، وعدم تداول الفواتير، ومخالفات الشروط الصحية، وحيازة مواد منتهية الصلاحية، إضافة إلى مخالفات تتعلق بالمواصفات وفرم اللحوم بشكل مسبق ونقع الفروج بالماء.

كما تم تنظيم ضبوط بحق عدد من الأفران بسبب نقص وزن ربطات الخبز ومخالفة التعليمات الإدارية والتصرف بالدقيق التمويني، إلى جانب ضبط مستودع حبوب لوجود إصابة حشرية.

50% نسبة تنفيذ خطة زراعة القمح بطرطوس

الحرية– نورما الشّيباني

تتسم زراعة القمح في محافظة طرطوس بأهمية اقتصادية كبيرة وتتوفر مساحات مزروعة بالقمح القاسي والطّري معتمدةً على الزّراعة المروية والبعلية ، لكن تعترض هذه الزّراعة العديد من الصعوبات.

خطة زراعة القمح

تبلغ المساحة الإجمالية المخططة للموسم القادم كما بين مدير الزراعة بطرطوس الدكتور محمد أحمد ل "الحرية" (13200) هكتار منها 4500 هكتار مروي و 8700 هكتار مساحات بعلية، وقد بلغت المساحة الإجمالية المزروعة بالقمح حتى تاريخه 7035 هكتار منها 1592.2 هكتاراً في الأراضي المروية تتركز في سهل عكار ، و 5460.7 هكتاراً في الأراضي البعلية تتركز في كافة مناطق المحافظة، وتسجل منطقة القدموس أعلى نسبة مساحة بعلية.

الوقت الأنسب للزراعة

كما أشار د. أحمد إلى أن زراعة القمح مرتبطة بتساقط الأمطار و الوقت المناسب للزراعة تكون بعد تساقط الأمطار، ويحدد زمنياً من (15 /2025/11) إلى (2026/1/30)

أنواع القمح المزروعة

ولفت إلى أن نوع القمح المزروع بطرطوس يتعلق بما تعتمده مؤسسة إكثار البذار وفي هذا العام تم اعتماد القمح الطري /دوما 6/ والقمح القاسي /شام 9/ إضافة إلى زراعة القمح البلدي في المناطق البعلية.

تحديات زراعة القمح

وأكّد أحمد أن تساقط الأمطار يعتبر من أهم التحديات حيث أن تساقطها يحدد موعد البدء في الزراعة، كما يحدد كمية الإنتاج وخاصة كون القمح يزرع بعلاً في كافة المناطق واعتماده الأساسي على مياه الأمطار ، والتحدي الآخر يتجسد في تأمين مستلزمات الإنتاج (بذار و أسمدة) في الموعد المحدد.

إضافة إلى التأخير في صرف أسعار القمح المسلّم لمؤسسة الحبوب للمزارعين، الأمر الذي يتسبب في عزوفهم عن الزراعة ،كذلك ارتفاع أسعار المحروقات والذي يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج .

وأشار د.أحمد إلى أن الدّولة تقدم الدعم لزراعة القمح، ومنها القرض الحسن للمزارعين، وتأمين البذار من قبل فرع مؤسسة اكثار البذار، وتأمين أكياس الخيش من قبل فرع مؤسسة الحبوب إضافة إلى استلام محصول القمح بالكامل.

أسعار الشعير تقفز مع هطل الأمطار وازدياد الطلب لغرض الزراعة

الحرية – وليد الزعبي

ازداد الطلب على الشعير البلدي مؤخراً إثر الهطلات المطرية المبشرة وبدء إقبال الفلاحين بمحافظة درعا على زراعة هذا المحصول، وهو أمر لم يكن بالحسبان ويرفع من التكاليف، كما ينعكس على الثروة الحيوانية، حيث ارتفع سعر الشعير العلفي المستورد أيضاً.

وبسبر الأسعار في الأسواق يلاحظ أن الشعير البلدي ارتفع من 325 دولاراً إلى 500 دولار إثر ازدياد الطلب لغرض الزراعة، إذ أشار عدد من الفلاحين إلى أن الشعير المستورد غير مرغوب للزراعة ولو كان سعره أقل، لافتين بشكل عام إلى أن زراعة الشعير ستكون محدودة نظراً لقلة الهاطل المطري، ولكون الفلاحين في الموسم الماضي لم يحصدوا أي كميات من المحصول المزروع في الأرض البعل بسبب انحباس الأمطار، وأجروه لرعي الماشية ما عرضهم لخسائر غير قليلة. وذكر متابعون أن بعض التجار قاموا بشراء الشعير البلدي عندما كانت هناك وفرة منه، وقاموا بتخزينه في مستودعاتهم لعرضه حين ازدياد الطلب عليه في ذروة موسم الزراعة لجني أرباح كبيرة، لافتين إلى أن ارتفاع سعر الشعير البلدي انعكس إلى حد ما على ارتفاع سعر الشعير المستورد العلفي، والذي ارتفع بالفعل من 285 دولاراً قبل فترة إلى ما بين 315 و 320 دولاراً حالياً.

مدير فرع أعلاف درعا المهندس فراس الشرع أوضح في تصريح لـ"الحرية"، أنه لا تتوافر أي كميات من الشعير في مستودعات الفرع، حيث بيعت كامل الكميات التي كانت متوافرة في الأشهر الفائتة لصالح مربي الثروة الحيوانية، وما يتوافر حالياً من مواد علفية هو النخالة المستوردة بقيمة 285 دولاراً والكبسول بسعر 340 دولاراً وكسبة الصويا بقيمة 450 دولاراً، وهي متاحة للتوزيع.

الحرية
العدد 18 | السنة الأولى | الأحد 21 كانون الأول 2025 م

لا إصابات بالمتحور الجديد..

ارتفاع ملحوظ في حالات الأنفلونزا الموسمية في جبلة

الحرية – باسمة اسماعيل

سجل القطاع الصحي في مدينة جبلة خلال الموسم الشتوي الحالي، ازدياداً ملحوظاً في حالات الأنفلونزا الموسمية والأمراض التنفسية، وسط تأكيدات طبية رسمية بعدم تسجيل أي إصابة بالمتحور الجديد أو بفيروس كورونا، مع التشديد على أهمية الالتزام بالإجراءات الوقائية والعلاج الصحيح.

لا تتجاوز العشرة

مدير مشفى جبلة الدكتور محمد عميش أوضح في تصريح لـ"الحرية" أن ظهور حالات الأنفلونزا خلال فصل الشتاء، يعد أمراً طبيعياً نتيجة تقلب الأوضاع الجوية، وانتقال الأطفال والكبار والشباب بين الأجواء الدافئة والباردة دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة.

وأشار إلى أن الحالات التي راجعت المشفى منذ شهر تشرين الأول وحتى تاريخه كانت خفيفة إلى متوسطة، باستثناء حالات شديدة محدودة، غالبيتها لكبار السن بسبب ضعف المناعة وتأخر العلاج، مؤكداً أن أغلب هذه الحالات تماثلت للشفاء، وأن عدد الحالات الشديدة لم يتجاوز العشر، وكانت عبارة عن شدة تنفسية والتهاب رئة شامل، ترافق مع وجود عوامل مرضية أخرى (قلبية – سكرية)، ما أدى في بعض الحالات إلى قصور تنفسي انتهت بالوفاة.

زادت بنسبة 28%

ولفت د. عميش إلى أن عدد الحالات المسجلة خلال الفترة المذكورة زاد بنسبة 28% مقارنة بالعام الماضي للفترة نفسها، موضحاً أن أغلب الحالات تندرج ضمن إطار الأنفلونزا الموسمية، دون تسجيل أي حالة للمتحور الجديد في مشفى جبلة. وأكد أنه لا داعي للخوف أو القلق في حال اتباع المرضى قواعد السلامة الصحية قدر الإمكان، مثل عزل المصاب بغرفة خاصة، وارتداء الكمامات في الأماكن العامة، وتعقيم الأيدي بشكل متكرر. وأضاف: أنصح المرضى بمراجعة الطبيب المختص عند ظهور أعراض تنفسية، وتجنب تناول الدواء بشكل عشوائي، خاصة الصادات الحيوية.

ضمن المستوى المتوسط

بدورها، ذكرت مسؤولة الأمراض السارية في مشفى جبلة تهاني أحمد في حديثها لـ«الحرية» أن الحالات المسجلة من الأنفلونزا الموسمية حتى الآن لا تزال ضمن المستوى المتوسط، كونها حالات شبيهة بالأنفلونزا مثل (كريب – التهاب قصبات – التهاب حلق – إنتان تنفسي بسيط).

وأوضحت أن عدد الحالات بلغت في شهر تشرين الأول 948 حالة، وفي تشرين الثاني 1197 حالة تنفسية متوسطة، ومن بداية كانون الأول وحتى تاريخه 970 حالة.

وتابعت: بالمحصلة بلغ إجمالي عدد الحالات الشبيهة بالأنفلونزا، خلال الفترة الوبائية الحالية حتى تاريخه، 3135 حالة، مؤكدة عدم تسجيل أي حالة للمتحور الجديد أو (COVID-19) حتى الآن.

موجة حادة

من جهته، أكد اختصاصي أمراض الجهاز التنفسي في مشفى جبلة الوطني الدكتور عفيف كاسو أن الموسم الشتوي الحالي، ورغم بدايته المتأخرة، شهد موجة حادة من الأمراض التنفسية الفيروسية، تنوعت شدتها بين الخفيفة والمتوسطة، إضافة إلى حالات شديدة لدى مرضى الأمراض المزمنة، ولا سيما القلبية والسكري.

وأشار د. كاسو إلى وجود ارتفاع في عدد الحالات مقارنة بالعام الماضي، خاصة بين الفئة العمرية 6 – 18 سنة، نتيجة الاختلاط الكبير في المدارس والجامعات و...الخ.

الوقاية خير من العلاج

وبيّن أن أعراض الأنفلونزا الموسمية الحالية تشمل (ارتفاع الحرارة، السعال الجاف، الآلام المفصلية، التعب والوهن العام)، وقد يرافقها أحياناً إقياء وآلام بطنية، مؤكداً اختلافها عن أعراض فيروس (COVID-19) والمتحور الحالي.

وتابع: جميع الحالات التي عالجتها في المشفى أو في عيادتي الخاصة، تندرج ضمن الأنفلونزا الموسمية، مشدداً على أن «الوقاية خير من العلاج»، وأن الالتزام بالإجراءات الوقائية العامة والشخصية يعد ركناً أساسياً في الحد من انتشار المرض.

خط الدفاع الأول

أمام هذا المشهد الصحي، يؤكد الأطباء والجهات المعنية أن الوعي الصحي والالتزام بالإجراءات الوقائية، إلى جانب المراجعة الطبية المبكرة عند ظهور الأعراض، تشكل خط الدفاع الأول للحد من انتشار الأنفلونزا الموسمية، وحماية الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

إستراتيجية «تجفيف المستنقع» لمواجهة فيروسات الشتاء

الحرية – لوريس عمران

في ظل الانتشار الواسع لموجات الإنفلونزا والالتهابات الفيروسية التنفسية، أكدت الدكتورة زهوات الملا اختصاصية طب الأعشاب والطب البديل، أن الاكتفاء بتناول المكملات أو العقاقير لا يمثل حلاً جذرياً ما لم يرافقه تغيير جوهري في النمط الغذائي.

وأشارت الملا لـ "الحرية " إلى أن الفلسفة الصحية تقوم على مبدأ "تجفيف المستنقع" موضحة أن الفيروسات كائنات انتهازية تقتات على بيئة الرطوبة والبلغم داخل الجسم، والتي تتحول سريعاً إلى بؤر للالتهاب.

وبينت الملا أن تكاثر الفيروسات داخل الخلايا يزداد كلما ارتفعت مستويات السكر في الدم، حتى وإن كان هذا الارتفاع مؤقتاً ولساعات قليلة فقط، حيث يؤدي ذلك إلى إضعاف كفاءة الجهاز المناعي، ما يتيح للفيروسات فرصة أكبر للانتشار والتكاثر.

مبينة أن جميع الوصفات التي تحتوي على السكريات، بما في ذلك المصادر الطبيعية مثل العسل، ودبس الخروب، وعصائر الفاكهة تعد غير مقبولة تماماً خلال فترة المرض، لما لها من تأثير سلبي مباشر على دفاعات الجسم الطبيعية.

وفي سياق البحث عن بدائل آمنة، أوضحت الدكتورة أنه يمكن استقاء احتياجات الجسم من فيتامين C عبر الخضراوات الطازجة كالمنفوش، والبقدونس، والفجل، مع الاعتماد على الليمون الحامض بقشوره في ماء ساخن، مدعوماً بالزنجبيل أو القرنفل دون أي تحلية.

كما شددت على ضرورة التوقف التام عن الحلويات والفواكه (كالتمر والزبيب) عند الإصابة بـ "الكريب"، والتحول نحو الخضراوات النيئة والمطبوخة، بالاضافة إلى تقليل النشويات لصالح الحبوب الكاملة كالشوفان والبرغل.

وفي السياق نفسه أكدت الدكتورة زهوات ضرورة الامتناع الكامل خلال فصل الشتاء عن الحليب ومشتقاته، والبندورة، والخيار، والموز، لأن طبيعة استقلاب هذه الأغذية ترفع من منسوب الرطوبة وتصنع البلغم في الجسم.

وبديلاً عن ذلك أشارت إلى إمكانية الحصول على الكالسيوم من مصادر "جافة" ودافئة، مثل السمسم الأسمر المحمص، وأوراق الفجل، والقرنبيط، واللوز.

وأشارت الاختصاصية إلى أهمية دعم الجهاز المناعي عبر "البكتيريا الحية" الموجودة في الخل الطبيعي المعتق، أو خميرة البيرة الطبيعية. كما نصحت باستخدام مضادات فيروسية فطرية قوية مثل قطرة "العكبر" مرتين يومياً ومضغ "لبان الذكر" لتطهير المجاري التنفسية بالإضافة إلى شرب مقطر "الزعتر"لمن لا يعاني من ضغط الدم أو مقطر "الريحان" لمرضى الضغط كمعقمات داخلية فعالة.

وفي ختام حديثها أوضحت الدكتورة الملا أن إيقاف الأغذية الضارة التي توفر بيئة خصبة للفيروسات هو الخطوة الأولى والأساسية في العلاج.

يحتاج دعماً حكومياً.. التحول إلى الري الحديث ضرورة إستراتيجية يفرضها التغير المناخي

الحرية – رفاه نيوف

التحول إلى الري الحديث لم يعد ترفاً أو حكراً على المقتدرين من المزارعين، بل ضرورة حتمية تفرضها التغيرات المناخية التي تشهدها سوريا بشكل عام، وطرطوس بشكل خاص، وخاصة خلال السنوات الأخيرة من شح الموارد المائية وصولاً لحالة جفاف غير مسبوقة. فأين وصل مشروع التحول للري الحديث في طرطوس، وما المعوقات والتحديات التي تواجه انطلاقته؟

19461 هكتاراً قابلة للتحول

تتوزع مساحات الأراضي المروية في محافظة طرطوس كما بيّن مدير فرع صندوق تمويل المشروع الوطني للتحول للري الحديث بطرطوس المهندس مازن محمد (بالتكليف) لـ "الحرية" بحسب مصادر الري التي تتوزع على (الآبار، مشاريع ري حكومية، أنهار و ينابيع)، وتبلغ المساحة الإجمالية من الأراضي الزراعية المروية من هذه المصادر/ 29668 /هكتاراً، وبلغت مساحة الأراضي المحولة للري الحديث بطرطوس أكثر من/ 10206 / هكتارات شبكات ري بالرذاذ وبالتنقيط، وتبقى المساحة الإجمالية القابلة للتحول /19461 / هكتاراً مزروعة الأشجار المثمرة المحمية والخضار والتي يمكن تحويل مساحات منها للري الحديث.

صعوبات تواجه التحول

وأكد محمد وجود مجموعة من الصعوبات تقف عائقاً في وجه تطبيق أنظمة الري الحديث أبرزها يتمثل في: شبكات الري الحكومية وضرورة تركيب فلاتر رملية، وتأمين الضاغط اللازم للتشغيل وبالتالي ارتفاع التكلفة على المزارع.

وصعوبة تأمين المصدر المائي المطابق للشروط المطلوبة، بسبب صعوبة الحصول على رخصة تركيب جهاز ضخ. وعدم إقبال المزارعين، بسبب صعوبة الإجراءات، والشكوى من الضمانات التي يطلبها المصرف الزراعي. إضافة لوجود تفاوت كبير في جودة شبكات التنقيط تبعاً للشركات المصنعة، حيث إن مستلزمات الشبكات المقدمة يجب أن تكون مطابقة للمواصفات القياسية السورية والتي تشترط اعتماد حبيبات البولي إيثيلين في التصنيع، بينما يوجد الكثير من الورش التي تصنع أنابيب الري، تعتمد على المواد المعاد تصنيعها، لذلك نرى تفاوتاً كبيراً في الجودة والأسعار، يضاف إلى ما سبق صغر مساحات الحيازات الزراعية بالمحافظة.

جمعيات مستخدمي المياه

وبيّن محمد أن أهم المقترحات لتشجيع المزارعين لتحويل أراضيهم للري الحديث، ضرورة إعطاء موافقة لاستثمار الآبار الجوفية لتركيب شبكات الري الحديث عليها، وخاصة للزراعات المحمية التي تروى في فترة توقف شبكات الري الحكومية عن العمل.

وإنشاء جمعيات مستخدمي المياه، بالتعاون ما بين اتحاد الفلاحين والموارد المائية بطرطوس، في المناطق التي تروى شبكات الري المضغوطة، وبالتالي توزيع كلفة الفلاتر الرملية على أعضاء الجمعية، ما يسهم في تخفيض تكلفة التحول إلى الري الحديث، والسماح لأصحاب الآبار غير المرخصة بالحصول على شبكة ري حديث، والاكتفاء بالكشف الحسي للمهندسين، باعتبار أن الغاية الأساسية توفير المياه، إضافة لدعم فرع المشروع بالمحافظة بالمتاجر الفني ومستلزمات العمل.

مواقع تحقق الغرض

بدوره أكد مدير الموارد المائية في طرطوس المهندس محمد محرز لـ "الحرية" أن المساحات المروية من شبكات الري الحكومية في محافظة طرطوس تبلغ 15151 هكتاراً، نصف هذه المساحة تقريباً عبارة عن شبكات ري مطمورة بضاغط يحقق استخدام بعض تقنيات الري الحديث، موزعة ضمن شبكات ري سد الأبرش وسد خليفة وسد تل حوش. ولفت محرز إلى أن المديرية قامت ببعض الإجراءات الفنية التي تمكن من استخدام بعض تقنيات الري الحديث على مشروع الآبار الجوفية من خلال مآخذ ري متعددة المنافذ على الآبار، وتوزيع الأدوار من خلالها، بشكل يحقق العدالة بين المزارعين، ما يعود بمردودية اقتصادية أفضل وتوفير بكميات المياه.

الدعم الحكومي

وأوضح محرز أن ارتفاع تكاليف شبكات الري الحديث بأنواعه إضافة الى وجود جزء مكشوف من شبكات الري تعدّ أحد أكثر صعوبات التحول إلى الري الحديث، ولتشجيع المواطنين على اعتماد هذه التقنيات تقوم المديرية بكافة الإجراءات الفنية على الشبكة التي تضمن إمكانية استخدام الري الحديث، من خلال تحويل أجزاء من الشبكات المكشوفة الى مطمورة، وإعطاء مآخذ ري من الآبار الجوفية كما منح القرار الخاص برسوم الري الأخير ميزة تخفيض برسوم الري لكل مزارع يقوم باستخدام طرق الري الحديثة. وأحد أهم المقترحات لتشجيع المزارعين على استخدام هذه التقنيات من خلال تقديم الدعم الحكومي ومنح القروض الميسرة لتركيب هذه الشبكات.

29 جمعية في طرطوس

وأكد محرز أن مكتب الإرشاد المائي وجمعيات مستخدمي المياه في المديرية تتولى أعمال تشكيل جمعيات مستخدمي المياه، ومتابعة استصدار قرارات تشكيلها وتشكيل مجالس الإدارة الخاصة لكل جمعية ومتابعة أعمالها.

حيث قامت المديرية بتشكيل /29/ جمعية موزعة على المصادر المختلفة في المحافظة خارج شبكات الري الحكومية، من آبار وينابيع وقنوات ري وخزانات ورامات و تم إعداد مقترحات لتقسيم شبكات الري لكل مشروع، بشكل يمكّن من تشغيل وصيانة كل جزء بالتشاركية بين المديرية و جمعيات مستخدمي المياه بعدد يبلغ /72/ جمعية.

وينتظر لاحقاً حصول هذه الجمعيات على تسهيلات بما يخص تقديم شبكات الري الحديث و القروض الزراعية وتكاليف رسوم الري، وضمان عدالة توزيع المياه بين جميع المستخدمين وفقاً للاحتياجات

خيار إستراتيجي

ويرى رئيس اتحاد فلاحي طرطوس المهندس رائد مصطفى أن التحول إلى الري الحديث يُعد خياراً إستراتيجياً لا غنى عنه في ظل شحّ الموارد المائية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، لكن على أرض الواقع يواجه الفلاحون عدة معوّقات، أهمها: ارتفاع التكاليف الأولية لشبكات الري الحديث، ولا سيما في المشاريع الحكومية، حيث تحتاج إلى تجهيزات مكلفة (فلاتر رملية – ضواغط – محابس – صيانة دورية)، وهي فوق قدرة معظم الفلاحين.

إضافة إلى ضعف التمويل والدعم، فالدعم المتوفر حالياً غير كافٍ أو غير مستدام، والقروض إن وُجدت فهي أحياناً بشروط لا تتناسب مع دخل الفلاح.

يضاف إلى ما سبق مشاكل فنية وتشغيلية من ناحية عدم انتظام الضخ، وتقادم الشبكات الحكومية، انسداد الفلاتر، ضعف الصيانة الدورية، وكلها تؤدي إلى عزوف بعض الفلاحين عن الاستمرار بالري الحديث.

المطالبة بتوسيع الدعم الحكومي

وبيّن مصطفى أن اتحاد فلاحي طرطوس يقوم بعدة أدوار في هذا المجال، منها: نقل مطالب الفلاحين إلى الجهات المعنية، وخاصة ما يتعلق بتخفيض تكاليف التحول للري الحديث. والتنسيق مع وزارة الزراعة والموارد المائية بخصوص أعطال الشبكات الحكومية.

بحاجة لتعزيز دورها

وعن أهمية جمعيات مستخدمي المياه أكد مصطفى أنها تلعب دوراً محورياً في إدارة وتشغيل شبكات الري، لكن دورها ما زال بحاجة إلى تعزيز، خاصة في النقاط التالية: إدارة التشغيل والصيانة حيث إن الجمعيات معنية مباشرة بتشغيل الشبكات، لكن تركيب الفلاتر الرملية والضواغط يُعد من المهام المكلفة التي تفوق إمكاناتها الذاتية، والتكاليف المرتفعة لتركيب وتجديد الفلاتر والضواغط تشكل عبئاً أساسياً، خصوصاً في الشبكات الحكومية، ما يتطلب دعماً مباشراً من الموارد المائية.

مقترحات اتحاد الفلاحين

ومن المقترحات التي قدمها اتحاد فلاحي طرطوس لتشجيع الفلاحين للتحول للري الحديث ، تحمّل الجهات الحكومية (الموارد المائية) تكاليف الفلاتر الرملية والضواغط باعتبارها جزءاً من البنية التحتية الأساسية، و تقديم دعم مالي مباشر أو قروض ميسّرة طويلة الأجل للفلاحين للتحول إلى الري الحديث، و تأهيل وصيانة شبكات الري الحكومية بشكل دوري لتخفيف الأعطال والخسائر، تعزيز التعاون المؤسسي بين اتحاد الفلاحين والجمعيات الفلاحية وجمعيات مستخدمي المياه والموارد المائية. إضافة إلى التدريب والإرشاد الفني للفلاحين على الاستخدام الأمثل للري الحديث لتقليل الأعطال والتكاليف.

أخيراً : رغم وجود تعاون واضح بين الجمعيات الفلاحية وجمعيات مستخدمي المياه، ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الموارد المائية في أعمال الإصلاح والصيانة، إلّا أن نجاح التحول إلى الري الحديث يبقى مرهوناً بدعم حكومي أكبر، وتوزيع واضح للمسؤوليات.

شتاء سوريا بين رفاهية مستوردة للدفء وبدائل محفوفة بالمخاطر للفقراء

الحرية – إلهام عثمان

لم يعد الشتاء في سوريا مجرد فصلٍ يمر، بل أصبح كابوسًا سنويًا يطارد ملايينَ السوريين، و مع حلول عام 2025، يقف المواطن على حافة خياراتٍ أحلاها مرّ: إما مواجهة الصقيع القارس بجيوبٍ خاوية، أو المقامرة بالحياة نفسها في سبيل الحصول على قليلٍ من الدفء. ففيما تعرض واجهات المحال التجارية حلولًا باهظة الثمن وقد تكون أيضاً آمنة، تعود أغلبية الأسر إلى وسائل بدائية تحولت بفعل الفقر إلى مصائد للموت، في ظل غياب شبه تام للرقابة وتوفير الحلول الفعالة.

رفاهية معطّلة وأسعار فلكية

في أسواق الطبقات الميسورة، تلمع أجهزة تدفئة حديثة مستوردة، تُعرف بمدافئ "التوربو" الهجينة التي تحتاج إلى تجهيزات خاصة، ورغم كفاءتها، إلّا أن أسعارها التي تتراوح بين 3.5 و 6 ملايين ليرة سورية، حسب الحجم والنوعية، تجعلها حلمًا بعيد المنال. إلاّ أنها أيضاً تحتاج إلى توصيلات خارجية للتخلص من غاز ثاني أوكسيد الكربون. ولكن.. حتى من يمتلك ثمنها، يواجه تحديًا آخر يتمثل في أزمة الكهرباء المزمنة؛ فهذه المدافئ تعتمد على الكهرباء لتشغيل مضخاتها ومراوحها.

ومع وصول ساعات التقنين إلى أكثر من 7 ساعات يومياً في بعض المناطق، تصبح هذه الرفاهية "معطّلة" ما لم يتم ربطها بأنظمة طاقة بديلة باهظة الثمن، ما يضيف عبئًا فوق عبء.

بدائل قاتلة و وليدة الحاجة

بعيدًا عن بريق "التوربو"، يعيش معظم السوريين واقعًا مختلفًا تماماً، يقول أحد الباعة في أسواق دمشق: إن مدافئ الكحول (السبيرتو) هي الأكثر انتشارًا، لسعرها الذي يبدأ من 600 ألف ليرة ويصل إلى 1.2 مليون ليرة وفقًا لنوعها. ويضيف: "بالرغم من أنها أحد الحلول البديلة، إلا أن وزنها الخفيف ونوع المعدن الرديء المصنوعة منه يجعلانها خفيفة جدًا، واصفًا إياها بـ"القنابل الموقوتة".

أما "صوبية الغاز"، التي تبدأ أسعارها من 800 ألف ليرة وتصل إلى مليون ليرة، فمن مساوئها الحاجة الدائمة للتهوية وما تسببه من احمرار للعينين، فضلًا عن خطر نشوب حريق أو حدوث اختناق ما لم تتم التهوية بشكل مستمر. وأخيرًا، مدافئ الحطب التي عادت بقوة للواجهة ليس في الأرياف فقط وإنما في دمشق، والتي تعتمد التدفئة على حرق الأخشاب بأنواعه أو تفل الزيتون وغيره.. حيث يبلغ سعر الطن الواحد منها 6 ملايين ليرة، ما جعلها ترفًا جديدًا.

وفي قاع ازدحام الأزمة بالبدائل، قد تلجأ بعض العائلات إلى حرق البلاستيك والنفايات والأحذية والفضلات القابلة للاحتراق مثل الألبسة القديمة، مستنشقةً بذلك سمومًا مسرطنة في سبيل التدفئة.

البعد النفسي

خلف أزمة الوقود والأسعار، تتوارى أزمة نفسية واجتماعية عميقة، وفق ما تشير إليه الخبيرة الأسرية عبير محمد ومن خلال حوار مع صحيفة "الحرية"، وأن الشتاء لم يعد مجرد فصل بارد، بل أصبح مصدرًا للخوف الدائم، فتعيش الأسر في قلق مستمر من نشوب حريق مفاجئ أو اختناق طفل نائم. هذا الخوف يلقي بظلاله على كل تفاصيل الحياة؛ فالأطفال الذين يرتجفون بردًا لا يستطيعون التركيز في دراستهم، والأمهات يقضين لياليهن في تفقد أنفاس صغارهن، بينما يسود شعور بالعجز والتمييز الاجتماعي بين من يملكون الدفء ومن يفتقدونه.

صوت الطب

الأمر ليس مجرد دخان أو رائحة كريهة، هكذا بدأ الدكتور هاني قطرميز، اختصاصي الأمراض الصدرية، حديثه، موضحًا الأبعاد الصحية الكارثية لوسائل التدفئة البدائية.

ويوضح قطرميز أن غاز أول أكسيد الكربون، الناتج عن الاحتراق غير الكامل للوقود في المدافئ غير المهواة جيدًا، هو "قاتل صامت" لا لون له ولا رائحة، وعند استنشاقه، يحل هذا الغاز محل الأكسجين في الدم، ما يمنع وصول الأكسجين إلى الأعضاء الحيوية كالدماغ والقلب.

"كوكتيل" من السموم

عندما تلجأ الأسر إلى حرق النفايات البلاستيكية والأحذية والملابس القديمة، فإنها تستنشق كوكتيلاً من المواد الكيميائية الخطرة.

ويؤكد قطرميز أن حرق هذه المواد يطلق في الهواء غازات سامة مثل الديوكسينات و الفوران، وهي مواد مُسرطنة معروفة وتؤثر على الهرمونات وتضعف الجهاز المناعي.

كما يسبب استنشاق هذه الأدخنة تهيجًا والتهابًا في الجهاز التنفسي، ما يزيد من خطر الإصابة بأمراض الرئة المزمنة والربو، و على المدى الطويل، يرتبط التعرض لهذه المواد بأضرار في الجهاز العصبي والكبد والكلى، بالإضافة إلى زيادة مخاطر التشوهات الخلقية لدى الأجنة.

عدو لا يقل خطورة

في المقابل، يشدد قطرميز على أن البرد الشديد ليس مجرد شعور بعدم الراحة، فالتعرض للبرد لفترات طويلة يؤدي إلى انخفاض حرارة الجسم (Hypothermia)، وهي حالة طبية طارئة يفقد فيها الجسم حرارته بشكل أسرع من قدرته على إنتاجها، ما يؤثر على عمل الدماغ والقلب والأعضاء الأخرى.

ويختتم قطرميز قائلاً: نحن أمام خيارين مدمرين إما الموت البطيء بالسموم المنبعثة من وسائل التدفئة القاتلة، أو الموت السريع نتيجة البرد القارس ومضاعفاته، وفي كلتا الحالتين، الأطفال وكبار السن هم الضحايا الأكثر ضعفًا في هذه المعادلة القاسية.

غياب الحلول والرقابة

في خضم هذه المأساة، يبدو دور الجهات الرسمية ضبابياً، فبينما ترتفع الأسعار بشكل جنوني، تغيب الرقابة الفعالة عن الأسواق لضبطها

كما أن غياب حملات التوعية المنظمة بمخاطر وسائل التدفئة البدائية يترك المواطنين وحدهم في مواجهة مصيرهم.

المصطلحات الإيجابية تمنح ذوي الإعاقة شعوراً بالقيمة الإنسانية

الحرية – دينا عبد

غالباً ما يتم مخاطبة أو الحديث عن ذوي الإعاقة بأسلوب فج وغير لائق من دون معرفة أن المصطلحات تؤثر إيجاباً في نظرة المجتمع لذوي الإعاقة وتحثه على رؤيتهم كجزء طبيعي من النسيج الاجتماعي ، فاللغة الإيجابية تقلل المسافات بينهم وبين الآخرين ، وتحد من الصور النمطية التي تربط الإعاقة بالضعف أو بالعجز..

تتحدث ناريمان خير الله التي تعمل في جمعية خيرية بأن المصطلحات حينما تتغير ، يتغير الوعي، فالمجتمع الذي يتبنى لغة تحترم ذوي الإعاقة يصبح أكثر استعداداً لقبولهم في المدارس وفي سوق العمل ويعتمدون عليهم في بعض المهن التي يتقنونها.

مبينة أنّ اللغة الإيجابية والمصطلحات اللطيفة تسهم في تعزيز مفهوم الدمج المجتمعي وتوفر فرصاً عادلة.

بدورها سراب مهرة (معلم صف) تبين أنه في البداية يبدأ التوجيه من قبل الأهل في المنزل لتنبيه أبنائهم وخاصة المراهقين والأطفال لضرورة استخدام لغة مناسبة وألفاظ مهذبة عند الحديث مع أشخاص من ذوي الإعاقة ، وأن نوضح لهم أن الاختلافات الجسدية أو الحسية أو العقلية هي جزء طبيعي من التنوع الإنساني.

يوضح اختصاصي(التربية الخاصة) شحادة زغريني خلال حديثه لصحيفة الحرية بأن وصف «ذوي الإعاقة» لا يعني وجود نقص في شخصية الإنسان أو قيمته، إنما يوجد ما يعوقه في تنفيذ مهامه وأعماله وأهدافه.

مشيراً إلى أن مصطلح «ذوي الإعاقة» هو المعتمد عالمياً، حتى إنه مستخدم في الاتفاقيات الدولية المعنية بشؤونهم، ولا يوجد ذكر لمصطلح «احتياجات خاصة»، وهي لا تعبر تماماً عن المعنى المقصود.

ويرى زغريني بأنه مهما كانت التسمية، فإن المشكلة ليست بالتسمية بقدر ما هي بالفعل والعمل وإعطاء حقوق لهذه الفئة من المجتمع ودمجه.

وبين زغريني: «إن من أبرز التحديات التي تواجه الأطفال ذوي الإعاقة معاناة الكثير من العائلات من ارتفاع أسعار بعض المراكز الخاصة التي تعمل في تعليم وتدريب ذوي الإعاقة، ما يمثل عائقاً كبيراً أمامهم.

فضلاً عن بعض التحديات الاجتماعية مثل خجل بعض العائلات من وجود ابن أو ابنة معاقة ضمن الأسرة.

حسام الدين بريمو.. الغناء الجماعي في عالم يقدس الفردية

الحرية – لبنى شاكر

لم يكن تأسيسُ جوقةٍ أو كورالٍ مُجرّد هدفٍ سعى إليه "حسام الدين بريمو" 1962 – 2022، بقدر ما كان وسيلةً على هيئة دعوةٍ مُصّغرة ومُكثفة للتعاطي مع الآخر المُختلف عنا بشكلٍ لا يُصعّد الاختلاف إلى خلاف، لذلك رأى في "مشروع لونا" للغناء الجماعي بحثاً عن كتلة مواطنين صالحين قبل أن يكونوا موسيقيين. من هنا، ولهذه الرؤية التي بدت لي غير مُواتية للظروف حين التقيتُه عام 2012، لا يمكن تقييم مُنتجِه الفني كما نفعل مع غيره، يكفي رفضه أفكاراً عن الاعتكاف والانعزال، مُفضلاً السير في طريقٍ مُغاير، أملاً في الوصول إلى الغاية المرجوّة ذاتها، مُتكئاً على حُلُمٍ لم يقعد عن العمل لأجله إلّا مع رحيله.

فلسفة الغناء الجماعي

وفي هذا السياق، راهن بريمو في جوقاته الخمس التي أنشأها تباعاً ضمن مشروعه، على أن البحث عن النجومية الأحادية حالة لا يعترف بها مُغنو الفِرق، رغم عدم تعارضها بالضرورة مع فكرة تجاوز الأنا، ليكون الفرد جزءاً من كُل، وحين سألتُه عن الجدوى التي لا تبدو قيّمة أمام الشهرة التي يُحققها الظهور الفردي للفنان، كان تأكيده أن الغناء الجماعي لا يؤخر المغني الفردي بل يضيف له شيئاً آخر، لذلك "تبحث (لونا) عن تعليم الإنسان كيف يكون جزءاً فعّالاً في مجموعة، ولا تحرمه فرادته في التميّز، لكن تبعده عن الفردية في عدم إشراك الآخرين أو الاشتراك معهم في البناء الجماعي سواء كان وطناً أو كورالاً".

ومع تطور أفكاره آمن بريمو بضرورة تعميم فن الكورال، ونقله من حيزه الديني الضيق إلى المنصة الجماهيرية،

وكان الدافع وراء ذلك تقديره لفن الأداء الجماعي الذي تعلمه في الكنيسة، فسعى لنشر جماليات الكورال الكنسي خارج جدران المعابد لكي يتحول إلى "فن شعبي" على خشبات المسارح. إضافة إلى ذلك، أدرك بريمو أن المجتمع السوري يمتلك ذائقة موسيقية راقية ومخزوناً موسيقياً مميزاً.

لكنه لا يمتلك بالضرورة ثقافة موسيقية متطورة. لذلك، رأى أن دوره يكمن في تطوير هذه الذائقة عبر تقديم أشكال فنية جديدة، كما أشار مراراً إلى أن الفن الإسلامي عرف نمطاً مشابهاً للكورال من خلال فرق المنشدين، مما يشرعن ويوسع تقبل المجتمع السوري لمفهوم الغناء الجماعي المتعدد الأصوات.

ثورة الاتصالات والموسيقا

وعلى صعيد آخر، اعتبر بريمو أن ثورة الاتصالات والمعلوماتية لا تنقص من قيمة الموسيقا، بل تكتسب بفضلها إمكانيات جديدة للوصول إلى أوسع شريحة ممكنة من المستمعين، بعيداً عن المعنى التجاري الضيق، فقدّم توليفاتٍ ومقطوعاتٍ موسيقية قِوامها أبحاثٌ ودراساتٌ للإرث الفني الهائل في المنطقة، مُؤكداً أنه لا أحد يملك إمكانية الرفض أو القبول بتجديد التراث أو حفظه، وهذا يفسر موقفه الذي يعتبر الفرق بين تجديد التراث وحفظه، كما بين المتحف والشارع، في الأول تتأمل كيف كانت الأشياء قديماً، وفي الثاني ترى كيف أصبحت بمرور الزمن، ولا خطأ في كليهما، طالما أن تدوين التراث والموسيقا قائم، بما يضمن حفظهما للأجيال القادمة حرفياً لتبني عليها بدورها.

أسلوب تدريبي شامل

فيما يتعلق بأسلوبه التدريبي، كانت منهجية بريمو شاملة، حيث ركز على الجوانب الإنسانية والاجتماعية بقدر تركيزه على التقنية الموسيقية. كان يصر على المحبة المشتركة بين الفريق، وأن أهم شيء هو "أن تحب الجوّ والمجموعة التي تعمل معها"، مُروجاً لمفهوم أن الجميع "روح واحدة على المسرح". وإلى ذلك، درّب أعضاء جوقاته على الصولفيج والغناء الفوكاليزي(Vocalise)، لكنه في الوقت ذاته ركّز على بناء الثقة بالنفس ونشر "الطاقة الإيجابية". وهكذا، تجاوزت هذه الفلسفة التدريب الموسيقي التقني إلى مفهوم أعمق للعمل الجماعي الاجتماعي، حيث كان عمله يهدف إلى التغلب على صعوبة تقبل مفهوم العمل الجماعي في مجتمع يغلب عليه التنافس والغيرة الفردية.

مشروع للأرشفة والتوثيق

يكثر الكلام في مشوار المايسترو وآرائه ورؤاه، ويصعب إيجازه في سطور تُوازي الجهد والإيمان الذين عمل بهما، ولكن الحاجة ملحة لإطلاق مشروع وطني يُؤرشف ويُوثّق جميع التوزيعات والنوتات الموسيقية التي أنجزها، وخاصة الأعمال المتعلقة بالتراث الآرامي والموسيقا الدينية، لضمان حفظ هذا الميراث الثقافي الفريد، كما يتوجب على المؤسسات الموسيقية والأكاديمية، لاسيما المعهد العالي للموسيقا، تبني منهجية بريمو التربوية التي ركزت على العمل الجماعي وبناء الروح الإيجابية، كأساس لتدريب قادة الجوقات في المستقبل. ولا نملك إلّا أن نتذكر حرصه على صنعِ البهجة أينما كان.

ممدوح عدوان آخر محاربي طواحين الهواء!

الحرية – جواد ديوب

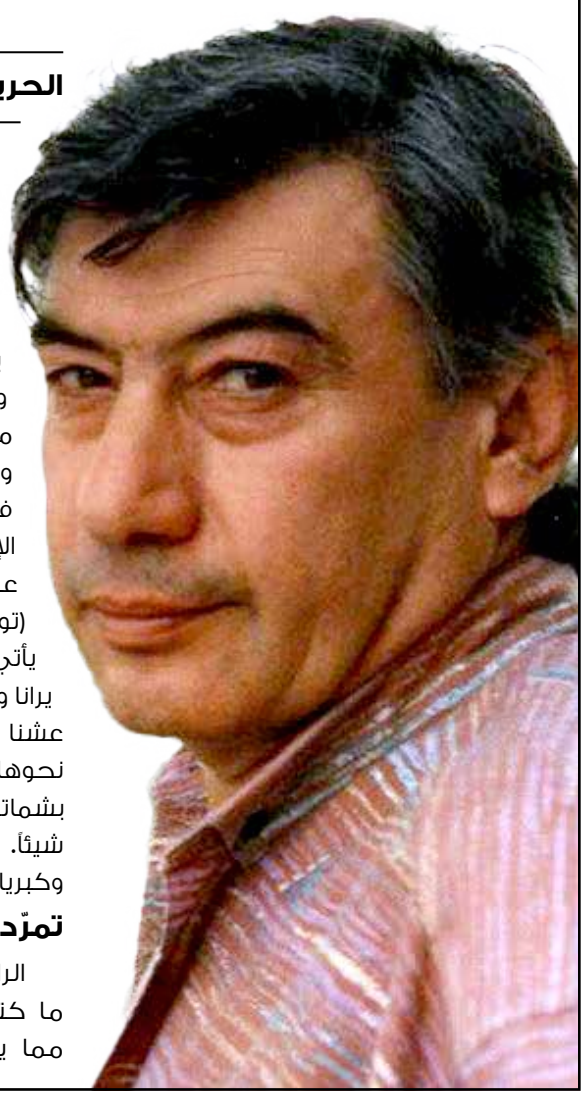

كيف يمكن اختصارُ سيرة مَنْ كان صحفياً ومترجماً وكاتبَ رواية وسيناريست ومسرحيّاً، وقبل ذلك كلّه وبعده كان شاعراً يعتمدُ ما سماه "الذاتَ الصافية للمبدع كي يرى" و"شجاعة البراءة كي يتمرّد" ويشتبكَ مع مرجعياتٍ تضليليّة مغلقة، وينتقدَ تاريخاً متراكماً مزوّراً، ويفكّكَ عقائد وتقاليد مكرَّسَة، ويصرخ في وجه قمعٍ يتطاولُ على بديهيات الإنسانية... هكذا كان الراحل ممدوح عدوان الذي مرّت ذكرى وفاته أمس (توفي عام ٢٠٠٤) وهو من قال: "حين يأتي الموت، الذي لا بد أن يأتي، يجب أن يرانا وقد استنزفنا حياتنا حتى الرمق الأخير. عشنا الحياة بكبرياء وكرامة، وأدينا واجبنا نحوها بشرف. ولن يقول لنا الموت عندها بشماتته المعهودة: لن تأخذوا معكم شيئاً. بل نحن الذين سنقف أمامه باعتزاز وكبرياء لأننا لم نترك وراءنا ما لم نعشه."

تمرّد أنطولوجي!

الراحل عدوان يستأهل منا أن نتمثّلَ ما كتبه وأن نستعيده ولو بأقل القليل مما يمكن، أي بالكتابة عنه، وما نقرأه في كتاب الإعلامية نهلة كامل "الفارسُ الخاسر" (دار التكوين) ليس رثائيةً متأخرة، بل هو نوع من كتابة الصديق عن صديقه، صياغةٌ لأجوبةٍ فيها من حميمية القرب ومعرفة المُحبّ، وامتنان الطالب المتأثر بأستاذه المفعم بالحياة حتى آخر رشفة!

تسأله الكاتبة كامل في فصل "كيف أتمرّد!"؛ قلتَ مرّةً "أنا هاملت ودون كيشوت، ولم تقلْ أنا بوعلي شاهين مع أنك ابن بيئته! يجيبُها: بل هاجمتُ الاقطاعيين والبكوات ورجال الدين في قصائد مبكرة، وكتبت عنه أول مسرحياتي "المخاض"، كان تمرّداً مُنجَزاً، لكن هاملت ودون كيشوت هما التمرّدُ الأنطولوجيُّ الأزلي".

هكذا برأيها أن عدوان يلتقي مع الفلسفة "الوجودية" إنما في عبارة "أنا أتمرّد إذاً نحن موجودون" وليس مع عبثية "أنا أتمرّد إذاً أنا موجود" لأنه بالرغم من أن الإنسان هو حامل الثورة على واقعه لكنّ همَّ عدوان كان أيضاً في الارتقاء بالفعل الثقافي والممارسة الأدبية كي يستطيع ليس فقط قول "لا" في سياق التاريخ الوطني والعربي بل كانت قضيته المزمنة: كيف يقول "لا" في الأدب أيضاً.

حبق الصداقة!

نفحةُ الطيب وحبقُ الصداقة ينتشر على صفحات الكتاب رغم ألم الخسارة والحنين الموجع الذي تكتب به وعنه الكاتبة. تقول في فصل "غايات مستحيلة": "قلتُ لممدوح وأنا أكتب عن "أيام الجوع" عام 1995 تُشكّلُ الكتابة عنك للباحث مشكلة أو تحدياً، فهو سيجد المسافة بينك وبينه طويلة، وأنك أبعد منه في الحرية، وأشمل في التحرر، وأعلى في الجرأة، وأصلب في الشجاعة وتبدو عملية تقصير المسافات صعبة، فكيف إذا كان الباحث امرأة؟ وقد أجابني ضاحكاً: بل قولي إنّ المسافة بيننا، وأنا معكم، وبين هذه الغايات الحرّة، سباقٌ طويلٌ، وإذا كان الكاتبُ امرأة فهذا يعطي قيمة مضافة لأهداف السباق".

لكنَّ سباق عدوان كان أولاً ودائماً مع نفسه، كان مغالبةً للحياة إلى أقصاها. يقول صاحبُ "دفاعاً عن الجنون": "كلُّ ما كتبتُه في حياتي، كتبتُه ولديّ إحساسٌ بالحرية رغم غيابها من حولي. مَنْ لا يمنح نفسَه الحرية، لا أحدَ يمنحه إيّاها".

تُكملُ الكاتبةُ الإضاءة على ما يعنيه عدوان بـ"الإحساس بالحرية" مستشهدةً بكلامه إذ "هو نوع من الجنون الذي يفضح حجمَ إذعاننا وقبولنا وتثلّمَ أحاسيسنا، إنه يشبه صرخة الطفل في أسطورة الملك العاري الذي أمر الناس أن يروه مرتدياً ثيابه، فرأوه...

تفاصيل أكثر على الموقع

تغيير قواعد اللعبة مرحلة فارقة لسوريا وشعبها

يسرى المصري

اقـرأ الخبر ..مرتين وأكثر ..ليس كأي خبر ..البعض استقبله بدموع الفرح ..وأخيراً بعد جهود مضنية ومشكورة تم توقيع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على قانون موازنة وزارة الدفاع لعام 2026، والمتضمن إلغاءً كاملاً لـ"قانون قيصر"، .هذه المرة كان السوريون أشد فرحاً بقانون وزارة الدفاع الأمريكية من وزارة الدفاع الأمريكية نفسها ..تخطت سوريا العقوبات ..وهذا إنجاز لن ينساه السوريون وجاء متزامناً مع الاحتفالات بذكرى التحرير ..كما لن ينسى السوريون ماعانوه من ظلم وحرمان وشظف بالعيش من جراء سياسات النظام البائد الظالمة والفاشلة ..اليوم صفحة مباركة ومرحلة جديدة تمثل تحولاً مفصلياً في العلاقات الدولية مع سوريا يتوج ..كالغيث المغيث على المعيشة اليومية للسوريين، والاقتصاد الوطني، ومستقبل البلاد.

القصة طويلة ..وأخيرا جاء الإلغاء ضمن مسار تشريعي بدأ بإعلان البيت الأبيض في أيار 2025 عن نية رفع العقوبات. وافق مجلس النواب بأغلبية 312 صوتاً مقابل 112، وتبعه مجلس الشيوخ بموافقة 77 عضواً مقابل 20، قبل أن يوقع الرئيس ترامب على القانون ليصبح نافذاً. وقد دعم هذا المسار جهود دبلوماسية سورية ودعم من الجالية والمنظمات السورية الأمريكية.

يرى الخبراء أن التأثير سيكون متدرجاً عبر مرحلتين تتضمن المرحلة الأولى التأثيرات النفسية والمباشرة كتحسن سعر الصرف حيث شهدت الليرة السورية ارتفاعاً فورياً بنحو 6% مقابل الدولار بعد إقرار الإلغاء. ويتوقع استمرار هذا التحسن بسبب تراجع "عامل الخوف" واندفاع الناس نحو العملة الصعبة. إضافة الى تحسن النشاط التجاري نتيجة للثقة المتجددة وبدء تحسن سعر الصرف.

ونبشر السوريين بما طال انتظاره من التحسن المعيشي الملموس (متوسط الأجل عام إلى عامين) كما يتوقع الخبراء أن تبدأ التأثيرات الحقيقية في الظهور خلال هذه الفترة عبر عدة قنوات منها انخفاض أسعار السلع بسبب انخفاض تكاليف الاستيراد وزيادة المنافسة في السوق. وتحسن الدخل وتوفر الوظائف مع تدفق الاستثمارات وبدء مشاريع إعادة الإعمار. وعودة الخدمات الأساسية وتحسن القدرة على تمويل شبكات الكهرباء والمياه والصحة.

يستحق السوريون الفرح بعد أن جاء الفرح والفرج برحمة من رب العالمين ونعلم أن طريق العمل والاجتهاد بات مفتوحاً ومتاحاً لكل المخلصين .. ونعلم أن التأثير الفوري سيكون نفسياً وسياسياً أكثر منه تحولاً بنيوياً، بينما يعتمد التحسن الحقيقي والمعيشي على تحولات أعمق وأكثر ثقة في الاقتصاد.

حيث يضع الإلغاء أساساً لتعافي اقتصادي أوسع من خلال انفتاح القطاع المصرفي الذي يفتح الباب أمام إعادة ربط البنوك السورية بشبكات التحويل الدولية (مثل سويفت)، ما يسهل المعاملات المالية والتجارية.

تفاصيل أكثر على الموقع

افتتاح معرض «حكاية ميلاد» في كاتدرائية مار يوسف بحلب بمشاركة 20 سيدة

مسرحية «عرس مطنطن » مزيج فني بين التراث الدمشقي والكوميديا

الحرية- ميسون شباني

يترقب جمهور المسرح السعودي مساء اليوم عرضاً مميزاً يجمع بين الكوميديا والتراث الدمشقي، حيث تُعرض المسرحية الكوميدية "عرس مطنطن" على مسرح محمد العلي في بوليفارد رياض سيتي، ابتداءً من 19 كانون الأول الجاري وحتى 25 من الشهر ذاته، وذلك في إطار فعاليات موسم الرياض 2025.

تعد المسرحية، التي يشارك في بطولتها الفنان قصي خولي إلى جانب الفنانة نور علي، عودة قوية للممثلين إلى الساحة المسرحية بعد غياب طويل، وتُشكل تحدياً خاصاً للفنانة نور علي، التي تقدم أولى تجاربها المسرحية بعد تخرجها من المعهد العالي للفنون المسرحية. تدور أحداث المسرحية في حارة شامية تعكس الروح الدمشقية عبر مجموعة من المواقف الكوميدية التي تنبض بالحياة والمواقف الطريفة، في إطار اجتماعي يجمع بين قيمة الشهامة والكرم التي يتميز بها المجتمع الدمشقي.

تفاصيل أكثر على الموقع

الطفل تيم بلسم عبد الله يحرز المركز الأول في مسابقة الحساب الذهني على مستوى العالم

تفاصيل أكثر على الموقع

شـجرة البلوط: «كسـتناء الفقـراء» وذاكرة الغذاء والطب الشعبي

تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفـــة إلكترونيـــة تخصصية تصـــدر عن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يسـرى المصري | أمينا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد